الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية الأدب و اللغات

قسم اللغة و الأدب العربي

الشذوذ النحوي في القرآن الكريم

(دراسة وصفية تحليلية)

سورة البقرة - أنموذجا -

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة و الأدب العربي

تخصّص"علوم اللسان"

من اعداد :

- صباح بن زيان

- رحيمة بن خرف الله

اشراف الاستاذ :

أرزقي شمّون

السنة الجامعية :2014/ 2015

"وَقُلْ اِعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَ رَسُولَهُ وَ الْمُؤْمِنُونَ"

{التوبة 105}

كلمة شكر

قال تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنّكم"

فان كان علينا أن نشكر فالشكر لله جلا و علا الذي وهبنا نعمة العلم ووفقنا في انجاز هذا العمل، كما نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان العظيم للأستاذ" شمون" الذي أمد لنا يد العون وتابع هذا العمل دون كلل أو ملل ،و لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته .

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في سبيل إتمام هذا البحث.

إهداء

إلى خير الخلق وأفضلهم وسيدهم نبي الرحمة صلّى الله عليه وسلم، الذي جاء بأفضل نعمه وهي الإسلام، فأنار به الطريق للبشرية كافة.

إلى اللذان قال فيهما الله سبحانه وتعالى: "وقل لهما قولا كريما(**23**)واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا(**24**)". الإسراء **23-24**.

صدق الله العظيم

-إلى من وجبت فيهما الطاعة بعد الله ورسوله:

-إلى الذي علمني أني الحياة عمل...حب...وفاء...عزة واعتماد على النفس، إلى الذي إن أهديته كنوز الدنيا ما وفيته حقه إلى أبي العزيز سعيد.

-إلى التي علمتني أن الحياة عمل...حب...وفاء...عزّة واعتماد على النفس، إلى التي إن أهديتها كنوز الدنيا ما وفيتها حقها إلى أمي الحنونة غانية.

-إلى أخي وأخواتي الغاليين الذين قاسموني كل لحظات حياتي، عيشة، نسيمة، علي، يمينة، زوج أختي كريم، إلى كتاكيت العائلة: ملينده، حمدي، ريان، حسناء الحياة، أمين زكريا.

- إلى كلّ أساتذتي الذّين علّموني معنى العلم و العمل من الطور الابتدائي الى يومنا هذا. إلى الأستاذ المشرف "شمّون" مع خالص الشكر و الامتنان.

-إلى زميلتي ورفيقتي التي تقاسمت وإياها جهود إتمام هذا العمل إليك -صباح-.

-إلى من ساعدني في تجاوز الكثير من المطبّات النفسية رحيم الدين.

-إلى كل الصديقات العزيزات والأصدقاء الأعزاء الذين شاركوني أيامي الحلوة والمرّة، إلى كل من حفظته ذاكرتي ولم يخطّه قلمي.

-إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة أو دعاء حلّق بمعنوياتنا عاليا.

رحيمة

اهداء

- إلى من رضيا محن الحياة ليذيقاني طعم النجاح ،إلى من ربياني و علماني معنى الحياة و الأخلاق، إليكما " أبي و أمي " أهدي ثمرة نجاحي.

- إلى كل إخوتي و أخواتي.

- إلى زميلتي و رفيقتي التي تقاسمت و إياها جهود إتمام هذا العمل إليك - رحيمة -

- إلى كل صديقاتي في الدّراسة دون استثناء.

- إلى كلّ أساتذتي الذّين علّموني معنى العلم و العمل من الطور الابتدائي إلى يومنا هذا.

- إلى الأستاذ المشرف "شمّون" مع خالص الشكر و الامتنان.

- إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

- إلى كل من سخّر حياته في سبيل تعليم أبناء بلده.

-إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي و عملي.

صباح

مقدمة

مقدمة :

إنَّ القران الكريم سبيل السعادة و طريق النجاح ، و من واجب المسلم أن يقرأه بإمعان و يتدبر معانيه و يدرك أسراره و يعمل بمقتضى ما فيه ، عملا بقوله تعالى:(كتاب أنزلناه إليك مبارك، ليدّبروا آياته ، و ليتذكّر أولو الألباب) ص[29].

و إذا كان المسلمون قد اضطرّتهم الدنيا ليشغلوا أنفسهم وأوقاتهم في سبيل تحصيل معاشهم و كسب قوت رزقهم ، و ضاقت أيّامهم عن قراءة القرآن و الرجوع إلى تفاسيره الكثيرة ، التي خدم بها أسلافنا كتاب الله تعالى، توضيحا لمعانيه و إظهارا لإعجازه و تفصيلا لأحكامه و إبرازا لما حوله من تشريع و تهذيب و أحكام و أخلاق و تربية و توجيه ... فانّ من واجب أهل العلم و طلبته أن يبذلوا قصارى جهدهم لتيسير فهمه على النّاس ، بأسلوب واضح و بيان ناصع، لا حشو فيه و لا تطويل و لا تعقيد و لا تكليف، وأن يبرزوا ما في القرآن من روعة الإعجاز و البيان.

فلسنا نغلو إذا وقفنا صاغرين منحنين أمام عظمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم،ذلك الكتاب المقدّس الذّي لم يشأ العزيز الرّحيم إلا أن يُتنزّل بها، و بذلك حظيت اللغة العربية بهذه المنزلة الرّفيعة و طوبى لها الشّـأن و الرّفعة .

كما لا نغلو إذا وقفنا وقفة إجلال و إكبار لأناس حملوا على عواتقهم عبء تقعيد اللغة العربية و تحمّلوا مشقّة تقييدها و تقنينها، لتكون في أحلى حلّة و أبهى منظر، فهم أخلصوا لمهمّتهم و بلغوا مرامهم ، و إن كان ذلك بعد طول عناء و دهاء ، فهم أفنوا أعمارهم و أرواحهم في سبيل المحافظة على اللغة العربية و صونها من اللحن والتحريف، فوضعوا بذلك علما سمّوه "نحوا"،و ابتكروا فيه طرقا و مناهج تساعدهم في عملية التقعيد وسلكوا في سبيل ذلك منهجين:

- "منهج النّقل" و "منهج العقل" و هذا فيه خدمة للعربيّة و اعتزاز بلغة القرآن ،ذلك لأنّ اللغة مرآة تعكس ثقافة مستعمليها ،فهي مستودع تراث الإنسان و ديوان أدبه و سجلّ مطامحه و أحلامه و أفكاره وأمانيه... وهي فوق هذا و ذاك رمز كيانه و عنوان وحدته و خزانة عاداته و تقاليده ، لذلك نجد كلّ مجتمع يتشبث بلغته ، لتبقى عالقة في وعيه و لتصبح لسان وجوده و عامل بقائه و سبيل دوامه ،فباللغة تتضح ذاتية الفرد و شخصيّته.

فاللغة من المظاهر الفكريّة و الثقافية و الرّوحيّة التي تميز مجتمعا من المجتمعات ، و من الملامح التي تعكس طريقة حياته ،عاداته و معتقداته ، كما أنّها من المثل و القيم العليا و المفاهيم الحضارية التي عبرها تتبلور شخصية الفرد و يتجسّد انتماؤه و تتأسس ذاته.

و بما أنّ اللغة القوميّة لأيّ أمّة كانت تمثّل الهوية الوطنية التي تميزها عن غيرها من الأمم ، لهذا السبب نجد أنّ الأمم التي تحترم هويتها و تقدر ذاتها تسعى جاهدة لنشر لغتها، و ذلك بتيسير تعليمها لأبنائها أوّلا ثم للآخرين.

ويتجه التركيز عادة عند تعليم اللغة على القواعد اللغوية ذلك لأنّ إتقان هذه القواعد خصوصا النحوية منها يؤدي لا محالة إلى إتقان اللغة نطقا وكتابة.

فهدفنا من هذا البحث هو إيصال المعارف اللغوية النحوية منها خاصة إلى الناشئة و تيسيرها و تبسيطها لتترسخ في الأذهان ، فيبتعدوا بذلك عن الغلو والخطأ ، و ليساهموا في الحفاظ على لغة القرآن ، لغة آبائهم و أجدادهم و ليستطيعوا بذلك إدراك الكلام و فهم محتواه ، و كذا التعبير عن مكنونات أنفسهم و اختلاج خواطرهم بكل صدق و حرّية ،و ليتمكّنوا أيضا من الإبداع و الخلق و التّصرّف في اللغة.

و لكن الملاحظ أنّ حال اللغة العربية في مدارسنا و جامعاتنا لا يبشر بخير ، فالكثير من أبناء العربية يتخرّجون من الثانوية دون إتقان ما يؤهّلهم للكتابة بلغة عربية فصيحة خالية من الأخطاء النّحوية و التّركيبية، لذا ينبغي على دارسي اللغة و باحثيها استعراض كافة مجالاتها و معالجة مختلف قضاياها و كذا المساهمة بقدراتهم العقلية و معارفهم العلمية لإبقائها حية نابضة بالحياة لا يشوبها أي كدر أو زيف لتبقى صافية نقية ،كما أنه من الضروري التذكير بخصائصها و مميزاتها و الغوص في مسائلها و التدبر في معانيها و كشف أسرارها من حيث الألفاظ و المعاني وطرق نظمها و إظهار قوانينها للأجيال المتعلمين،و لهذا ارتأينا للتطرّق إلى هذا الموضوع بعينه والموسوم ب(الشّذوذ النّحوي في القرآن الكريم) سعيا منّا لإبراز القواعد النّحوية السّماعية منها و القياسية، و كذا إبراز الظواهر النّحويّة الشّاذة و الخارجة عما هو متداول و متعارف عليه في الأوساط النّحوية، و ذلك حتّى يتمكّن طالب العلم من النجاة من هذه المزالق و ليتبين بكل وضوح و دقة القواعد النّحويّة للغة العربية خصوصا الشّاذة منها ، والتي تحتاج إلى مزيد من الدراسة و التّمحيص.

و قد اتّخذنا من سورة البقرة مثالا نحويا نستدل به في تفسير الاستعمال الشّاذ عن القاعدة النّحوية،وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يحاول أن يسلط الضوء على جل المسائل النحوية الشاذة و النادرة فينبه طالب العلم إليها ليميز بينها وبين نظائرها الشائعة المطردة ، إذ عرضنا في البحث مختلف الشواهد الشعرية و النثرية النادرة المخالفة لأصول اللغة ، مع تحديد للأبواب النحوية الشاذة وعرض

لآراء النحاة و أقوالهم حول مسألة الشذوذ في اللغة ، كما وقف البحث على أهمية النحو في اللغة فكما لا يخفى على كل ذي بصيرة أن النحو قانون العربية و مقياسها ، به تستقيم وبدونه يكون الزوال و الفناء .

وما دفعنا لاختيار هذا الموضوع هو أننا لاحظنا أن قضية الشذوذ في اللغة لم تحظ باهتمام كبير من طرف النحاة و الباحثين ، ولم تلق العناية الكافية من قبلهم، ضف إلى ذلك أنه موضوع كثر حوله الجدل وتعددت فيه الآراء ،و لعل هذه الأسباب وما يكتنفها من مزالق وهفوات هي التي جعلتنا نختار هذا الموضوع بعينه، كما أننا لاحظنا بأنه موضوع لم يتطرق إليه أحد في السنوات الدراسية الماضية لذلك أحببنا التطرق إليه و الغوص فيه.

و قد اقتضى موضوع البحث أن نقسّمه إلى فصلين و تمهيد ، استهلنا التمهيد بنبذة موجزة عن مراحل جمع اللغة ، كما حددنا فيه الفترة الزمانية و الأماكن التي جمعت منها اللغة العربية ، أما الفصل الأول فخصصناه للحديث عن مفهوم النحو العربي إذ تناولنا فيه: تعريفا للنحو ،موضوعه،استمداده ،سبب نشأته،واضعه، وظيفته ،علاقته بالعلوم الأخرى ، اهتماماته ، التأكيد على أن النحو علم عربي محض... أما الفصل الثاني فيقع تحت عنوان: **"القواعد الشاذة و أثرها في توجيه النص القرآني"** تحدثنا فيه عن مفهوم الشذوذ في العرف العربي ،أسبابه ، أقسامه، أهم المفاهيم و المصطلحات المتصلة به ، و استعرضنا بعض تفسيرات القدماء و المحدثين لظاهرة الشذوذ و موقفهم منها وكذا ذكر بعض الآيات القرآنية الشاذة من سورة البقرة .

و خلصنا في نهاية البحث إلى خاتمة ضمّناها أبرز النتائج المتوصّل إليها و أردفنا ذلك بفهرس للمصادر و المراجع.

و بما أنّ طبيعة البحث هي التي تفرض على الباحث منهجا علميا محددا ،فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التّحليلي فهو الأنسب لمثل هذه الدّراسة ،إذ قمنا بوصف ظاهرة الشّذوذ النحوي و تحليله و تفسيره و ذلك بالرّجوع إلى القرآن الكريم مع ذكر أسبابه و مظاهره، و ذلك من أجل النّهوض بمستوى التّعليم عامّة و تعلم اللغة العربية بصفة خاصة ،و لكي نساهم و لو بقسط قليل قي تنمية اللغة العربية و الرّفع من مستواها إلى مستوى اللغات العالمية.

و من الصعوبات التي اعترضت طريقنا في سبيل إنجاز هذا البحث منها ضيق الوقت خصوصا مع تأخر الإدارة في منحنا الموافقة على موضوع البحث، إضافة إلى إضرابات الطلبة المستمرة التي زادت من أمر عرقلتنا .

كما أنه لقينا صعوبات فيما يخص موضوع البحث بعينه ، منها نقص المصادر و المراجع ، حيث أننا لم نجد كل المعلومات و البيانات اللازمة المتعلقة به ، مع أننا زرنا كل مكتبات ولاية بجاية واحدة

بواحدة و لم نتخلّف عن أيّ منها و لكن لم يسعفنا الحظ إلا في مكتبة القصبة و الدّيوان الوطني للمطبوعات الجامعيّة ،أمّا بقية المكتبات فإنّها تحوي فقط على كتب في النّحو تخدم بالدّرجة الأولى المتمدرسين في الأطوار الثّلاثة (إبتدائي ، متوسّط ، ثانوي) و لم تكن خادمة لمصالحنا، هذا ما جعلنا ننتقل الى جامعات أخرى خارج ولاية بجاية ، و لكن هذه الصعوبات أضحت من قبيل المحفزات ذلك أنّ أساس المثابرة هو النجاح، و مع ذلك فيبقى عملنا هذا مجرّد محاولة بسيطة و متواضعة هدفها الاوّل و الأخير تنمية لغتنا العربية و ترقيتها لتصبح في مقدّمة اللغات العالمية .

و قد حرصنا في هذا البحث على الإطّلاع على كل الدراسات النّحوية السابقة و ما تطرحه من آراء نقدية و فكرية حول ظاهرة الشذوذ النحوي لإضاءة البحث و الاستفادة منها و جعلها مفاتيح تنير سبيل مشروعنا العلمي المتواضع.

و نشير هنا إلى أنّ متعة الرحلة عبر سور القرآن الكريم و آياته و حلاوة البحث في طيات صفحاته المقدّسة، قد ساهمت بشكل كبير في خدمة موضوع بحثنا و أذابت أمامنا كل الصعوبات و المزالق و الأخطار ، و كانت لنا حافزا قويا و سندا صلبا و دعما متينا، ما كنّا لندرك السبيل إلى استكناه ظواهر الشذوذ النحوي و ضوابطه لولاه ، فبفضل تلك الآيات القرآنية المقدسة استطعنا أن ننحو نحوا ايجابيا و نسلك سبيلا يسيرا، فهي قد ساهمت في إعانتنا و الأخذ بيدنا لتحديد مفهوم الشذوذ النحوي و التعبير عنه تعبيرا دقيقا عساه يميط اللثام عن حقيقته .

و في الأخير نشكر كل من ساعدنا في إعداد هذا البحث، و نخص بالذّكر أستاذنا المشرف "شمّون أرزقي"الذّي أمدّ لنا يد العون و لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته، و نسأل المولى عزّوجل أن يحفظنا و يعيننا في إنجاز بحوث أخرى مستقبلا -إن شاء الله-

مدخل

مدخل:

إنَّ منطلق أيِ علم كما هو معروف هو مشاهدة الظواهر،ومنطلق اللغة العربية هو السماع،ثم تدوين المسموع،والسماع هنا ليس سماعا لكل ما جاء واتفق،إنما هو سماع لأهل العرب الموثوق بعربيتهم الفصحاء من العرب الذين لم يختلطوا بالأعاجم.

ويعتبر السماع من المبادئ الأساسية والمهمة في جمع اللغة، وهو عبارة عن الأخذ المباشر للمادة اللغوية من أبناء اللغة وتسجيل الكلام الحي المنطوق، فالشرط الأساسي لكي يتقبل المسموع أن يكون العربي ذا منشأ لغوي فصيح ولم يتأثر بلغة أجنبية.

وقد أطلق أبو البركات الأنباري على السماع مصطلح النقل،حيث يقول:"اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلّة إلى حد الكثرة" [1] فالسماع أو النقل عنده يشمل كل كلام العرب سواء أكان قرآنًا كريما أو حديثا شريفا أو شعرا فصيحا فشرطه الوحيد أن يكون شائعا مطردا على الألسن، أمّا النادر أو الشاذ فقد أخرجه من دائرة السماع، لأن العرب لا تحفل به ولا تستند عليه كثيرا.

أما السيوطي فقد عرّف السماع بقوله:(أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته و في زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت) [2].

فالسيوطي أيضا جعل مصادر السماع ثلاثة [القرآن الكريم، سنة النبي صلّى الله عليه وسلّم وكلام العرب] فهذه المصادر مما يستعان به في جمع اللّغة إن كانت صحيحة وسليمة لغويا، ونلاحظ أن أغلب النحاة واللّغويين قد حصروا السماع في هذه المصادر الثلاثة.

وقد اهتم النحاة الأوائل من رواد الدراسات اللغوية بالرحلة إلى البادية ومشافهة الأعراب من أجل جمع اللغة، إذ رجع العلماء العرب إلى الفصحاء الثقاة، فدوّنوا عينة كبيرة من كلامهم شعرا ونثرا، وقاموا بمسح كامل للأراضي الفصيحة واقتصرت تحرياتهم على بعض القبائل دون غيرها، إذ اهتموا فقط بالقبائل التي لم يصل إليها الأثر اللّغوي للأعاجم، أما القبائل الأخرى فقد أعرضوا عنها لفساد سليقتهم بمخالطتهم للأعاجم وأهل الحضر.

1)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، د ط2000، ص541.

2)- المصدر السابق، ص541.

والقبائل التي يحتج بلغتها ست وهي: قيس، تميم، أسد، هذيل، كنانة وقبيلة طيء ،فقد ذكر الفرابي في كتابه الحروف والألفاظ قوله:(... الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب :قيس، تميم ،أسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ و عليهم اتكل في الغريب و في الإعراب و التصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم)[1].

هذا فيما يخص المكان(القبائل) أما الزمان فقد حدّد ب(قبل منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة إلى سكان الأمصار(المدن) وقبل منتصف القرن الرابع للهجرة بالنسبة إلى سكان البوادي)[2].والملاحظ أن الفترة الزمنية لسكان الأمصار قد ضيقت نطاقها وحدودها، ذلك لأن لغة هؤلاء قد شابها كثير من اللّحن والفساد لمخالطتهم أهل الحضر، ولأنهم كانوا على حدود مع الأعاجم، في حين إن الفترة الزمنية للبدو قد اتسع نطاقها، لأن سكان البوادي حافظوا على سليقتهم اللّغوية وموروثهم اللساني، ولم يتأثروا بلغة أجنبية.

(ويعتبر أبو عمرو بن العلاء مؤسس الجغرافية اللّغوية العربية، فهو أول من سنّ الرحلة إلى مختلف أنحاء الجزيرة العربية لجمع اللّغة)[3] ، إذ قصد القبائل الفصيحة لاستقصاء لغتها وجمعها، ولم يكن الوحيد الساعي وراء جمع اللّغة بل كان هناك عدد كبير من أمثاله كالأصمعي، أبي عبيدة، أبي زيد الأنصاري، الخليل، سيبويه، يونس بن حبيب، الأخفش، الكسائي، الفرّاء...وغيرهم كثير، ومنهم من لم يكتف بأخذ اللّغة عن القبائل الست فحسب، بل تجاوزها إلى الأخذ عن كثير من لغة القبائل الأخرى كسيبويه الذي يقرّ بأن كل القبائل ذات لغة عربية لابد من الاعتداد بها والأخذ عنها، ولكن ليس أخذا عشوائيا من أفواه الأعراب، فقد حرص النحاة على أخذ اللّغة من الثقاة ومن الدراية الواسعة لأسرار اللّغة العربية، إذ تمسكوا عند جمع اللّغة بمبدأ الدقة والتمحيص، وركّزوا على مواصفات السماع ونقل الروايات أهمها:

-الثقة في صاحب الرواية.

-الإحصاء وتقصي الظاهرة اللّغوية.

-السلامة اللّغوية.

1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص35-36.

2)- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية1994، ص19-20.

وينظر محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص562.

3)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص37.

-صدق الرواية.

فإذا اتسم كلام العربي بجميع هذه المواصفات قُبل كلامه واستشهد به، أما إذا خالف إحدى هذه السمات رُفض وأعرض عنه، فقد كان النحاة أكثر حذرا وأشد حرصاً أثناء روايتهم للآراء ولا أدلّ على ذلك من قولهم: زعم فلان، حدّثنا أهل العرب، سمعنا ممن يوثق به من العرب يقول...ذلك لأن الكلام العربي يعد ركيزة ودعامة رئيسية في عملية التقعيد النحوي.

و قد تقاسم أهل العلم مهمة جمع اللّغة في طائفتين:

1- طائفة منها تولّت مهمة جمع لغة أهل البدو الّذين كانوا يعيشون في البوادي والبراري وتمثلها البصرة.

2- طائفة أخرى تقتصر مهمتها على جمع لغة أهل الحضر والمدن الّذين لم يختلطوا بالأعاجم ولم تفسد بعد سليقتهم اللّغوية، ويمثل هذه الطائفة أهل الكوفة، فقد قال البصريون للكوفيين(نحن نأخذ اللّغة عن حَرَشَة الضباب وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ)[1].

والملاحظ أن البصريين كانوا أكثر دقة وأشد حذرا وحيطة أثناء روايتهم للآراء، إذ اقتصروا على قبائل محددة واشترطوا سلامة اللّغة وفصاحتها والصدق والأمانة والضبط حتى تنقى اللّغة من الخطأ واللّحن، أما الكوفيون فتوسّعوا في الرواية والسّماع وتساهلوا في ذلك تساهلا كبيرا، إذ رووا عن العرب جميعا بدوهم وحضرهم، فقد كانوا يقدسون المسموع ولو كان شاهدا واحدا أو نصا نادرا، ولكنهم في النهاية اتفقوا جميعا [البصريين والكوفيين] على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في العربية(*).

لقد اعتمد النحاة الأوائل على كلام العرب كمصدر أساسي لجمع اللّغة، إذ راحوا يتقصون أثر كل أعرابي سليم السليقة فصيح الدلالة، وقد نال كلامهم عناية كبيرة واهتماما بالغا من قبلهم، إذ كانوا يجدون

1)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص565-566.

حرشة الضباب= عبارة عن أكلة لأهل الحضر.

أكلة اليرابيع= البدو الخلص.

الشواريز= اللبن الرائب المصفى.

الكواميخ= مخلل يشهي الطعام، وباعة الكواميخ هم عرب المدن.

*)- المنتج بن نبهان يستشهد بكلامه لأنه نشأ وترعرع في أفصح القبائل العربية ولم يستشهد بكلام بشار بن برد لأن لغته التي نشأ عليها وترعرع هي الفارسية لا العربية.

متعة كبيرة وفائدة عظيمة في الاستماع إليهم والأخذ عنهم، وهناك من أفنى حياته وعمره وقضى أكثر من أربعين سنة وهو يجمع شتات اللّغة من قبيلة لأخرى ومن أعرابي لآخر، ولم يدخل الملل قط إلى قلبه أو يعرف اليأس سبيلا إلى نفسه، بل كانوا يجدون متعة كبيرة ولذة عظيمة في جمع اللّغة ولا أدلّ على ذلك من قول الجاحظ: (ليس في الأرض كلام هو أمتع ولا آنق ولا ألذ في الأسماع ولا أشد اتصالا بالعقول السليمة، ولا أفتق للسان ولا أجود تقييما للبيان من طول استماع حديث الأعراب الفصحاء)[1].

فقد كان النحاة يرجعون إلى الأعراب لاستخراج القواعد النحوية واستنباط الأسس والقوانين اللّغوية، إذ كانوا يسألون الأعراب عن معاني الكلمات، أصولها واشتقاقها وخصائص أصواتها وحروفها (حيث يروى أن أبا عمرو بن العلاء سُئل يوما عن اشتقاق كلمة الخيل، فلم يعرف فمر أعرابي محرم[**] فسأله أبو عمرو عن ذلك، فقال له الأعرابي: اشتقاق الاسم من فعل المسمى، فلم يعرف من حضر ما أراد بذلك الأعرابي، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: ذهب إلى الخُيَلاء التي هي في الخيل والعُجْبِ، ألا تراها تمشي العِرَضْنة خُيَلاءً وتكبراً)[2].

ولكن مع أن الأعراب كانوا يدركون أصول الكلمات واشتقاقها وخصائص الأصوات والحروف، إلا أنهم وللأسف لم يكونوا على علم بمصطلحات اللغة والنحو والدليل على ذلك أن أحد النحاة سأل أعرابيا بقوله: أتجرُّ فلسطين؟، فقال:(إنّي إذا لقوي! ذلك أنه لم يدرك مفهوم الجر في علم النحو، وهل أن كلمة فلسطين مصروفة أم أنها ممنوعة من الصّرف)[3].

فالموروث اللساني العربي القديم كان يتم بالفطرة والجبلّة والطبيعة التلقائية في تعامله وسلوكه، وكان التواصل اللغوي بين العرب قاطبة قائما على الملكة اللغوية والسماع الصوتي يورثها الخلف عن السلف دونما أي حاجة إلى وسائط تعليمية أو مدارس تكوينية.

(وقد روي أنّ أعرابيا وقف على حلقة الأخفش يستمع إلى حديثهم في النحو فأخذه العجب مما يسمع، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخانا؟، فقال:تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا، ويروى أيضا أنّ أعرابيا وقف على حلقة زيد الأنصاري فظنه جاء يسأل عن مسألة في النحو، فقال له: سل يا أخي حاجتك؟، فقال الأعرابي:

---

1)- المرجع السابق، ص566.

2)- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف-القاهرة- ط2، 1983، ص35-36.

*)- محرم أي أنه لم يخالط أحدا من الحضر.

3)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص568.

لست للنحو جئتك لا ولا فيه أرغبُ

أما مالي ولا مرىء أبد الدهر يضربُ

خلِّ زيدا لشأنه أينما شاء يذهبُ) [1]

والانتقاء الصحيح للكلام سواء أكان شعرا أم نثرا هو من عمل اللغويين و النحاة وحدهم، ولا دخل للرواة في ذلك ، فالرواة تقتصر مهمتهم فقط في رواية الأحاديث والأشعار والكلام العادي المنثور، ومن ثمة يتولى النحاة عملية الانتقاد والانتقاء لما قيل، إذ من الضروري أن تكون المدونة اللغوية للغة العربية سليمة صحيحة منتقاة من كل الشوائب والأخطاء، و من أي لحن أو تحريف ناتج عن الاختلاط بلغة العجم.

و قد اعتمد النحاة للتمييز بين صحيح الكلام من منحوله على نهج لغوي سليم قائم على أسس علمية ودعائم موضوعية، ومن بين هذه الطرق الفنية المعتمدة في هذا العمل الانتقائي و الإنتقادي الهام الذي حافظ على استمرارية لغتنا وضمن لها الديمومة والبقاء ما يلي:

1-البحث عن مصدر الكلام(شعرا و نثرا):

و ذلك باللجوء إلى شهادة أقدم الناس الذين عرفوا من عاش في الجاهلية ، بمعنى اللجوء إلى المشايخ و كبار السن ، لأن هؤلاء قد حافظوا على لغتهم وبقيت صافية نقية وفيها كل خصائص وصفات اللغة العربية الفصحى مثل حفيد النمر بن تولب.

2- المقابلة بين النصوص:

و ذلك بالمقابلة بين ما كان يرويه الرواة المعروفون الثقاة، و الرواة من أهل البادية لنفس القصيدة أو القول، فإذا حصل إجماع بينهم قُبل الكلام.

3-النظر في المحتوى لفظا و معنى :

إذا وجد االنحاة أوصافا لا يقولها إلا أهل الحضر، أو أشياء تناقض المنطق و المعقول، أو أحداث لا يمكن أن يكون قد عرفها أهل العرب، أخرجوها من دائرة اللغة العربية .

1)- المرجع السابق، ص568.

4-الاستشهاد بالشعر الفصيح[1] :

لقد اعتمد النحاة الأوائل على الاستشهاد بالقرآن الكريم و الشعر و كلام العربي العفوي، و يظهر ذلك جليا في كتاب سيبويه ، فهو لا يثبت قاعدة نحوية أو أي وصف آخر مما يخص اللّغة العربية إلا ويتبعه بشاهد قرآني أو شعري أو ما سمع من كلام العرب ليؤكد صحة ما ذهب إليه فكتابه كله غني و حافل بهذه الشواهد(**).

ومنذ القرن الرابع للهجرة انتهى زمن الفصاحة العفوية و انتهى معه زمن الاستنباط و الاستقراء و التعقيد النحوي، ففي هذه الفترة أغلقت المدونة اللّغوية فيما يخص اللّغة العربية العفوية.

[1]*)- أقدم شاهد شعري هو ما وصل إلينا من شعر المهلهل وامريء القيس.

**)-أساس السماع عند سيبويه هو القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره، وقد قل استشهاده بالحديث الشريف لأن أغلب رواته من الأعاجم ولأنه روي بالمعنى وليس باللفظ.

الفصل الأول

"في مفهوم النحو العربي"

تمهيد:

الحمد لله الذي خلق الإنسان و فضّله على سائر الحيوان بما أتاه من نعمة العقل و بيان اللسان، ثم جبل كل أمة من الأمم على لغة أنطقهم بها و يسّرهم لها و جعل اللسان العربي أعذب الألسنة مخرجا و أعدلها منهجا و أوضحها بيانا و أوسعها افتتانا و جعل الإعراب حليا للسان و زماما و فضلا لما اختلف فيه من معانيه .

وكما لا يخفى على أحد فان اللغة العربية من أرقى اللغات ، لدقة تعابيرها و اتساع معانيها و وفرة مفرداتها ، و من أهم مميزاتها أنّها بقيت صافية نقية ، صامدة في وجه التغيرات و الفضل يعود في ذلك كله إلى" النحو " فلولاه لما وصل إلينا كلام العرب متناسقا منسجما و متكاملا سواء من الناحية الشكلية أو المعنوية .

فعلم النّحو من أهم العلوم و أنفسها ، فهو مفتاح البيان و ميزان اللسان و محك اعتدال الأفهام و الأذهان و يتوسل به إلى فهم شيئين مهمين:

1- فهم كتاب الله و سنة رسوله صلّى الله عليه و سلّم.

2- إقامة الكلام على اللسان العربي ، ذلك أن فهم الكلام و إدراكه يتوقّف على مدى معرفة قواعد النّحو.

والنحو من العلوم الأولى التي دوّنت في تاريخ الفكر الإسلامي ، ولم يعرف التأليف فيه و البحث في قضاياه ، الجمود أو التوقف بل تتابعت فيه جهود اللغويين و العلماء منذ القرن الأوّل للهجرة أي منذ سنة 69للهجرة - تاريخ وفاة أبي الأسود الدّؤلي - الى يومنا هذا ، فقد اهتم العرب بالنحو اهتماما بالغا و كان حسهم به دقيقا يقظا يعدّونه عنوان الثقافة و الادب الرفيع و الخلق المهذب و القول الفصيح.

و خلال هذا الفصل سنحاول الوقوف عند مفهوم النحو و كل ما يتصل به من مصطلحات ومفاهيم و أسس علمية و تطبيقية ، سعيا منا إلى الكشف عن خطواته و منطلقاته الأولى التي أنارت له السبيل ليكون علما عاما قائما بذاته.

1/ تعريف النحو:

-أولا: المفهوم اللّغوى:

جاء في القاموس الجديد للطلاب تعريف النحو كما يلي:

نَحْوَ:ظرف مكان و من معانيه ، صوب ،جهة ، كما يدل على زهاء ،قرابة ومِثْلَ.

نَحْوٌ:النحو هو القصد ، الطريق ،الجهة ،المقدار ،النوع و جمعه أنحاء ونُحُوٌّ ،وعلم النحو هو دراسة أواخر الكلم إعرابا و بناء

نَحْوِيّ:هو النحوي العالم بالنحو و جمعه نحويّون[1] .

-كما عرّفته بعض المعاجم العربية على النحو التالي :

نحا إلى الشيء نحوا: مال إليه و قصده ،فهو ناح و هي ناحية.

نحا اللبن نحيا: مخضه.

أنحى في سيره: مال إلى ناحية، يقال أنحى عليه ضربا وأنحى عليه باللوم.

نحيا :مخضه:عرض له به ،أبعده عنه وأزاله عن مكانه ،يقال نحّى فلانا عن منصبه بمعنى صرفه عنه .

ناحاه: صار كل منهما نحو الآخر.

نحّى عليه بالشيء: عرض له به، أبعده عنه وأزاله عن مكانه، يقال نَحَّى فلانا عن منصبه بمعنى صرف عنه.

والنّاحي : العالم بالنحو وجمعه (ج) نحاة.

والناحية:الجانب والجهة ،يقال جلس ناحية الدّار و يقال في ناحية فلان أي في كنفه، وضربه بناحية سوطه أي طرفه.

1)- القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي ألفبائي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1985، ص207.

والنّحواء: الرّعدة[1].

وكلمة النحو مصدر أريد به اسم المنحو بمعنى المقصود.[2]

وعلم النحو مرادف لعلم العربية في اصطلاح النحويين القدامى إذ يستخدم النحو والعربية كمصطلحين مترادفين ولكن النحو ليس مرادفا للصرف عندهم وفي هذا الصدد يقول ابن المقرّب[*]:اعلم أن المراد بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف" ، أما في اصطلاح المحدثين فقد خصص النحو بفن الإعراب والبناء و جعلوه قسيم الصرف.

ويتضح لنا جليا من خلال دراساتنا و استفساراتنا لمفهوم النحو أنّه يستعمل لسبعة معان في اللغة العربية وهي كما يلي:

القصد: يقال نحوت نحوك أي نحوت قصدك .

المثل :مررت برجل نحوك أي مررت برجل مثلك

الوجهة :توجّهت نحو البيت أي جهة البيت.

المقدار:له عندي نحو ألف أي مقدار ألف.

القسم :هذا على أربعة أنحاء أي أربعة أقسام (أجزاء). :

البعض: أكلت نحو الخبز أي بعض الخبز.

النوع : تصرّف على هذا النحو أي على هذا الشكل أو النوع .

1)- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، 2004، ص908.

2) محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، 1985، ص218.

*)- ابن المقرّب هو ابن المقرّب أبو عبد الله جمال الدين علي بن المقرب الربيعي العيوني، عرف بالمقرب العيوني البحراني وهو من الشعراء الأعلام الذين حفظوا للشعر فحولته في زمن أخذت فيه اللغة الشعرية تهبط وتضعف.

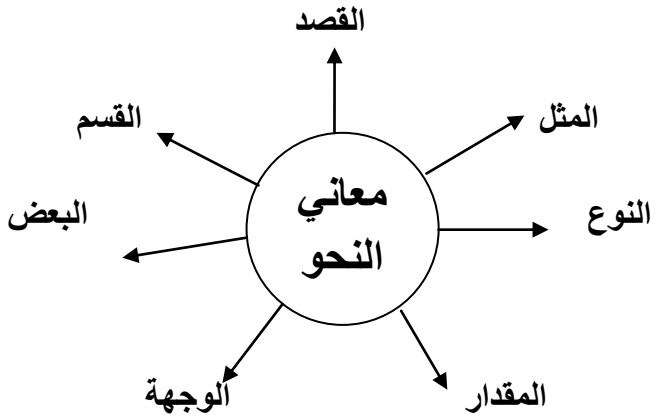

وقد جمع الإمام الدّاوودي هذه المعاني في بيتين شعريين ،حيث يقول في هذا الصدد:

للنحو سبع معان قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد، مثل ومقدار وناحية نوع وبعض وحروف فاحفظ المثلا

المفهوم الاصطلاحي: هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها[1]، فهو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث البناء و الإعراب و كيفية تركيب الكلم بعضها ببعض.

فالنحو العربي يمثل تلك القواعد و الأنظمة التي سعى النحاة الأوائل لاستنتاجها واستقرائها خلال ما توفر لديهم من نصوص سواء أكانت مكتوبة أو شفوية، فالنحو إنما يدرس ظاهرة تغير أواخر الكلمة بحسب العوامل الداخلة عليها و المؤثرة فيها، فالنحو هو النظام الذي يحكم وضع الكلمات في الجملة .

أما علم النحو فهو العلم الذي يعنى بدراسة هذا النظام من حيث قواعده وقوانينه دراسة علمية موضوعية للكشف عن بناه اللّغوية وظواهره التركيبية.

ويسعى هذا النظام إلى اختيار اللفظ الفصيح الجزل المؤدي للمعنى ومن ثمّ ربطه بعناصر التركيب اللّغوي وفق مقام وسياق معين ومناسب له قصد إظهار العلامات اللفظية التي تدل على وظيفته النحوية

[1] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، 1985، ص217.

وكذا التركيبية، فمثلا حين نقول: (دخل الطالب إلى قاعة الدرس)، فمن خصائص ربط الكلمات بالعناصر الأخرى وجود حرف الجر(إلى) الذي دلّ على أن قاعة الدرس هي موضع حدوث الفعل

ومكانه كما جاء في التركيب أنّ الفاعل (الطالب) مرفوع، والمتصل بحرف الجر (قاعة الدرس) من اسم مجرور ومضاف إليه - مجرور-

فالنحو يهتم بربط الكلمات فيما بينها ربطا متناسقا ومنسجما لبناء كلام عربي فصيح سليم الدلالة، وتتضح لنا أهمية تقصي المواضع النحوية الصحيحة عندما نعتمد على كلمات لا تؤلف تركيبا متلاحما مترابطا مثل قولنا: دخل الدرس قاعة الطالب، فمثل هذه الكلمات لا تشكل مطلقا تعبيرا لغويا سليما، لا من الناحية الدلالية و لا من الناحية النحوية اللّغوية، ولأجل الابتعاد عن مثل هذا اللبس والخلل في النحو العربي، لابد لنا من أن نأخذ بعين الاعتبار أهمية التركيب اللّغوي ووظيفته المهمة في تأدية المعنى؛ (لذا نجد أن علم النحو قد ميّز بين 03 أقسام من الكلم نظرا للدلالات الكبرى التي تدل عليها وهي: الأسماء، الأفعال والحروف، فعلم النحو يدرس ما يتألف من هذه الأقسام فيؤلف جملا ذات معنى ثم يدرس الظواهر التركيبية المختلفة)[1].

جدول توضيحي لأقسام الكلام:(*)

اسم	فعل	حرف
مضمر ظاهر مبهم	- ماض - مضارع - أمر	-خاص بالأسماء كحروف الجر -خاص بالأفعال (النواصب+الجوازم) -ما هو مشترك بينهما مثل: (حروف العطف والاستفهام)

*)-الاسم ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان والحرف ما دل على معنى في غيره ولم يقترن بزمان.

1)- الموسوعة العربية العالمية، دائرة المعارف العالمية، موسوعة الكترونية مرتبة وفق الألفابئية المعجمية العربية.

فالنحو يسعى لتأليف الكلام تأليفا منتظما وكذا بيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة المفردة ضمن إطار الجملة وكذا الجملة مع الجمل الأخرى التي تسبقها وتلحقها لكي تتسق العبارة وتنتظم، وبذلك يمكن لها أن تؤدي معناها على أحسن وأكمل وجه،ذلك لأن لكل كلمة مفردة معنى محددا خاصا بها تسعى اللّغة لصياغته وبيانه ، كما أن للكلمات المركبة وحتى الجمل معاني محددة خاصة بها ، وهذه المعاني ليست إلا انعكاسات لأفكارنا و تصويرا لمشاعرنا ولاختلاج خواطرنا وإفصاحا لكل ما هو مكبوت في أعماق نفوسنا وصدورنا، ، فتأليف الكلمات في أي لغة مهما كانت إنّما يسير وفق نظام خاص بها، يرسمه لها نحوها، فلن تكون الكلمات ولا العبارات ولا الجمل مدركة مفهومة، إلا إذا سارت واتبعت نظام اللّغة وعملت بقواعده وقوانينه، ذلك لأن هذا النظام وهذه القوانين والقواعد هي التي تحدد مستقر الكلام وتبين موضعه ومقامه وتكشف عن مدلوله ومعناه، لذلك ينبغي للمتكلم أن لا يحيد عن هذا النظام أو يزيغ عنه مهما حصل، ليستطيع بذلك أن يوصل فكرته لمستمعه ويحقق مراد قوله (فلو عُرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها و بُيّنت لك مفرداتها كلمة كلمة ، ما كان ذلك كافيا لفهمك معنى هذه الجملة و لإحاطتك بمدلولها ، حتى تعرف نظام تلك اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها وذلك هو نحوها)[1]

والنحو يحتاج إليه جميع أهل العلم سواء أكانوا أدباء أم علماء، ، لأنه ميزان اللسان وبه يعرف أصول البيان، فهو السبيل الوحيد القادر على التمييز والفصل بين صحيح الكلام وسقمه، فيه يفصل بين اختلاف الأقوال واضطراب الآراء، وبه يتم إصلاح الكلام وتقويم اللسان وبيان الإعراب وتفصيل الأحكام، فطالب العلم لا يمكنه مطلقا ومهما حصل أن يسلك طريق الهداية ويصل إلى برّ الأمان ما لم يكن على دراية وإلمام تام بقواعد النحو وسننه فهو العماد في تحديد المعاني والذريعة في فهم المباني وأداة الحكم الصحيح بينهما. فإقامة الحجة على فضله كالبرهان واقتفاء أثره كالميزان فهو أسمى العلوم قدرا وأنفعها أثرا، وقد صدق إسحاق بن خلف البهراني حين قال:

النحو يبسط من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يلحن

وإذا طلبت من العلوم أجلّها فأجلّها منها مقيم الألسن[2]

1)- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992، ص02.

2)- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1938، ص09.

تعريف بعض علماء اللّغة للنحو العربي:

لابد لكل من يريد أن يأخذ نظرة عن علم النحو ويعرف أخباره وأسراره وخباياه من أن يقف أولا وقفة إجلال وإكبار على مشاهير رجاله الذين عبّدوا له الطريق و أقاموا له صولجان الهداية ، وأخذوا على عاتقهم مهمة بعث روحه وإحيائه ،وفضل إستكناه حقيقته،إذ من الضروري توجيه الفكر صوب هؤلاء الأعلام والأفذاذ الذين أفنوا أعمارهم وأرواحهم في سبيل خدمة النحو فلهم الفضل الأول في إقامة النحو، وسنحاول هنا أن نستعرض بإيجاز تعريفهم للنحو:

1- تعريف ابن جني:

يعرّف النحو بقوله (إنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب و غيره كالتثنية ،الجمع، التكسير و الإضافة و النسب و التركيب و غير ذلك ،ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها و إن لم يكن منهم)[1].

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أنّه من الضروري لكل من أراد تعلم النحو و اللّغة العربية بوجه أعم ويصبح ذا لسان عربي، أن يجاري العرب في كلامهم ونطقهم ويسير وفق نظام لغتهم وقواعدها ليكون منهم حتى ولو كان أعجميا، فهو يقر بأن الهدف من تعلم النحو هو تحقيق الاستعمال الوظيفي للغة، فالنحو عنده وسيلة وليست غاية، والملاحظ في تعريفه أيضا أنه أورد بعضا من مصطلحات ومواضيع تخص علم الصرف كالجمع و النسب والتكسير وغيرها ،فهو قد جعل من علمي الصرف والنحو علما واحدا.

2-تعريف القاضي عبد الجبار:

إنّ النحو في نظر عبد الجبار يتجاوز المعيارية الضيقة و التمييز بين الصواب و الخطأ ليكون المقوم الأساسي في الكشف عن الطاقات الكامنة في النص ، و معرفة مضامينه من خلال النظر في الصيغ الجمالية لتراكيبه ، انطلاقا من موقع اللفظة و إعرابها و هذا هو موطن الفصاحة و السر في التفاضل بين كلام و آخر.

فالنحو عنده لا يقتصر فقط على تمييز صحيح الكلام من سقمه بل يتعدّاه إلى ما هو أسمى من ذلك وأنبل، إذ يسعى للغوص في أغوار الكلام الأدبي وكذا الكشف عن المضامين والمعاني ما وراء اللّغوية، فهو يقرّ بأن النحو ركيزة أساسية و دعامة رئيسية، لأنه يفسح المجال لنا للولوج إلى أعماق الظاهرة اللّغوية وبالتالي معرفة أسسه الفنية الجمالية.

1)- أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، ص16، موقع من الأنترنيت almostapha3w://:http pdf .

3-تعريف عبد القاهر الجرجاني:

لقد بين الجرجاني في أكثر من موضع من كتابه **دلائل الإعجاز** أن النظم في جوهره هو النحو في أحكامه من حيث المزيّة والفضل، زيادة على الصحة والفساد، الفضل زيادة على الصحة و الفساد، يقول في هذا الصدد (...لست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا و خطؤه إن كان خطأ إلى النظم و يدخل تحت هذا الاسم،إلا و هو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه ووضع في حقه و عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه و استعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية و فضّل فيه ،إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة و ذلك الفساد ،وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه) .

فالجرجاني يرى أن النظم وحده القادر على تمييز صواب الكلام من خطئه، إذ يقرّ بأن للكلام نظما بديعا ونسقا عجيبا، ومن الضروري اتباع سنن هذا النظم ذلك أنه ليس إلا معنى من معاني النحو، وكل من أعرض عنه وسار بخلاف هذا النظم ولم يتبع قوانينه ويراعي أسسه فسد كلامه وغمض.

فالنظم هو السبيل الوحيد للإبانة والإفهام وإذا عُدِلَ عنه لن يدرك الكلام ولن يفهم فالنحو لا تكمن أهميته في دراسة المفردات لذاتها، إذ من الضروري دراستها داخل التركيب، فالكلمة المفردة لا قيمة لها في حد ذاتها إنما تكتسب قيمتها باتحادها والتحامها مع غيرها من المفردات داخل الجملة، وهذا هو النظم في نظر الجرجاني وهي نفس الفكرة التي يشير إليها دي سوسور ضمن مبدأ القيمة اللسانية في كتابه (دروس في اللسانيات العامة)، فبفضل النظم فقط يمكن لنا أن نضمن سلامة التعبير وصحته وفهم المعنى وإدراكه من غير لبس أو إبهام أو غموض.

4- تعريف أبو بكر محمد بن السراج النحوي:

(هو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة)[1]

إنَّ ابن السراج يرى أن النحو هو العلم المستخرج من تتبع كلام العرب الفصحاء الثقاة، فالنحاة الأوائل المتقدمون عندما أرادوا استنباط القواعد والأسس الأولى لعلم النحو، سارعوا إلى مشافهة الأعراب الفصحاء قصد الوقوف على المعنى الحقيقي لهذه اللّغة.

1)- سعود بن غازي أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن4ه، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع-القاهرة- ط1، 2005، ص147.

فالنحو إنما يتمثل في جملة القواعد والقوانين التي استخرجها النحاة من استقراء كلام العرب قديما، فالقواعد النحوية للغة العربية إنما عرفت بفضل تتبع الكلام المطرد على ألسنة العرب.

2/ بعض المفاهيم والمصطلحات المتصلة بالنحو:

إنّ كلمة النحو تستعمل في كثير من الأحيان مرادفة لمفاهيم ومصطلحات أخرى ذات صلة وطيدة واتصال مباشر بها، ومن أمثلة ذلك من كتب النحو ما يلي:

- معنى العربية: فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه قال **" تعلّموا العربية فانّها تثبت العقل و تزيد في المروءة"** [1] ، (ويروى أيضا أن يحي بن عتيق قال للحسن البصري : يا أبا سعيد الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق والنطق ويقيم بها قراءته ، فقال له :حسن يا بني تعلّمها ، فإن الرجل قد يقرأ الآية، فيعيا بها فيهلك فيها.)[2].

- معنى الإعراب: لقد اختلط مفهوم النحو في كثير من كتب النحو واللغة بمفهوم الإعراب[(*)] ، بحيث امتزج المفهومان ، فأصبح النحو يسمى إعرابا و الإعراب نحوا وفي هذا الصدد يقول ابن السكيت:

(الإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[3]

كما جاء الإعراب بمعنى الإفصاح والإيضاح وقد سمى النحو إعرابا لأن غرضهما واحد وهو معرفة أواخر الكلم ، والتمييز بينهما لا يكون أمرا واضحا، "فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب"[4].

- جامع الدروس العربية:

وسمي كذلك لأنه من أهم العلوم العربية وأنفسها، فكل من يريد أن يفقه أَيَّ علم من علوم العربية يحتاج إليه أتم احتياج،إذ بواسطته فقط يمكن لنا أن نميز بين صحيح التركيب اللغوي من سقمه ومنحوله،وكل ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه، فالنحو هو أصل للعلوم العربية كلها .

---

1)- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،1994، ص08.

2)- كاسد ياسر الزبيدي، دراسات نقدية في اللغة والنحو، دار أسامة للنشر-عمان- ط1، 2003، ص09.

*)- فمثلا الأستاذ سليمان فياض استعمل لفظ النحو كمصطلح مرادف للإعراب ضمن كتابه النحو الواضح ص13.

3)- بركاهم العلوي، النحو الوظيفي، المدرسة العليا للأساتذة والآداب-بوزريعة-2009، ص06.

4)- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، 1992، ص01.

3/ موضوع علم النحو:

إنّ أوّل ما يعنى به علم النحو هو النظر في أواخر الكلم ،وكل ما يعتريها من إعراب و بناء، فهو علم يعرف به قوانين أحوال التراكيب اللّغوية من حيث صحتها وسقمها، كما أنه يعنى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية كالذكر،الحذف ،التقديم،التأخير و تفسير بعض التغييرات، ولكنه يولي عناية كبيرة لجانب الإعراب لكي يقدم لطالب العلم جميع الصيغ و التراكيب التي تتضمن الاستعمالات الصحيحة للغة العربية، كما يدرس أصناف الكلمات وحالات تغيرها الإعرابي بحسب مواقعها في الجملة - الإعراب- أو لزومها حالة واحدة - البناء-

فالإعراب هو كل ما يلحق أواخر الكلم، ويكون بحركات ثلاث ظاهرة هي: الضمة،الفتحة،الكسرة فإذا دخلت الضمة أواخر الأسماء و الأفعال سميت رفعا مثل دخولها على أواخر الأسماء:

الشمسُ مشرقةٌ، فـ(الشمس) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، أو دخولها على أواخر الأفعال مثل: ينجحُ المجتهد فـ(ينجحُ) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

أمّا إذا دخلت الفتحة سميت نصبا مثلا:

- في الأفعال: لن يخذل صاحب الحق فـ(يخذلَ) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

- وفي الأسماء: مثل: إنَّ الجوَّ مشمسٌ، فـ(الجوَّ) اسم إنَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وإذا دخلت الكسرة سميت خفضا أو جّرا:

-في الأفعال: إن الأفعال لا تجرّ ولا تدخل على أواخرها "الكسرة" ذلك لأن الأفعال تجزم ولا تجر، إذ تدخل العلامة الإعرابية "السكون" في أواخر حركاتها مثل لم ينمْ المريض، فـ(ينمْ) فعل مضارع مجزوم ب لم وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخره.

-في الأسماء: مثل كوفيء الطالب على عمله فـ(عَمَلِ) اسم مجرور ب على وعلامة جرّه الكسرة الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف.

"أَمَّا البناء فهو لزوم أواخر الكلمات حالة إعرابية واحدة، فإذا كانت الحركات ملازمة للكلمة سمي الاسم مبنيا، فإذا كان مضموما مثل ص قيل مبني على الضم ولم يقل مرفوع ليفرق بينه وبين الاسم المعرب وإذا كان مفتوحا نحو أَيْنَ قيل مبني على الكسر ولم يقل مجرور"[1].

فالضمة: علم الإسناد ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها.

الكسرة: علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء أكان هذا الارتباط بأداة أو غير أداة مثل: (كتاب خالدٍ) أو (كتابٌ لخالدٍ)

الفتحة: ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب والتي

ينتهي بها الكلام ما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في العامية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الإعراب في الأفعال المضارعة يكون بالرفع والنصب و الجزم.

أما الإعراب في الأسماء فيكون بالرفع والنصب والجرّ.

4/ استمداده:

لقد استُمِدَّ علم النحو من كلام الله عز وجل - القرآن الكريم- وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم –كلام الرسول- وكلام العرب وشعرهم قديما، فلما أحسّ أهل العلم بحاجة إلى جمع اللّغة وتدوين اللسان العربي وحفظه من اللحن والتحريف سارعوا إلى فحوى هذه المصادر الثلاثة يتدارسونها ويغوصون في أعماقها ليستنبطوا قواعد النحو.

ويعتبر الشاهد القرآني الأساس والعماد الأول الذي اعتمد عليه النحاة الأوائل، ذلك لأن القرآن الكريم أنبل وأقدس نص لغوي،فالقرآن الكريم قامت حوله جل العلوم من نحو ولغة وأدب، عكف عليه الدارسون يستخلصون منه الأحكام والقواعد، يفسرونه ويظهرون كل مواطن الجلال والجمال فيه، فهو أصدق نص لغوي و أفصح قول عربي، فأولى المحاولات لوضع علم النحو إنما كانت بفضل القرآن الكريم ولأجل خدمته ،(والمتتبع لتطور العلوم اللسانية عند العرب يتضح له جليا ان أوّل ما بدئ به هو

1)- ابن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو ج1، تح د:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1996، ص45.

2)- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص"و"، "ز" من مقدمة الكتاب وص50.

الاستقراء الشامل للنص القرآني لاستخراج المادة النحوية الأولى)[1] ، فالنحو إنماهو وليد التفكير في القرآن الكريم والنظر في آي الذكر الحكيم، والتأمل في سوره المعجزات بقدرته وحكمته (وكما كان إجماع الأمة الإسلامية قاطبة قد انعقد على أن القرآن الكريم أبلغ كلام وأفصحه وأعلاه الى القدر الذي يبلغ فيه الإعجاز فإنه لا ريب المصدر الأول للعربية أو كما يصفه الشيخ أمين الخولي رحمه الله كتاب العربية الأكبر)[2] .

كما أن سنة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم حجة في الدين ودليل من أدلة الأحكام ولا أدل على من قوله تعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)[3] و قوله أيضا :(فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول)[4] ، فبالرغم من أنّ نبيّ العرب أفصح العرب أمّي، لم تطأ قدماه مدرسة ولا بيت علمٍ، إلا أنه أفصح العرب قاطبة كما أن أقواله حجة في اللغة، فهو الصادق الأمين.

أما المصدر الثالث والأخير من مصادر المادة اللغوية التي يستشهد بها النحاة واللغويون، فتمثل في كل ما أَثِرَ وعُرِفَ عن العرب قديما من شعر أونثر قبل الإسلام وبعده.

وقد كان اهتمام النحاة بالشعر أولى وأهم من اهتمامهم بالنثر ، ذلك لأن الشعر ديوان العرب به عرفت أيامهم وأخبارهم و حفظت أنسابهم و ذكرت بطولاتهم ومغامراتهم إذ كانوا قديما يتفاخرون فيما بينهم بمقدرتهم على نظم الشعر وروايته، فالشعر يجري في عروقهم كما الدم، يجدون فيه متعة القول وعذوبة السمع، والمتصفح لكتاب سيبويه يجد أنّه غني من حيث الأدلة الشعرية (فعدد الأبيات التي استشهد بها سيبويه في كتابه تصل إلى ألف وخمسين بيتا، منها خمسون لم تنسب إلى شاعر معين، أما الألف الأخرى أسماء قائليها)[5] ، وقد روي عن عمر بن الخطاب قوله:(نِعْمَ ما تعلمته العرب الأبيات من الشعر، يقدمها الرجل أمام حاجته فيستنزل بها الكريم ويستعطف اللئيم)[6] ، فالشعر يشكل جزءا مهما من الشواهد النحوية التي اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم النحوية، فبفضل الشعر يمكن للنحاة استنباط القواعد النحوية، ليس هذا فقط بل يمكنهم أيضا الاعتماد على الشعر كمرجع لما استغلق على الفهم وغُمِضَ، فقد

1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص30.

2)- كاسد ياسر الزبيدي، دراسات نقدية في اللغة والنحو، ص09.

3)- الحشر/7

4)- النساء/59.

5)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص237.

6)- المصدر نفسه، ص558.

روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه أنه قال (إذا سألتموني عن غريب القرآن* فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب)[1] ، فالشعر ذو لسان عربي لذا يمكن الاستعانة به في تفسير ما يغمض من القرآن وتبيين الحرف الغريب ولا أدل على ذلك من قول ابن العبّاس (كنت لا أعرف ما "فاطر السماوات و الأرض"[2] حتى أتى أعرابيان يختصمان في بئر ، فقال أحدهما أنا فطرتها أولا بمعنى بدأت حفرها أولا)[3].

و لم يكن الغموض واللبس مقتصرا على معاني و ألفاظ القرآن الكريم فحسب ، بل إن العرب كانت تختلف فيما بينها في دلالة الألفاظ ومعاني الكلمات والعبارات، إذ كان لكل قبيلة لهجة خاصة بها تميزها عن غيرها من القبائل، ولذلك فإن كل قبيلة قد لا تفهم كلمات و ألفاظ قبيلة أخرى، ومن أمثلة عن ذلك "كلمة (التخوف) التي كانت تستعملها قبيلة هذيل بمعنى (التنقص) وقد وردت هذه الكلمة في سورة النحل الآية 47 في قوله تعالى (أو يأخذكم على تخوف) وقد تمكن ابن عباس من معرفة معنى هذه الكلمة عندما جاءه غلام من هذيل يشكو إليه أخاه قائلا:

تخوفني مالي أخ لي ظالم فلا تخذلني اليوم يا خير من بقي

فقال ابن عباس: تخوفك يعني تنقصك فقال الهذلي:نعم"[4]

فقد نال كلام العرب و الشّواهد الشعرية بوجه أخص عناية القدماء و اهتمامهم حتى أن الكثير من النحاة واللغويين أفردوها بالشرح و التعليل والتفسير مثل شرح أبيات سيبويه للنحاس والسّيرافي، ذلك لأنه بالشعر كانت العرب تعبّر عن أعراقها و أيامها و طيب مكارمها.

وقد اشترط النحاة في قبول الشعر واستخدامه كشاهد لقواعدهم النحوية أن يكون معلوم القائل، مطّردا ومنتميا لعصر الفصاحة منذ الشاعر المهلهل**إلى غاية الشاعر إبراهيم بن هرمة، والملموس في كتب النحو أنّ عصر الاحتجاج بالنسبة إلى توثيق اللغة وتقعيد نحوها قد انتهى مع بداية العصر العباسي.

---

1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص28.

2)- فاطر/1.

3)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص33.

4)- المصدر نفسه، ص33.

*)- المفردات التي يستغلق ويصعب فهمها عند بعض الناس.

**)- تشير بعض الكتب إلى أن مهلهل بن ربيعة أول شاعر في الجاهلية، والمهلهل يمثل الطبقة الأولى من طبقات الشعراء، أما إبراهيم بن هرمة فيمثل الطبقة التي يتوقف عندها الاستشهاد بالشعر.

سبب نشأة علم النحو :

لقد كانت اللّغة العربية في العصر الجاهلي نقية صافية لا يشوبها أيّ لحن أو تحريف، إذ نشأت في رحاب جزيرة العرب خالصة لأبنائها لا يستغلق عليهم فهم أو يغمض عليهم تركيب، إذ كان التواصل فيما بينهم سهلا يسيرا، ذلك لأنهم من أبناء لغة واحدة

وكما هو معلوم في كتب اللّغة والتراجم فإن العرب أهل بلاغة وبيان يتفاخرون ويتفاضلون فيما بينهم بأفضليتهم في إخراج الكلام أحسن مخرج وإقامتهم للكلمة أفضل وزن، فالعرب كانت تستهويها الكلمة الموحية العذبة واللفظ الجزل اللين فهي تتأثر بالبيان الرفيع و البديع المنير، و لهذا السبب قامت في الجاهلية أسواق للعرب يتنافس فيها الشعراء والبلغاء والفصحاء ، فيستحسنون هذا الكلام ويعيبون ذاك ، إذ كانوا يجدون متعة كبيرة و فائدة عظيمة حين يخلون بأنفسهم إلى هذه الأسواق ليمتعوا الأسماع و يأسروا الألباب بلغة عذبة صافية في أحسن ما قيل و يقال ليعبروا عن كل ما يختلج في أعماق صدورهم و نفوسهم من أحاسيس و مشاعر بلغة تذهل النفوس و تأسر العقول.

وقد حافظت العرب على فصاحتها وسليقتها اللّغوية أحقابا طوالا حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ،فبدأ الناس يدخلون إليه أفواجا، وقد أقبلوا عليه من كل الجهات يلتمسون منه الهداية و طريق النجاة ، فاجتمعت بذلك عند العرب الألسن المختلفة واللّغات المفترقة،إذ شهدت شبه الجزيرة العربية إقبالا كبيرا لأمم أخرى جاؤوا إليها (من الروم والفرس والحبشة والأحباش و البيزنطيين...) بعد أن سمعوا عن فضائل الرسول وسماحة القرآن وقداسة الإسلام فأعجبوا بأهل العرب وبدينهم فأقبلوا عليه يتحسسونه ويتطلبون هدايته وفضله. ولكن بدخول هؤلاء إلى الإسلام بدأ اللحن و الفساد يتسرب إلى اللّغة العربية، وقد استبان إلى الإعراب الذي هو حليّها و الموضح لمعانيها، إذ كاد الباطل يلتبس بالحق و الخطأ بالصواب ، لذا قام جهابذة اللغة و النحو فبالغوا في الاجتهاد وبينوا الحق المراد و ميزوا بين المشهور والشاذ و الصحيح بالسقيم والفصيح بالمنحول، فسارع أهل العلم للحد من هذه الظاهرة الخطيرة بتقنين اللغة و تشييد حصنها و ضبط قواعدها، فقد بالغوا في الاجتهاد وتبينوا الحق المراد، ذلك لأن الخطأ في تقدير الإعراب يؤدي لا محالة إلى الخطأ في تقدير المعنى، فبعد اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس بدأ يُسمع اللحن في الكلام، وقد كان في بداية أمره لحنا خفيفا وعلى ألسنة البعض من الناس، لكن شيئا فشيئا أخذ في الانتشار والذيوع.

وقد تفطن أهل العلم لما أصاب اللغة من سقم وضعف بسبب اللحن، وقد دعاهم الحذر من ذهاب وضياع ألسنتهم و فساد كلامهم إلى وضع النحو لمحاربة اللحن من جهة وللحفاظ على لغتهم من الضياع والاندثار من جهة ثانية، فالسبب الحقيقي و المباشر لوضع النحو إنّما كان نتيجة لتفشي اللحن وانتشاره،

فالنحو إنما اهتدى إليه العرب لإبعاد خطر اللحن عن النص القرآني بصفة خاصة وكلام العرب بوجه أعم، ذلك لأن النحو يرسم لمستعمل اللّغة الطريق الصحيحة التي ينبغي له أن يتبعها ويسير وفقها لإبعاد اللبس والإبهام عن الكلام، وللحفاظ على فصاحة اللسان وقداسة القرآن وصون اللّغة من الضياع والانحراف، (فالنحو ميزان العربية والقانون الذي تحكم به كل صور من صورها) [1]. وبه فقط يمكن لنا أن نسلم من وباء وداء اللحن، الذي شهدته العرب على ألسنتها وألسنة غيرها ممن كان يعيش معها في شبه جزيرة العرب آنذاك.

فالسبب الذي أوجب وضع النحو إنما كان تسرب اللحن وتفشيه على الألسنة وهو (الباعث الأول لتدوين اللّغة وجمعها واستنباط قواعد النحو) [2] ، واللحن إنما هو مخالفة للأحكام النّحوية والسّير بخلاف القاعدة وإمالة للكلام عن وجهه الصحيح، فهو مخالف للسماع والقياس معا، وهو هدم لكيان اللّغة وإفساد لنظامها، (وله مظاهر كثيرة في اللّغة، في الأصوات بعدم نطقها بطريقة صحيحة والصيغ الصرفية كالوهم في استعمال بعض الأبنية والمقصود غيره، والتراكيب النحوية وبناء الجملة، والخلط في استعمال المفردات وعدم التفريق بين معانيها ويعد الخطأ في الإعراب أول مظهر من مظاهر اللحن في نشأته الأولى، فيقول أبو الطيب اللّغوي "اعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم، الإعراب) [3].

فاللحن بمثابة مقبرة للغة وأول خطوة نحو الضياع والزوال، ذلك لأنّه يشتت الهوية اللّغوية ويفرق شمل أبنائها ويصعّب من عملية التواصل والتفاهم فيما بينهم، فهو إن صحّ التعبير جرثومة لغوية لابد من استئصالها من جذورها للحفاظ على كيان اللّغة وصونها من التوزع والوقوع في الخطأ والانحراف، (وقد بدأ اللحن في الظهور منذ عهد الرسول، إذ يروى أن رجلا لحن بحضرته الشريفة فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضل، كما روي عن أبي بكر الصدّيق أنّه قال: لئن أقرأ فأسقط أحب إليَّ من أن أقرأ فألحن ، وذكروا أن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أنّه مرّ برجلين يرميان فقال أحدهما للآخر: أَسَبْتَ بمعنى أصبت* ،فقال عمر: سوء اللحن أشد من سوء الرّمي) [4] ، فخلل بسيط في النطق قد يؤدي إلى تغيير جذري في المعنى لذلك ينبغي للمتكلم أن يأخذ حذره الشديد عندما يكون بصدد الحديث مع غيره ليتمكن بذلك من إيصال رسالته للمستمع، وقد يكون وقع اللحن في الكلام العادي أمرا متقبلا ومغفورا لصاحبه، لكن أن يصل اللحن إلى الكلام الإلهي المقدس فهذا هو الجرم بنفسه لقداسة القرآن وعظمته، فقد كان وقع

1)- عباس حسن، النحو الوافي ج1، دار المعارف-مصر-، ط3، 1975، ص02.

2)- سعيد الأفغاني، في أصول النحو ، ص06.

3)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص28.

*)- فإبدال الصاد سينا يعتبر نوعا من أنواع اللحن.

اللحن في القرآن الكريم إليهم أبغض لأنه عنوان دينهم ورمز توحدهم ورسالة نبيهم وسبب لوجودهم، (فقد قيل إن أعرابيا قدم في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فأراد ان يسمع شيئا من القرآن

فقُرئت عليه سورة براءة بكسر كلمة رسوله بدل من ضمها " أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المشرِكِينَ ورَسُولُه"* لذلك أمر عمر أن لا يُقرىء القرآن إلا عالم باللّغة)[1]

فقد اهتم العرب كثيرا بالحفاظ على قداسة القرآن وصونه، وتجمع بعض كتب النحو على أن القرآن الكريم هو الدافع الأول لوضع النحو ذلك لأن خطأ بسيطا ولو في حركة قد يغير معنى كل الآية، مثلما حدث في قراءة سورة براءة فهذا الخطأ قد أخل بالمعنى وأفسد الدلالة، ولو لا تفطن الخلفاء والأمراء وأهل العلم لهذه الظاهرة الخطيرة لضاعت قداسة القرآن وعظمته، فاللحن فيروس قاتل لأصالة اللّغة ولاستمراريتها وديمومتها، وقد صدق أبو الأسود الدؤلي حين قال(إنّي لأجد اللحن غمرا** كغمر اللحم)[2] ، فقد كانت تسعى لصون نفسها منه، وكانت ترى مرتكب اللحن والحرم كمرتكب اللحن فهما في نفس المنزلة ولا اختلاف بينهما (فقد روى أنه قيل لعبد الملك: "أسرع إليك الشّيب " فقال : شيبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن)[3] ، و يقال إن اللحن أول ما سمع في كلام الموالي والمتعربين، ثم أخذ في الانتشار شيئا فشيئا حتى شمل كلام العرب، لذلك كانوا يرون أن مقترف اللحن خصوصا من أهل العرب يستحق العقوبة والردع ، وهذا جلي في سيرة عدد من الأمراء و الخلفاء ، (فقد روي أن عبد الله بن عمر كان يضرب ابنه على اللحن، بالأخص حين يكون في آي الذكر الحكيم ،وتجاوز ذلك نطاق تأديب الأسرة إلى موظفي الدولة ، فصار اللحن يوجب العقاب أو العزل.، فقد ورد إلى عمر بن الخطاب كتاب أوله "من أبو موسى الأشعري "*** فكتب عمر لأبي موسى بضرب الكاتب سوطا)[4].

*)- رسولٌ مبتدأ مرفوع وخبره محذوف تقديره بريءٌ وقد حذف لدلالة الأول عليه.

**)- الغمر= ريح اللحم إذا فسد.

***)- من المفروض أن يقول (أبي) بالجر وليس (أبو) بالرفع لأنه اسم مجرور "الأسماء الخمسة".

1)- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص08.

2)- أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1983، ص22

3)- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص07.

4)- كاسد ياسر الزبيدي، دراسات نقدية في النحو واللغة، ص08.

فقد رأوا أن الحل الأنسب للتقليل من حدّة اللحن والحفاظ على سلامة النحو واللّغة بوجه أعم هو إلحاق الأذى والعقاب الجسدي على مقترف اللحن لكي يشعر بالألم ويتوقف عن خرق قواعد اللّغة ويسعى لإتباع نظمها والسير وفق قواعدها، فربما هذه هي الطريقة المثلى لإصلاح الكلام وطيب اللسان، (فقد روي عن الحجاج بن يوسف الثقفي أنّه سأل يحي بن عمر الليثي بقوله: أتسمعني ألحن على المنبر؟ فقال يحي : نعم في آي الذكر الحكيم، فقال الحجاج : فذاك والله أشنع وأفظع، وما هو ؟ قال ، تقول : " قل إن كان آباؤكم و أبناؤكم و إخوانكم و أزواجكم وعشيرتكم و أموال اقترفتموها و تجارة تخشون كسادها و مساكن ترضونها أحبّ إليكم من الله و رسوله "[1] تقرأها أحبُّ بالرفع*، وقد كان الحجاج يعجب بثقافة وفصاحة يحي فقال له أخبرني عن عنبسة الفيل سعيد أيلحن؟ فقال : كثيرا ، فقال : فأنا ألحن؟ قال: لحنا خفيفا ،قال: كيف ذلك؟ قال : تجعل" أنّ / إنّ " و" إنّ / أنّ ")[2]، فلم يسلم من اللحن أحد إلا البلغاء والفصحاء من الناس، فهو كالوباء الذي انتشر بسرعة البرق أو الطاعون الذي ألم بكل القوم فلم يترك منهم إلا القليل سالما لم يصب بأذى اللحن (وقد جاء في كتاب البيان و التبيين للجاحظ أنّ أول لحن سمع بالبادية في قولهم هذه عصاتي بدل من هذه عصاي، أما أول لحن سمع بالعراق: كان قول الأمام "حيٍّ على الفلاح " بكسر الياء بدل من فتحها)[3] ، ثم شاع اللحن في العصر الأموي حتى تطرق إلى البلغاء والخلفاء و الأمراء .

6/ سبب التسمية:

تشير كتب النحو والتراجم المختلفة إلى أن النحو عرف هذه التسمية بفضل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فلما لاحظ ما أصاب اللسان العربي من سقم ولحن ارتأى إلى وضع قوانين وقواعد للغة ينبغي

للمتكلم أن يخطو بخطاها ويسير وفق منهاجها ليسلم من خطورة اللحن (وقد روي عن أبي الأسود أنه دخل يوما على علي رضي الله عنه فوجد في يده رقعة سوداء فسأله عنها ، فقال علي :إنّي تأمّلت كلام

*)- أحبَّ بالفتح وليس الضم لأنها خبر كان منصوب، وقد ذكر ابن قتيبة أن الحجاج أم قومًا فقرأ (والعاديات ضبحًا...أنَّ ربّهم بهم يومئذ لخبير) بفتح همزة أنّ بدل من كسرها.

1)- التوبة/23.

2)- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص10.

3)- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ وأشهر النحاة، ص18، وينظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص09.

العرب فوجدته قد فسد بمخالطة الأعاجم ، فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه ، ثمّ ألقى إليَّ الرّقعة وقد كتب فيها ،الكلام كلّه **اسم،فعل وحرف** فالاسم ما أنبأ عن المسمى و الفعل ما أنبئ به والحرف ما جاء لمعنى ،وقال لي :**أنح هذا النّحو** وأضف إليه ما وقع لك.

واعلم يا أبا الأسود أنّ الأسماء ثلاثة:**ظاهر،مضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر"مبهم"** وإنّما يتفاضل العلماء بمعرفة ما ليس بظاهر أو مضمر.

قال أبو الأسود: فجمعت أشياء وعرضتها عليه ،فكان ذلك من حروف النّصب فذكرت منها : أنّ - ليت - لعلّ - كأنّ ولم أذكر لكنّ ، فقال لي :لِمَا تركتها ؟ فقلت له: لم أحسبها منها فقال : بل هي منها فزدها ' ثم قال ما أحسن النحو الذي نحوت ولذلك سمي النحو نحوا)[1] .

يتضح لنا من خلال تلك الرواية أن أول من استخدم مصطلح النحو إنما كان علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، فلمّا خشي على لغة العرب عامة ولغة القرآن بصفة خاصة من خطر اللحن، اهتدى إلى سبيل يمنع تفشي هذا الخطر وهو جمع قواعد النحو في صفيحة أو رقعة، لَعَلَّ هذا يساعد في الحفاظ على اللّغة العربية لكشف الغامض ودفع اللبس عن نهج اللغة وكذا القضاء على اللحن.

واضعه:

لا تكاد تقرأ كتابا في النحو إلا وتجد اسم أبي الأسود الدؤلي متواترا فيه مذكورا بإسهاب مع إشارة إلى فضله في وضع النحو ورسم طريقه، إذ تكاد الكتب والروايات تجمع على أن نشأة علم النحو إنما تعود إلى أبي الأسود الدؤلي*، فهو أوّل من مهَّد لعلم النحو ورسم سبيله و أنار طريقه، فالنحو قد عرف خطواته الأولى مع أبي الأسود الدؤلي الذي عرف النحو وأصوله بفضل علي بن أبي طالب، وهذا ما تؤكده الرواية السابقة ويؤيده أيضا الدؤلي بلسانه فقد قال –عندما سئل يوما عمَّن أعطى له المفتاح

للولوج في عالم النحو و فتح له الطريق للوضع فيه و أرشده إليه- يقول: (إن عليا بن أبي طالب هو الذي ألقى إليَّ أصولا فاحتذيت بها)[2] ، وبعد أن ألقى عليٌّ على الدؤلي مهمة اتمامه ومواصلة دربه الأول الذي رسمه هو نسب هذا العلم إلى الدؤلي واعتبر أول من رسم للناس النحو و أول من أسّس العربية وفتح بابها و نهج سبيلها ووضع قياسها عند اضطراب الكلام و تغير اللسان ، و الإمام علي لم يسيء اختيار

1)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص19-20.

*)- أول من تكلم بقوانين العربية-أبو الأسود الدؤلي- وأول من تكلم عن أصول النحو-علي كرم الله وجهه-.

2)- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص21.

الشخصية المناسبة فقد كان الدؤلي بحق قادرا على هذه المهمة متمكنا منها، إذ واصل نهج اللّغة ووضع أبوابا لعلم النحو لصون اللسان، وقد اِهْتُدِيَ إلى هذا العلم في نصف القرن الأول الهجري تقريبا، فللدؤلي فضل السبق إليه و شرف التقدم، لهذا يعد بحق رائد النحاة العرب.

ولم يقف الدّؤلي عند حدود ضبط أبواب النحو وأصوله فحسب بل قام كذلك بنقط المصحف الشريف*، وهذه الطريقة في النقط مختلفة تماما عن التي عهدناها نحن وعرفناها في زمننا الحاضر، ذلك لأن النقط القديم للحروف إنما كان عبارة عن وضع نقط فوق الحرف كالنقطة التي نضعها نحن عند انتهاء الجملة، فقد كانت الكتابة العربية في القديم مجرد حروف خالية من أي معالم للشكل والضبط والحركات، فقد كانوا في الجاهلية في غنى عنها خصوصا وأنهم أصحاب فصاحة وبلاغة، لكن بعد اختلاطهم بالأعاجم في صدر الإسلام وتفشي اللحن، سارعوا إلى لغة القرآن خصوصا لضبطها بالشكل قصد اتحاد الكلمة وثبات المعنى، فقد وضع الدؤلي بلون مخالف للحبر نقطة فوق الحرف للدلالة على الفتحة، ونقطة تحته للدلالة على الكسرة ونقطة عن شماله للدلالة على الضمة ونقطتين فوقه أو تحته أو عن شماله للدلالة على التنوين وترك الحرف الساكن خاليا من النقط.

لقد روي عن الدؤلي أنه اختار رجلا من عبد قيس وقال له: (خذ المصحف و صبغا يخالف لون المداد ، فإذا رأيتني فتحت فمي فانقط نقطة** واحدة فوق الحرف إلى أعلاه و إذا ضممته فاجعل النقطة بين يدي الحرف و إذا كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فأنقط نقطتين)[1] وهذا النقط لم يستعمل إلا في حروف المصحف، وفي القرن الثاني للهجرة وضع الخليل بن أحمد الفراهيدي طريقة أخرى للنقط حيث جعل الفتحة ألفا صغيرة مضطجعة فوق الحرف، والكسرة ياء صغيرة تحته والضمة واو صغيرة فوقه ، وكان يكرر الحرف الصغير في حالة التنوين، ثم تطوّرت هذه الطريقة لما هو شائع اليوم .

*)- ان نقط حروف المصحف الشريف يسمى قديما ب (رسم العربية).

**)- لقد نتج عن قول أبي الأسود الدؤلي لكتابه فتحت، ضممت وكسرت ظهور مصطلحات الفتحة والضمة والكسرة.

1)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص35.

8/ اختلاف الآراء حول نسبة النحو إلى أبي الأسود الدؤلي:

هناك من العلماء والنحاة من ينفي فكرة أن يكون أبوالأسود الدؤلي هو الواضع الأول لعلم النحو، ويذهب بعضهم إلى أنّ تلامذة الدؤلي ومن جاء بعده هم واضعو علم النحو وليس الدؤلي،(ومن الآراء ما يذهب إلى أن علم النحو قد نشأ قبل أبي الأسود الدؤلي وهو رأي ابن فارس الذي يرى أن النحو كان قديما وأتت عليه الأيام ففل من أيدي الناس ثم جدد أبو الأسود هذا العلم بإيعاز من علي رضي الله عنه)[1]، ففي نظره لم يأت الدؤلي بجديد ولم يبذل أيَّ مجهود خدمة للعربية، إنما قام بإعادة إحياءه، أي بنظره الدؤلي لم يأت بجديد ولم يوجد علم النحو ،إنّما قام بإعادة النحو إلى الوجود.

وليس ابن فارس النحوي الوحيد الذي ينفي أن يكون الدؤلي واضع علم النحو بل هناك كثير من أمثاله، لكن الآراء التي تنفي نسبة النحو إلى أبي الدؤلي لا تلقى قبولا ولا تستند إلى دليل تاريخي أو إثبات علمي ولا يؤيده أحد من المؤرخين والباحثين القدماء، وفي هذا الصدد يقول عبد الرحمان الحاج صالح(**... ومن ينكر أن يكون أبو الأسود الدؤلي وأتباعه ممن ساهم في وضع النحو مع اعترافه و اعتراف غيره أنّهم أوّل من نقط المصحف وهذا تناقض صارخ ،فكيف يمكن أن يوضع النح الذي يميز بين الرفع و النصب و الجر وبالتالي بين الفاعل والمفعول و المضاف إليه دون أي وعي وأي شعور ولو بسيط بهذه المفاهيم النحوية ؟**)[2]، فالحاج صالح يدافع عن أحقية الدؤلي بأن يكون واضعا للنحو، ويرى فيه النحوي النادر ذا الذكاء الحاضر والبديهة النيرة، كما يؤكد أبو بكر محمد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي نسبة النحو إلى أبي الأسود إذ يرى أن واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي وبعض تلامذته ومنهم (نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز... وضعوا للنحو أبوابا وأصّلوا له أصولا ، فذكروا عوامل الرّفع والنّصب والخفض والجزم ،ووضعوا باب الفاعل وباب المفعول والتعجب والمضاف ... ثمّ واصل ما بدأوه التالون لهم والآخذون عنهم)[3].

وهناك حقيقتان دامغتان تثبتان أسبقية أبي الأسود الدّؤلي لعلم النحو وهما كما يلي:

- **الأولى:** كثرة الروايات التي جاءت بنسبة النحو إلى أبي الأسود الدؤلي، حيث قاربت الإجماع (فقد

1)- فخر صلاح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ج1، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، 1990، ص10.

2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص17.

3)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص25.

روي أنّ أوّل من أوجب عليه الوضع في النّحو أنّ ابنته جلست معه في ليلة ظلماء تتأمّل السّماء فأرادت أن تتعجب من جمال السّماء وبريق نجومها فقالت له : ما أجملُ السّماءِ؟ فأجابها بقوله :نجومها ،جوابا على سؤالها لأنّه استفهام ، فتحيّرت وظهر لها خطأها فبينت لأبيها أنّها لم تسأل إنّما أرادت التّعجب فقال لها قولي يا بنية : ما أجملَ السّماءَ، من هنا ارتأى الدؤلي وضع باب التعجب و الفاعل وباب المفعول وغيرها من الأبواب)[1]. فلم يكن هذا اللحن الوحيد الذي سمعه الدؤلي، فلمل كثر اللحن وتفشى وانتشر، (قصد الدؤلي زيادا بالبصرة فقال له :إنّي رأيت العرب قد خالطت هذه الأعاجم فتغيّرت ألسنتهم ، أفتأذن لي أن أضع للعرب كتابا يجمع أصول النحو واللغة العربية ؟ فقال له: لا.

وبعد مدّة جاء رجل إلى زياد و قال له : أصلح الله الأمير، توفي **أبانا** وخلّف **بنون** فقال زياد : توفي أبانا و خلّف بنون؟ ادع لي أبا الأسود ، فقال لأبي الأسود :ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم) [2] ، لذلك شرع أبو الأسود في ضبط اللغة بقواعد وقوانين تحكمه وتسيره وتحول دون استمرار خطر اللحن وتهديده لكل من اللغة العربية والقرآن الكريم على حد السّواء، فلولا النحو ما تميز فاعل من مفعول ولا مبتدأ من خبر ولا مضاف من معطوف ولا تعجب من استفهام ...فهو العماد وبدون لا سداد.

- **الثانية:** أنّ كتاب سيبويه يروي عن السابقين ، فإذا روى عن بعضهم فإنّ السند يصل إلى أبي الأسود الدؤلي وينتهي عنده، وهذا يدلّ على أنّه كان واضع علم النحو الأوّل.

أما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فهو أول من بعج* النحو و مد القياس و شرح العلل[3].

فائدة تعلم النحو :

إنّ للنحو أهمية كبيرة وفائدة عظيمة ، ذلك أنّ استقامة الكلام وصحّته مردّها إلى علم النحو، فبدونه قد تلتبس المفاهيم على الناس وتختلط عليهم الأمور وتتداخل الكلمات مع بعضها البعض، ولكن بفضل النحو زال هذا اللبس، لأنّ النحو يسعى لضبط الكلمة بالشكل الكامل التام، حتى تؤدي معنى محددا مفهوما، فمثلا الكلمات **عَلِمَ -عُلِمَ - عَلَّمَ -عِلْمٌ - عَلَمٌ ...**كلّها متفقة في الكتابة مختلفة في التلفظ والمعنى، لكن بفضل النحو يمكن لنا التفرقة بينها حتى أنّ مجيد العربية يمكن له أن يفهم معنى الكلمة دون ضبط

1)-الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، 21-22.

*)-بعج: شق طريق النحو.

2)- المصدر السابق، ص22.

3)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص07.

لها وذلك من خلال سياقها، فبالنحو يسلم الكتاب الحكيم والسنة الشريفة وكلام العرب بصفة عامة من وباء وداء اللحن والتحريف.

(يقول أبو إسحاق الزجاجي " إنّ الفائدة هي الوصول إلى التكلّم بكلام العربي على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغير، وتقويم كتاب الله عز وجل ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلّم وإقامة معانيها") [1].

فتعلم النحو أمر ضروري ولازم لمن أراد أن يتعلّم اللغة العربية ويتقنها نطقا وكتابة ، ذلك لأن النحو هو السبيل الوحيد الموصل إلى الطريق الصحيح للنطق السليم ، فبفضله يمكن للفرد أن يَفْهَمَ و يُفْهِمَ غيره ويحقق التواصل مع الآخرين على أحسن وأكمل وجه، فالنحو علم يعرف به حقائق المعاني ويوقف به على معرفة الأصول والمباني ويحتاج إليه في معرفة الأحكام ويستدل به على الفرق بين الحلال والحرام ويتوصّل بمعرفته إلى معاني الكتاب وما فيه من الحكمة وفصل الخطاب .

- بعض الآثار المروية في الحث على تعلّم النحو :

لابد لنا من تعلم النحو ومعرفة قوانينه وأصوله، ذلك لأنه العلم الذي يصوننا من الحفظ واللحن، ونحن خصوصا أهل العلم وطلبة الأدب نحتاج إليه أتم احتياج لتستقيم ألسنتها وتعتدل على الميزان الصحيح ذلك لأننا غدا سنكون أساتذة علم وستلقى على أكتافنا مهمة تعليم اللّغة لذلك من الضروري علينا قبل أي شيء تعلم النحو وأصوله، (فقد روي عن أنس بن مالك قوله: الإعراب حلي اللسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليّها)[2] ، فبفضل الإعراب نسلم من اللبس والغموض في اللّغة ونستطيع أن نتواصل مع الغير بيسر وسهولة كما يمكن لنا أن نفهم معاني القرآن الكريم ونتدبر آياته فعن أبي العباس المبرد أنه قال (كان بعض السلف يقول عليكم بالعربية فإنّها المروءة الظاهرة وهي كلام الله عزّ وجل) [3] ، كما يروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله (تعلّموا الفرائض والسنة واللحن كما تتعلّمون القرآن ، اللحن في الرجل السري كالتغيير في الثوب الجديد" و جاء في رواية أخرى قوله " تعلموا النحو كما تتعلمون

1)- بركاهم العلوي، النحو الوظيفي، ص06.

*)- بعج= شق طريق النحو.

2)- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص13.

3)- بركاهم العلوي، النحو الوظيفي، ص06.

السنن و الفرائض، و تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه)[1] ، فقد كان الأولون يشجعون كثيرا على تعلم النحو ومعرفة أصوله وقوانينه لما له من فائدة كبيرة إذ به نميز بين الصحيح والمنحول من الكلام

فلولاه لعمت الفوضى وانعدم التفاهم والتواصل بين الناس، وقد جاء في مقدّمة ابن خلدون في الفصل (45)قوله علوم اللسان العربي أربعة -اللغة ، النحو ، البيان و الأدب ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلّها من الكتاب والسنة وهي بلغة العرب ونقلتها من الصحابة والتابعين ... ولابد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة ... و الذي يحصل أن الأهم المتقدم منها هو النحو، إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة لذلك كان النحو أهم من اللغة إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة.

وظيفة علم النحو ومهمته:

لابد لكل علم من وظيفة يؤديها وهدف يسعى لتحقيقه، فالعلوم مهما اختلفت وتنوعت أسسها ومبادئها ومناهجها وإنها كلها تسعى لهدف من وراء وجودها، فالعلوم لم تنتج هكذا لِعَبَثٍ، إنما أنتجها الإنسان لتخدم أغراضه وتساعده في سبيل حياته، فكما أن الطب وجد لشفاء الإنسان من المرض وعلاجه، فإن النحو قد وجد لا لشفاء الناس لكن لشفاء اللّغة من السقم والوقوع في الخطأ عند تأدية الكلام، فالنحو إنما وجد ليجعل الصياغة اللّغوية هيكلا مضبوطا وبناء محكما يساعد الإنسان على إدراك الكلام وفهمه، ذلك لأن القواعد النحوية هي وحدها القادرة على صيانة اللسان.

فالنحو ضروري لبناء الجملة بناء صحيحا مستقيما، ذلك لأنه يعمل على إحكام بناء الجملة وتوحيد معانيها وكشف خباياها والإفصاح عن دلائلها، فهو السبيل المعين على فهم الكلام والوقوف على مضامينه و محتواه، فهو النظرة الثاقبة الذي يمكن بواسطتها الفصل بين مشتبهات الأمور.

فالنحو بمثابة العمود الفقري للغة، فأنت لن تستطيع إدراك الكلام وفهمه أو المقصود من أي نص لغوي ما لم تكن على دراية وإلمام بقواعد النحو وكذا النظام الذي تسير عليه اللّغة، فهو المفتاح لفهم الألفاظ المستغلقة و المقياس الذي ُيعرف به صحيح القول من سقمه وبدونه تبقى اللّغة مجرد رماد وركام لا يحصل من ورائها أيّ دلالة أو فائدة.

1)- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص13.

فجاهل النحو كفاقد البصر كلاهما يعيشان في ظلام ولا يعرفان خطى إلى الإمام ولا يدركان حقيقة الحياة، فمن جهل النحو سدت سبل الحياة أمامه ذلك لأنه بالنحو فقط يمكن أن نهتدي إلى السبيل المستقيم ونتوخى الصواب اللّغوي السوي، وبفضله أيضا يمكن أن نميز بين التراكيب المتشابهة مثلا:

ما أشدُّ الحرِّ؟ وما أشَدَّ الحَرَّ ، فبالرغم من التشابه الكبير بينهما إلا أنهما مختلفان تماما فالأول أسلوب استفهام في حين أن الثاني أسلوب تعجب، ولن يتمكن من إدراك الفرق بينهما إلا العالم بالنحو، فـ(ما) الأولى اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، أما الثانية فهي اسم تعجب، كما أن الأسلوب الأول يستدعي ردا وجوابا، لأنه سؤال بخلاف الثاني، أو مثلا حين نقول (نَحْنُ الطلبَةُ) و (نَحْنُ الطلبَةَ) فالطلبة الأولى خبر مرفوع، في حين أن الثانية مفعول به، من هنا يظهر لنا جليا أهمية وضرورة معرفتنا لقواعد النحو فهو القادر على إحكام بناء الكلام وتوجيه سيره حتى يكون دالا وفق نظام اللغة ومن مهمته أيضا ضبط اللسان إذ يحرص على أن يكون لسان حال الأمة العربية واحدا بالأحوال الإعرابية من وقوع الاسم فاعلا ،مفعولا به ، مبتدأ، خبرا ووقوع الفعل مرفوعا، منصوبا و مجزوما.

فالعلم بالإعراب أمر واجب وحتمي لأن به يضبط الكلام فلا يعتريه أي اختلال أو فساد، فغاية علم النحو تحديد أساليب تكوين الجمل ومواضع الكلمات ووظيفتها فيها، كما أنه يحدّد الخصائص التي تكتسبها الكلمة من ذلك الموضع سواء أكانت خصائص نحوية كالابتداء، الفاعلية، المفعولية أو أحكاما نحوية كالتقديم، التأخير، الإعراب والبناء...والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في التأليف والاقتدار في فهمه.

❖ الفرق بين النحو والصرف :

لا تكاد تتلفظ بكلمة النحو حتى تتبادر إلى ذهنك كلمة أخرى ما فتئت تصاحبها وتلتصق بها، فهما كالعملة النقدية الواحدة متلازمتان ومتداخلتان ،فأحدهما يكمل الثاني ألا وهي كلمة الصرف، والحقيقة إن النحو والصرف علمان مترابطان وكثير من النحاة القدامى لا يكادون يفصلون بينهما ولا أدل على ذلك من تعريف ابن جني للنحو الذي مزج بينهما من حيث مواضيع دراستهما ولم يفرق بينهما، فهذه التفرقة لم تظهر إلا حديثا، ولكن رغم ذلك إلا أننا لا نكاد نطالع كتابا في النحو إلا ولمحنا فيه ذكرا للصرف لاتصال مواضيع بحثهما وكونهما علمين من علوم اللّغة.

ورغم تشابكهما إلا أننا نستطيع أن نقيم حدودا فاصلة بينهما ونذكر أهم الفروق والاختلافات بينهما، فإذا كان النحو يبحث في التغيرات التي تطرأ على أواخر الكلمة، فإنّ علم الصرف يبحث في التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة وصورها المختلفة من الداخل، فالصرف يهتم بدارسة الموازين

والصيغ الصرفية وما يتصل بها من ملحقات في أولها أو وسطها أو آخرها، وأصغر وحدة صرفية تسمى المورفيم في اصطلاح اللسانيات الحديثة، وإذا كان الصرف يدرس أحوال الكلمة الثابتة، فإن النحو يسعى لمعرفة أحوالها المتنقلة.

والملاحظ أن الكثيرين يمزجون بين المفهومين (النحو والصرف) حتى أنّ بعض المقاييس العلمية المتخصصة في هذا المجال توسم بمقياس النحو والصرف ولكن في هذا خطأ ، ذلك لأن الصرف أولى من النحو ، فالأصح أن نقول الصرف والنحو وليس العكس، فمن واجب كل من أراد تعلم النحو أن يبدأ أوّلا بمعرفة الصرف ذلك لأن معرفة الشيء الثابت ينبغي أن تكون أصلا لمعرفة أحواله المتنقلة .

ولمزيد من الإيضاح والتفسير حول أهم الفروقات بين علم النحو والصرف نستعرض هذا الجدول:

الصَّرف(الإعلال والإبدال)	النحو (الإعراب والبنية).
يهتم بالكلمة والتغيرات التي تطرأ عليها.	يهتم بأواخر الكلمات من إعراب وبناء.
يهتم بالكلمة قبل دخولها في التركيب.	يهتم بالكلمة داخل التركيب.
يدرس بنية الكلمة (اللفظة المفردة).	يدرس الجملة.
لا يهتم بدراسة الحروف والأسماء المبنية والأفعال الجامدة.	يدرس كل أقسام الكلام من اسم وفعل وحرف.
فالنحو أوسع وأشمل من الصرف وعلم العربية أوسع منها	

البنية النحوية :

هي الطريقة التي يتم بها ضم الكلمات وجمعها مع بعضها البعض لتكوين وحدات كبيرة (الجمل) ولابد لها من أن تحمل معنى ودلالة فالبنية هي وفق نظام معين لتكوين الجمل.

كلمة + كلمة + كلمة +...=جملة. [طريقة بناء الجمل] ويمكن للبنية النحوية أن تأخذ أحد الشكلين أو كليهما وهما:

الشكل الأوّل :

ويتمثل في التراكيب النحوية إذ يتم تأليف الكلمات والتحامها مع بعضها بإتباع النظام النحوي الخاص باللغة ولا ينبغي الحياد عنه أو مخالفته، ذلك لأن هذا النظام في ترتيب الكلمات يجعل معناها واضحا مستقيما مثل:

أدّبَ الأبُ إبنهُ ، فالأب هنا هو الفاعل للحدث والإبن هو الذي وقع عليه الفعل ، ونوضح ذلك بوضع الفاعل بعد الفعل، فالفعل أولا ثم الفاعل، فمن نظام ترتيب الكلمات أن تبتدئ الجملة في الظروف العادية

بالفعل و الفاعل ثم المفعول به وهي الجملة الفعلية ،أو تبتدئ بمبتدأ ثم الخبر في الجملة الاسمية، فالنواة الأولى للتركيب النحوي هي الجملة البسيطة سواء أكانت فعلية أو اسمية .

الشكل الثاني:

إنّ الشكل الثاني للبنية النحوية يسمى بالصرف، وتساعدنا البنية الصرفية في معرفة التغيرات التي تطرأ على الكلمة وشكلها لتبيان وظيفتها في إطار مجموعة من الجمل الكلمات.

❖ **الجنس النحوي :**

-مصطلح لغوي يستعمله النحاة واللغويون للتمييز بين نوعين من الأجناس النحوية هما: المذكر و المؤنث أو (الذكر والأنثى).

- يعبر عن الأول عادة باللفظة المجردة الأصلية مثل :رجل- جمل - باب.

-ويعبر عن الثاني بإضافة تاء التأنيث إليه ، والمذكر في النحو ما يصح أن تشير إليه بلفظ (هذا) ، وهو قسمان:

- حقيقي: ما دلّ على الذكر من الناس و الحيوان مثل: [رجل- أسد- جمل- قط...]

- مجازي: ما يعامل معاملة الذكر من الناس و الحيوان لكنه ليس منهما مثل أي الذكر من الأشياء والجماد وما ليس بكائن حي مثل: باب- بدر- بيت...

والمؤنث في النحو ما يصح أن تشير إليه بلفظ (هذه) وهو على أربعة أقسام:

1/ حقيقي: ما دل على أنثى من إنسان أو حيوان مثل فتاة ، ناقة .

2/ مجازي: ما يعامل معاملة الأنثى من غير الإنسان والحيوان مثل: قمر-عين- شمس .

3/ لفظي: وهو الذي لحقته علامة التأنيث سواء أدلّ على مؤنث أو لا مثل : فاطمة -حمزة - جميلة طلحة –علقمة.

4/ معنوي: ما دل على مؤنث ولم تلحقه علامة التأنيث مثل : سعاد- نوال- مريم.. [1]

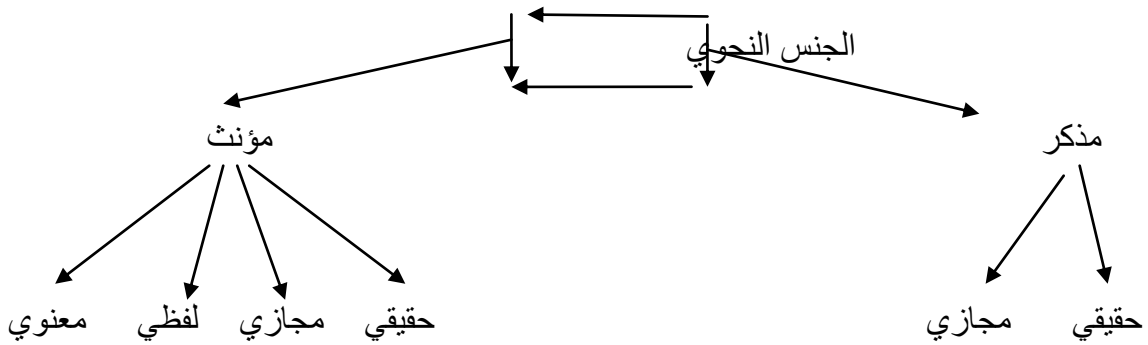

والملاحظ أن الجنس النحوي للمذكر أقل حظوظا من حيث الورود في الاستعمال النحوي ذلك لأنه يستعمل حقيقة ومجازا ولفظا ودلالة.

❖ اهتمامات علم النحو :

-إنّ للنحو اهتمامات عديدة ومتنوعة ومن أبرزها:

1-ظاهرة التغيير الإعرابي.

2-الرتبة.

3-المطابقة.

4-ظاهرة توسيع التركيب وتضييقه.

5-التعلق.

6-الإتباع.

1)- الموسوعة العربية العالمية حرف الجيم.

7-دراسة الفاعل والمفعول...في الجملة الفعلية.

8-دراسة المبتدأ والخبر...في الجملة الإسمية.

- أوّلا: ظاهرة التغير الإعرابي .

يولي النحو أهمية كبيرة لمسألة التغير الإعرابي لصلتها المباشرة بالفصاحة و السلامة اللغوية ،

ولهذا يميز بين الكلمات التي تتصف بهذا التغير الإعرابي والتي لا تتصف به، فالكلمات التي تتصف بظاهرة التغير الإعرابي إنما هي الكلمات المعربة أمّا التي لا تتصف به فتسمى الكلمات المبنية فظاهرة التغير الإعرابي تعنى بدرس المبني والمعرب، ثم تفصيل القول في الإعراب وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية .

- ومن أمثلة الكلمات المتصفة بظاهرة التغير الإعرابي (الإعراب):

جاء خالدُ- زرت خالدًا - مررت بخالدٍ، فالملاحظ أن كلمة خالد قد تغيرت حركاتها في كل الأمثلة الثلاثة لتغير العوامل الداخلة عليها ولتغير وظيفتها داخل الجملة، ف(خالد) في الجملة الأولى فاعل، وفي الثانية مفعول به وفي الثالثة اسم مجرور، فالحركة الإعرابية لخالد في الجملة الأولى هي الرفع ثم النصب ثم الجر على التوالي في باقي الجمل.

-ومن أمثلة الكلمات غير المتصفة بالتغير الإعرابي (البناء):

جاء هؤلاءِ، زرت هؤلاءِ ،مررت بهؤلاءِ، فكلمة هؤلاء قد لزمتها حركة واحدة ولم تغير بالرغم من تغير العوامل الداخلة عليها، ذلك لأن هذه الكلمة مبنية وليست معربة، وستلزمها هذه الحركة ولو تغيرت وظيفتها ودلالتها في الجملة.

- ثانيا : الرتبة.

يتناول النحو ظاهرة تركيبية أخرى وهي المتمثلة في الرتبة أي موقع الكلمات في التركيب ، إذ إن لكل كلمة رتبة وترتيبا خاصا بها في سلم الصياغة اللّغوية، فلكل كلمة مقام وموضع تتكفل اللّغة بصياغته وتحديده، فرتبة الفاعل أنه يأتي دائما بعد الفعل، ورتبة المبتدأ أنه دائما يبتديء الجملة ويتقدم الخبر، لكن يمكن لظاهرة التركيب الإعرابي أن تعطي للكلمات حرية الانتقال من مواقعها حسب ما يقتضيه المعنى لدلالة العلامة الإعرابية على الرتبة الأساسية، ولكن ينبغي حين الانتقال أن تحافظ الكلمات على دلالة

المعنى، فإذا اختل المعنى حين الانتقال فهذا لا يجوز ومن أمثلة قابلية الانتقال للرتبة، مثل أَدَّبَ الأبُ إبنهُ =الإبنُ أدّبه الأبُ = الأب أدّب إبنه، فالنحو يعطي للمتكلم حرية تغيير الرتبة شريطة عدم الاخلال بالمعنى.

- ثالثا : المطابقة .

كما يهتم أيضا علم النحو بظاهرة المطابقة التي لا تقل أهمية عن سابقاتها والمقصود بالمطابقة أو التطابق في اصطلاح النحويين التماثل و التوافق في الإفراد، التثنية، الجمع، التذكير، التأنيث وغيرها وكذا أحوال المطابقة بين العناصر المكونة للجملة العربية من مبتدأ و خبر و فعل و فاعل ...

أما المطابقة في الاصطلاح البلاغي فتعد جنسا من أجناس المحسنات البديعية (الطباق).

ومن أمثلة المطابقة النحوية:

-أحوال المطابقة بين المبتدأ و الخبر = **سميحة قائمة** [فكل من المبتدأ والخبر مفرد مؤنث]

-أحوال المطابقة بين الفعل والفاعل = نجحت الفتاة، حيث اتصلت تاء التأنيث بالفعل لأنّ الفاعل مؤنث، أو قولنا **نجح الفتى** فالفعل لم تلحقه تاء التأنيث لأنّ الفاعل مذكر، حيث انعدمت علامة التأنيث فالمطابقة تسعى لإقامة أواصر الترابط بين أجزاء الجملة والعناصر المكونة في تركيب العبارة،

والمطابقة مسألة بالغة الأهمية، لأنّها تهتم بتوثيق الصلة بين العناصر المتطابقة و بدون هذه المطابقة سيختل المعنى و تفسد الدلالة ، إذ تسعى المطابقة لأمن اللبس و الوضوح في الكلام دون الإخلال بالمعنى أو إغفال القاعدة.

- رابعا : <u>توسيع التركيب وتضييقه .</u>

من اهتمامات النحو أيضا ظاهرة توسيع التركيب وتضييقه ، وذلك بإضافة بعض العناصر اللّغوية إلى التركيب (التوسيع) أو حذف بعضٍ من تلك العناصر (التضييق).

ومن أمثلة عن توسيع التركيب، الإطناب مثلا في الإجابة عن سؤال وجيز مثل : لقد كنت منذ الصباح حوالي الساعة العاشرة والنصف في المكتبة أتفقد كتبها وأطّلع على مستجدّاتها جوابا عن سؤال أين كنت؟.

ومن أمثلة تضييق التركيب، الاختصار مثلا في الإجابة عن سؤال معين مثل: حبّا به جوابا على سؤال: لما ضربت أخاك؟.

- خامسا: التعلق .

كما يدرس النحو أيضا ظاهرة التعلق،والمقصود به الاتصال والترابط، إذ يبين علم النحو كيفية تعلق الفعل بالفاعل والخبر بالمبتدأ، وكذا الروابط الدالة على هذا التعلق .

ومن أمثلة هذا التعلق:

- ربط جملة الخبر بالمبتدأ بضمير يعود عليه كقولنا: الحديقة أزهارها جميلة، علي أبوه مسلم ، أو سعاد أخوها مجتهد ، وربط جملة الصلة بالاسم الموصول بضمير عائد إليه مثل : والضمير المتصل الهاء في هذه الجملة يسمى بضمير التعلق لأنه بفضله تم ربط الخبر بالمبتدأ.

- سادسا :الإتباع.

من الظواهر التركيبية الأخرى التي يهتم بها النحو، الإتباع إذ يدرس النحو ما يكون في التركيب تابعا لغيره، ومن الأبنية اللّغوية المتصفة بظاهرة الإتباع المعطوف ، البدل ، النعت والتوكيد ،فهذه الأبنية لا تنفك عن متبوعها إذ تلازمها وتتماشى معها في التركيب كما تشاركها في الإعراب مثل:

-هذه حديقةٌ جميلةٌ (فجميلة) صفة (نعت) لحديقة وقد جاءت معربة بإعرابه وهو الرفع.

-جاء المديرُ نفسُهُ ف(نَفْسُهُ) توكيد معنوي للمدي معرب بإعرابه وهو الرفع...وهكذا نلاحظ أن هذه الأبنية تلازم متبوعها وتمتلك نفس علاماته الإعرابية.

- سابعا: دراسة الفعل، الفاعل والمفعول في الجملة الفعلية:

يهتم النحو أيضا بدراسة الفعل، الفاعل، المفعول وجملة المفعولات والمنصوبات والجملة الفعلية .

فمثلا النحو عندما يدرس الفعل يكشف عن عوامل تغير إعرابه، وهذا التغير يكون إما نتيجة لمجيئه مع أدوات معينة أو لوقوعه في مواقع وظيفية محددة، ومن أمثلة ذلك أن يقع الفعل ضمن أدوات ناصبة وجازمة، حيث ينصب الفعل المضارع بعد (أن، كي، لن، حتى) ويجزم بعد (لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية...).

- ثامنا : دراسة المبتدأ و الخبر في الجملة الاسمية .

يهتم علم النحو بدراسة الأسماء المختلفة، كما يدرس أحوال المبتدأ و الخبر في الجملة الاسمية مثل : محمدٌ قادمٌ، كما يسعى لدراسة ما يطرأ على الجملة الاسمية من توسيع نتيجة لإدخال النواسخ عليها مثل: كان محمدُ قائمًا أو إنّ محمدًا قائمٌ.

-أهمية العلاقات النحوية في تحقيق القيمة الفنية لبناء الكلام:

إن صحة الكلام أو سقمه تظهر من خلال مقدرة المتكلم على وضع الكلمة في الموضع المناسب لها، فإذا كان المتكلم متحكما في قواعد اللغة قادرا على الإفصاح والإبانة عن مكنونات نفسه واختلاج خواطره، فإنه لا محالة سيوصل فكرته إلى مستمعه، ويستطيع بذلك تحقيق مراده ومبتغاه وهو لن يتمكن من تحقيق هذا كله بمعرفة قواعد الإعراب فقط ،إذ من الضروري أن يكون متمكنا أيضا من ترتيب الألفاظ وفقا لترتيب المعاني في النفس، ذلك لأن النحو لا يقتصر على ضبط أواخر الكلم بالشكل، فهذا تضييق شديد لدائرته وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله.

فالنحو إنما هو كذلك قانون تأليف الكلام وبيان ما يجب أن يكون عليه، إذ من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار أهمية العلاقات النحوية في بناء الكلام، فقد أكّد الجرجاني أنّ السبب في سوء فهم الناس لطبيعة النحو ولغرضه المنشود هو أن علمهم بالنحو اقتصر على معرفة أواخر الكلم من رفع ونصب وجر، أمّا استقراء الجانب الدلالي له فقد أعرضوا عنه، يقول الجرجاني: (أما النحو فظنّته الجماعة ضربا من التكلف وبابا من التعسف وشيئا لا يستند على أصل ولا يعتمد فبه على عقل، وما زاد منه على معرفة الرفع والنصب والجر، فهو فضل لا يجدي نفعا ولا تحصل منه على فائدة) [1].

فقد كانت للجرجاني نظرة عميقة إلى اللّغة، استطاع من خلالها تجاوز حدود القوانين والدلالة العقلية للألفاظ، للغوص في فضاء أوسع من عالم اللّغة وهو المتمثل في القدرة الإبداعية على إنتاج الدلالات وصياغة الأفكار، فقد تيقن من أنّ وظيفة النحو الأساسية تتحقق عند تعلق معاني الألفاظ بمعاني النحو، كما أكّد أبو عبيدة على ضرورة المزج بين النحو ومعانيه، وفي هذا الصدد يقول:(كان بابا من أبواب النحو جديرا بأن يفتح، وخطوة في درس العربية حَرِيَّةٌ بأن تتبع للكشف عن علل الإعراب) [2].

1)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الغانجي، مطبعة المدني، ص06. وينظر حسين بوشنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني (الوصف الخارجي) ص206.

2)- كاسد ياسر الزبيدي، دراسات نقدية في اللغة والنحو، ص75.

إذ من الضروري توخي المنهج العلمي السليم عند وضع قواعده النحو من أجل صدق تلك القواعد وانطباقها على الواقع اللّغوي ولضمان سلامة التعبير فقد اكتفى بعض النحاة بالإعراب وحده دون النظر في معانيه على الرغم من أن الإعراب يعتبر بابا من أبواب النحو وليس النحو كله.فإذا كان سوسور يؤكد على قوة الارتباط بين الدال والمدلول، إذ جعلها كقطعة نقدية واحدة يصعب الفصل بينهما من حيث لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر، فإن هذا التشبيه يصدق وينطبق تماما على النحو ومعانيه، (فقد دعا إبراهيم مصطفى المنشغلين والمشتغلين بالنحو إلى أن يعودوا إلى اللغة ويطيلوا فحصها ومراقبة أساليبها ليجمعوا خصائصها في التصوير والتعبير)[1].(أمّا الزمخشري فجعل المعنى أساسا للوجوه النحوية، عليه تدور وإليه تنتهي، وبذلك جعل الإعراب تابعا للمعنى وهو المنهج السليم الذي يجب أن يتبع لا سيما في نحو القرآن)[2].

ذلك أن أهمية العلاقات النحوية تظهر من خلال الإرتباط المعنوي بين العامل والمعمول، إذ ينبغي عند نظم الكلام وتأليفه أن نضع الألفاظ والكلمات في الموضع الذي يقتضيه علم النح، إذ لابد من أن نأخذ بالحسبان عند الوضع قوانين النحو وأصوله لنضمن وضوح المقاصد من الكلام ولنضع الأساس الصحيح لعلم اللغة الحديث.

فالنحو له السلطة المطلقة للتحكم في بناء الكلام،إذ يختار للّغة الألفاظ والجمل التي تتماشى وقواعده لضمان بقاء لسان اللغة واستمراريته، ليس فقط على مستوى الاستمرارية الزمانية، إنما كذلك على مستوى تشكيل الفكر، فمن الضروري السير وفق نظام ومباديء النحو وكذا المعايير والقيم التي يرسمها للغة كي تقاوم تهديد العصرنة والعولمة، ولتحافظ على مقوماتها الثقافية وعوالم وجودها، ذلك أن لغة مجتمع ما إنما تعكس عادات وتقاليد مستعمليها.

فالنحو خصوصا واللّغة بوجه أعم ليست مجرد بنية شكلية فحسب، إنما هي سلوك اجتماعي تُحدّد قيمة الفرد وتعكس مكانته في المجتمع.

والنحو يسعى جاهدا لحفظ التوازن الدقيق بين الألفاظ اللّغوية ومعانيها، وكذا تحديد مباديء اللّغة وحدودها ضبطا للمغالاة ومنعا للأخطاء ليكسب اللّغة معنى وقيمة ويقنع طالب العلم بجدوى تحصيله وتعلمه، ومن الضروري أن يؤخذ النحو بمعناه وعمقه وبعده اللّغوي ووظيفته الجمالية وأن لا يقتصر فقط على مجرد الضبط والتقييد، إذ لا قيمة ولا فائدة من وراء ضبط أواخر الكلمات بالشكل ما لم يحقق

1)- المصدر السابق، ص73.

2)- المرجع نفسه، 78.

الكلام فائدة وقيمة لغوية فنية لمعاني الكلمات، فانحو العربي لا ينفصل عن الدلالة مطلقا، وهذا إمام النحو –سيبويه- يربط في كتابه بين النحو والمعنى وهذا ما يؤكد جليا تعالق النحو بمعانيه، فالنحو ليس مقتصرا فقط على تمييز صحيح الكلام من سقمه، بل له غاية وهدف أسمى من هذا وأنبل، إذ به يعرف مجمل الكلام ومختصره وعامته وخاصته ومحكمه ومتشابهه وباتحاد المعنى مع النحو يرفع الإبهام ويتضح القول وينجلي اللّبس وبهذه الصلة بينهما تبرز مكنونات اللّغة ويبعد عنها الجفاء.

-المدارس النحوية:

لقد روى لنا التاريخ أن البصريين هم أول من وضع النحو ومهد لنشأته، فأول ما عُرف بصريا، إذ سبقت البصرة غيرها في وضع النحو، فالبصرة هي صاحبة الفضل الأول في ميدان الدرس النحوي، ففي الفترة التي كانت فيها البصرة منشغلة بالنحو، فإن الكوفة انصرفت إلى رواية الشعر والأخبار والميل إلى ذكر الطرائف والنوادر، فالحديث عن مدرسة البصرة إنما هو حديث عن النحو العربي منذ نشأته إلى يومنا هذا، فالبصرة هي التي وضعت أصول القياس النحوي، وكانت تسعى جاهدة لأن تكون القواعد النحوية مطردة اطرادا واسعا، وكانت ترفض الروايات الشاذة ولا تتخذها أساسا أو عمادا لأي قانون نحوي، إنما كانت تتحرى بدقّة وموضوعية تامة صحة الاستقراء اللّغوي،كما رفضت الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة لأن أغلب رواتها من الأعاجم، وفي هذه البيئة المنظمة-البصرة- تلتمس الحياة العقلية وتبدو فيها بواكير العلوم المختلفة ظاهرة جلية، شعرت الكوفة بالحاجة إلى الأخذ عنها والتتلمذ على يديها لما كان يدور في حلقاتها ومعاهدها العلمية من معارف وثقافات (وتشير الروايات إلى أن البداية الحقيقية للنحو الكوفي تعود إلى الكسائي وتلميذه الفراء فقد استطاعا أن يضعا أسسا للنحو ويحدد أصوله، وقد رسما للنحو الكوفي طريقا وصورا واضحة المعالم يميّزه عن النحو البصري) [1].

وما يميّز الكوفة عن غيرها أنها أكبر مدرسة لقراءة القرآن وأنها تكثر من روايات الأشعار والأخبار وتعتمد على روايات السماع أكثر من القياس (فقد سأل الكسائي في مجلس يونس عن قولهم: أيُّهم يقوم، فقال: لم لا يقال، لأضربنّ أيَّهم؟ فقيل له، لأن أيُّ هكذا خلفت) [2].

وقد كانت الكوفة تعتمد على المثال الواحد فتجعل منه ظاهرة عامة يمكن أن تستخرج منها قاعدة نحوية تراها صالحة للاستعمال، بينما البصرة تعتبر الأمثلة المفردة شواذ عن القاعدة لا ينبغي الاعتماد عليها.

1)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص365.

2)- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ج1، مكتبة دار التراث 22 شارع الجمهورية، القاهرة، ط3، ص373.

والمتصفح لكتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف يلمس فيه الجهود الخصبة لكل مدرسة وكل شخصية نابغة فيها، إذ ابتدأ شوقي كتابه بالمدرسة البصرية لأنها هي التي وضعت أصول النحو وقواعده وكل مدرسة سواها إنما هي فرع لها وثمرة من ثمارها، وذهب إلى أن الخليل هو المؤسس الحقيقي لمدرسة البصرة النحوية ولعلم النحو بمعناه الدقيق، ثم تلاه سيبويه فالأخفش ثم جاء بعده المازني فتلميذه المبرد وهو آخر أئمة المدرسة البصرية النابغين.

أما نشاط المدرسة الكوفية فبدأ متأخرا مع الكسائي الذي استطاع مع تلميذه الفراء أن يستقل بطوابع خاصة من حيث الاتساع في الرواية وبسط القياس ووضع بعض المصطلحات النحوية الجديدة.

والمخطط التالي يوضح أهم أعلام مدرستي البصرة والكوفة:

أبو الأسود الدؤلي بصري (طبقة 01)

نصر بن	عنبسة ابن معدان	ابن هرمز عبد	يحي بن
عاصم الليثي	الفيل المهري	الرحمن داود الأعرج	يعمر العدوان

بصري(طبقة 02)

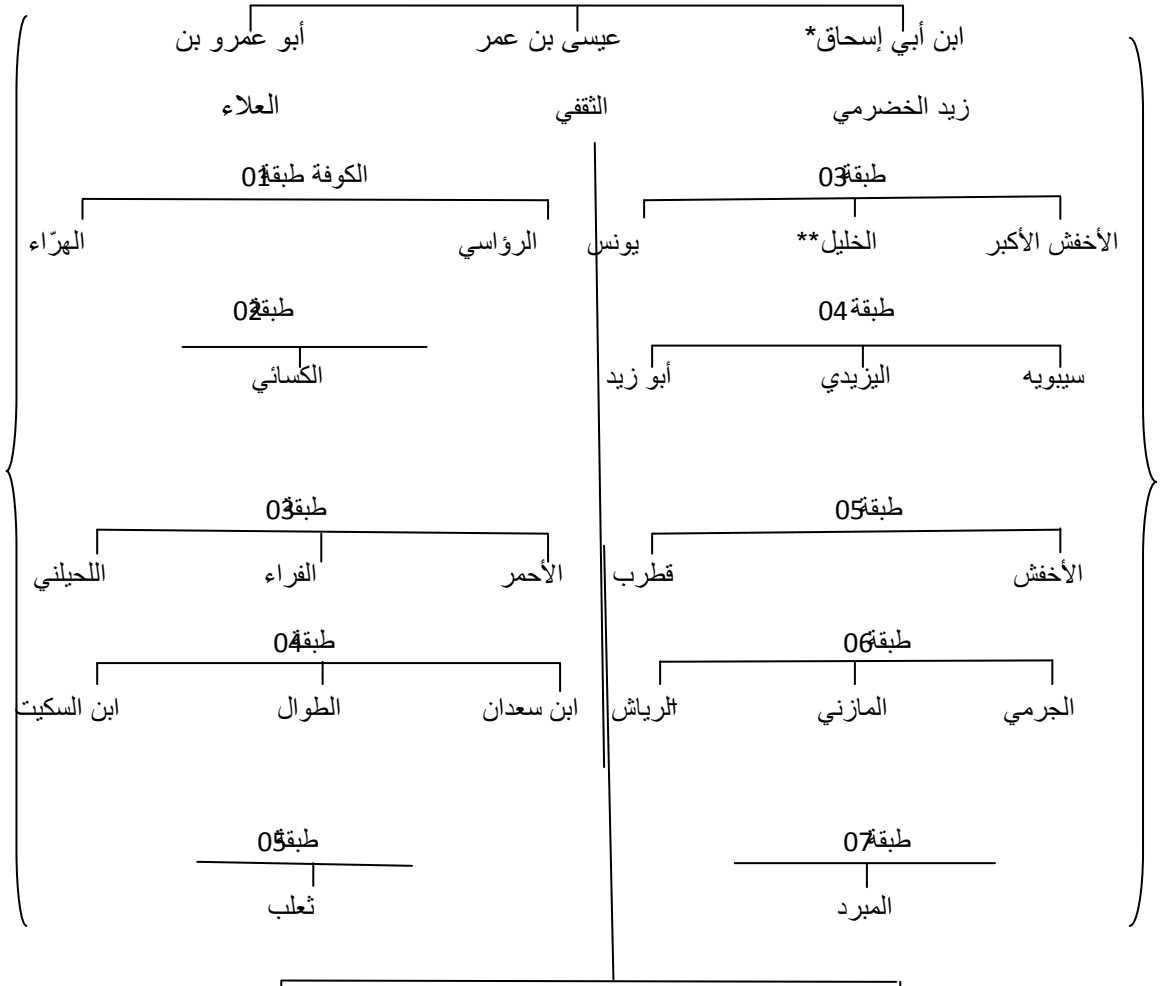

مخطط يوضح أهم أعلام مدرستي البصرة والكوفة[1]

*)- أول من علّل النحو.

**)- نبغ في العربية نبوغا لم يسبق إليه أحد وبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو، فللخليل فضل النهوض به كما للدؤلي فضل تكوينه.

1) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص69.

إنّ الفضل في تطور النحو وارتقائه يرجع إلى ذلك التنافس الشديد بين مدرستي الكوفة والبصرة، إذ إنّ كل واحدة منهما كانت تسعى لإثبات نفسها فيما يخص تفسير وتوضيح وشرح المسائل النحوية، وكما هو معلوم فالبصرة هي السباقة الأولى في مضمار النحو، ثم ما لبثت الكوفة أن لحقتها ودخلت مضمارها وزاحمتها في ميدانها، فالكوفة إنّما تعلمت النحو من البصرة ثم ما لبثت ان صنعت لنفسها سبيلا مغايرا عن أختها واتخذت لنفسها منهجا خاصا بها، فأنت لا تكاد تقف على مسألة من مسائل النحو إلا وتجد فيها مذهبين بصري وكوفي.

ونستعرض هنا بعضا من تلك المناظرات والمجالس النحوية بين مدرستي الكوفة والبصرة، والتي تعكس شدّة التنافس بينهما ورغبة كل طرف منهما في غلبة الآخر وإظهار نفسه وأحقيته في علم النحو وكذا عصبيته للبلد والنمط العلمي الذي ينتمي إليه.

وقد كانت هذه المناظرات ساحة قتال بينهما وحربا ضروسا غير أنها محمودة ذلك أنها حرب في سبيل العلم ولأجله فما نعمت اللّغة ولا غنيت لو لا هذا الجدال والتنافس العلمي بينهما.

(ومن ذلك ما رواه الزبيدي، قال حدّثني محمد بن يحيى الرياحني قال: بلغني أن بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولّاد وبين أبي جعفر النحّاس وأمرهما بالمناظرة، فقال ابن النحّاس: كيف تبني اِفْعَلَوْتُ من رَمَيْتُ؟ فقال له أبو العباس: أقول: اِرْمَيَيْتُ، فخطّأه أبو جعفر، وقال ليس في كلام العرب (اِفْعَلَوْتُ ولا اِفْعَلَيْتُ)، فقال أبو العباس،إنما سألتني أن أمثل لك بناءً ففعلت وإنما تغفله بذلك أبو جعفر) [1].

فحب الغلبة جِبِلِّيٌّ في الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة فكيف العلم الذي هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد؟.

وهذا الجدول يوضح اختلاف المصطلحات النحوية بين المدرستين ويؤكد على شدّة التنافس بينهما:

1)- إبراهيم بن علي بن محمد العسيري، أصول التفكير النحوي عند ابن ولّاد، ص14.

المصطلح النحوي	
عند مدرسة البصرة	عند مدرسة الكوفة
-الحال. -النصب. -اسم الاشارة. -ضمير الشأن*. -الضمير. -التمييز والمفعول لأجله. -البدل. -أسماء الأفعال. -الأسماء الموصولة والمبهمة. -الفعل المتعدي -الفعل اللازم	-القطع. -الصرف. -التقريب. -المجهول(لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه). -المكنّى. -التفسير. -التفسير أو التكرير أو العبارة أو الترجمة أو التبيين. -الخلفة أو المخالفة. -حروف المثل. -الفعل الواقع. -فعل غير الواقع.

-التعليق على الجدول:

إن المصطلحات النحوية الواردة في مدرسة الكوفة مختلفة تماما عن مثيلتها في مدرسة البصرة وأغلب المصطلحات النحوية الكوفية إنما وضعها الفرّاء، إذ اهتم علماء الكوفة بالتغيير في المصطلحات النحوية للتمييز بينهم وبين النحو البصري فقد اعتقدوا أن التغيير في الأسماء سيساعدهم في أن تكون لهم مدرسة نحوية مستقلة خاصة بهم، ولكن الملاحظ في المصطلحات النحوية الكوفية اضطراب الأسماء

والتعدد في الدلالة، فمثلا مصطلح البدل يسمّى التكرير، التفسير،العبارة،...لهذا السبب لم يُكتب لهذه

*)- ضمير الشأن: في قولنا: إنَّ اليومُ حارُ.

-الهاء يسمّى ضمير مجهول (عند الكوفة)

-الهاء يسمّى ضمير الشأن (عند البصرة)

المصطلحات الكوفية البقاء ولم تحقق لها السيادة. وظلت تلك المصطلحات التي استعملها نحاة البصرة أساس الدراسات النحوية على مر العصور، فهما لا شك فيه أن النحو الكوفي لم يلق ما يستحق من العناية والاهتمام من طرف دارسيه ما جعله يزول بمرور الأيام لذلك بقيت المصطلحات النحوية البصرية هي الرائدة والسائدة في الدراسات النحوية.

مشكلات النحو- أسباب الضعف في علم النحو-: -

لقد حظيت اللّغة العربية بعناية كبيرة واهتمام بالغ لأنها لغة القرآن الكريم وقد اختارها الله عز وجل لتكون لغة أهل الجنة، ولعل أكبر الأبحاث فيها وأكثرها جدلا موجهة إلى علم النحو الذي هو عمادها وروحها فهو الذي يضبط ألسنة متكلميها ويصونهم من الوقوع في اللحن والانحراف، فالنحو هو الركيزة الأساسية للغة وأساس بناء الجملة فهو أصل اللّغة ولا يمكن الاستغناء عنه مهما حصل، ولكن بالرغم من أهمية هذا علم إلا أننا نلاحظ عزوفا كبيرا عنه من قبل المتعلمين، إذ يفرون منه ولا يُقبلون على دراسته، ولكن ما سبب هذا النفور من علم النحو وفيما تكمن صعوبته، وهل علم النحو صعب في ذاته أم يعود ذلك إلى عوامل أخرى خارجة عنه؟.

للأسف الشديد فإن علم النحو هو العلم المظلوم من بين علوم العربية حيث نجده في أعين الكثيرين علما صعبا معقّدا إذ يرون أنه لا جدوى ولا فائدة من تحصيله أو دراسته، لأنه غير متصل بظروف الحياة والواقع المعيش فهو إنما يقوم فقط بضبط أواخر الكلمات لا غير، وأنت لن تجد شخصا يستوقفك في الشارع ويطالبك بأن تضبط له أواخر كلماته، خصوصا وأننا في مجتمع قبائلي لا يستعمل اللّغة العربية الدارجة إلّا قليلا، إذ هم يقرون أن النحو تبدأ مهمته في المدرسة وتنتهي عندها ولا فائدة من ورائه في ظروف الحياة اليومية. وهذه الفكرة الخاطئة أدت إلى إهمال النحو واللّغة العربية بوجه أعم عند الطالب، فهو لا يهتم بأخطائه اللّغوية ولا يحاول حتى تصحيحها، وقد يتخرج من الجامعة وهو غير قادر على إنشاء تعبير لغوي خال من الأخطاء النحوية (فالظاهرة الخطيرة لأزمتنا اللّغوية هي أن التلميذ كلما سار خطوة في تعلم اللّغة ازداد جهلا بها ونفورا منها وصدودا عنها وقد يمضي في الطريق التعليمي إلى آخر الشوط فيتخرج من الجامعة وهو لا يستطيع أن يكتب خطابا بسيطا بلغة قومه) [1].

وما يزيد من صعوبة النحو ونفور الطلبة منه كثرة الأوجه الإعرابية المختلفة (محلي-ظاهر" لفظي"- تقديري) وأنه إذا ما نظرنا إلى الإعراب الظاهر فهناك أنواع فتحة، ضمة، كسرة،...والتقديري بدوره يتفرع إلى نوعين التعذر والثقل وهذا قد يزيد من صعوبة النحو خصوصا مع قلة التدريبات

1) محمد جاهمي، واقع النحو العربي في المرحلة الثانوية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، فيفري 2005.

والتمارين الفاعلة في علم النحو كما أنّ النحو في أغلبه مرتبط بالمفاهيم والمصطلحات المجردة الجامدة وهذا ما يصبغ القواعد الإعرابية بالجفاء والجفاف ويطبع في نفس المتعلمين نفورا منها، وهذا ما قد يحملهم على اعتبار القواعد النحوية غاية في ذاتها فيستظهرونها حفظا دون تفهم وتعقل لمفاهيمها ويهملون جانبها التطبيقي إذ يرون إنها دراسة لا توصل إلى هدف كبقية المواد، خصوصا وأن النحو العربي يبتعد كل البعد عن السليقة اللّغوية لأبناء ولاية بجاية -اللّغة القبائلية-.

وحقيقة أخرى غير منكرة إذ إن بعض معلمي اللّغة العربية أنفسهم يعانون ضعفا في بعض فروع قواعد النحو، إذ طلبنا من أستاذ في النحو والصرف إعراب جملة :-منذ فجر التاريخ و القط عدو الفأر- فامتنع عن إعرابها وأشار فقط إلى أن الواو في هذه الجملة ليست واو حالٍ، ذلك لأننا كنا في تلك الفترة ندرس (الحال) وهذا ليس عيبا في المدرّس ولم نذكر المثال لنقلل من شأنه أو قيمته حاشا لله فإن الكمال لله وحده، إنما أردنا فقط أن نبين صعوبة قواعد النحو أضف إلى ذلك عدم تحقيق تعاون مدرسي إذ من الضروري أن تكون المناهج الدراسية المبرمجة متماشية ومنسجمة مع الكفاءات العلمية والمعرفية سواء للمعلم أو للمتعلم لتحقيق التوازن وبناء الكفاءات العلمية والمعرفية سواء للمعلم أو للمتعلم لتحقيق التوازن وبناء المعارف.

وقد اعتبر مهدي المخزومي أن إشكالية العامل النحوي وبَابَيْ الاشتغال* والتنازع** نوعا من أنواع التعقيد في النحو العربي، أما إبراهيم مصطفى فيرى في كتابه إحياء النحو أن من استمسك بنظرة العامل فسوف يحس بما فيها من تهافت وهلهلة وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل التحذير، الإغراء والاختصاص والنداء ثم يرى أنه يبحث عن لا شيء.

كما أنه غالبا ما تدرس قواعد النحو بطريقة آلية جافة لا تستثير التلاميذ ولا تحفزهم على متابعة سيرورة الدرس ولا تثير فيهم رغبة الاستماع وذلك لجمود طرائق التدريس وعدم تمكن المعلم من أسلوب مناسب لتسيير الدرس بايجابية وفعالية ، إمّا لأنه لا يمتلك القدرات الكافية لجعل الطالب يتفاعل مع الدرس النحوي وينسجم معه أو لأنه لا يعتمد أسلوب الحوار والمناقشة ويكتفي بعرض الدرس لوحده دون أيّ مشاركة من طرف الطالب وهذا ما قد ينفر هذا الأخير من مادة النحو.

*)- الاشتغال: في مثل قولك (راجعت درسي)، درسي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء.

**)-التنازع: أن يتنازع عاملان على عمل واحد إذ لا يتضح أي العاملين قام بالفعل مثل خرجت ودخلت الفتاة، إذ هناك اختلاف بين النحاة حول من رفع الفتاة هل هو الفعل الأول أم الثاني.

أضف إلى ذلك أنه غالبا ما يكون المنهج مرتبطا بوقت زمني محدد يستلزم على المعلم إتمامه في الوقت اللازم، لذا ينصب جل اهتمام المدرس وهمه على ضرورة إنهاء البرنامج في وقته المحدد، مما قد يضطره للإسراع من وتيرة تقديم الدروس، وهذا قد يجعل الدروس تتداخل وتتشابك في ذهن المتعلم فلا يفهم منها شيئا. ثم نجده لا يبذل أي جهد أو عمل في سبيل فهم دروس النحو إذ يعتمد فقط على جهود معلمه وما يقدمه له دون أيّ مشاركة منه، قصد تنمية قدراته اللّغوية زد على ذلك أن النحو يميل إلى التجريد وتكثر فيه القواعد وتتداخل بحيث يصعب التحكم فيها والفصل بينها وبالتالي تلقيها على أحسن وأكمل وجه، ذلك أن تعلم النحو يحتاج إلى تركيز وعناية وانتباه تام وتفحص معمق لتترسخ القواعد في الأذهان، وهذا ما يجعل الصيحات تتعالى والشكوات تتكاثر من صعوبة النحو وجفافه وهذا ما زاد من حدّة التبرم من النحو والضجر من قواعده وضيق الصدر بتحصيله.

-محاولات تيسير النحو-أساليب علاج الضعف النحوي-:

إنّ أي لغة من لغات العالم لا تخلو من مشكلات تتربصها وتحيط بها وتحاول أن تغوص إلى كيانها وتنفذ إلى أعماقها، فاللّغة ظاهرة اجتماعية يصيبها من مشكلات ومعضلات ما يصيب المجتمع من آفات وانحرافات، ولما كان النحو أحد علوم اللّغة فمن الطبيعي أن يتعرض هو بالمثل لهذه المعضلات والعقبات، ولكن لا ينبغي أن نقف مكتوفي الأيدي، فقد آن الأوان للبحث عن حل لمشاكل النحو والإسراع لإزالة جل العقبات التي تقف حجر ثغرة في سبيل تعلم النحو وتعليمه، فمن المعيب أن نرى أحد أعلام اللّغة العربية يتعرض للظلم والنسيان، ونبقى صامتين من غير حراك فمن واجبنا خصوصا أهل العلم ردّ حق النحو ومحاولة استرداد مكانته بعد أن فقدها في زمن يرى أن النحو علم جفاف وجمود، ولكي نعيد للنحو حقه ونسترد مكانته ونعلي همته ارتأينا أن نذكر عددا من محاولات تيسير وأساليب علاج علها تساهم وتساعد ولو بقسط قليل في تسهيل علم النحو ونخفف من شكاوي وصيحات طلبته.

ونرى أن أول حل لهذا الضعف النحوي، أنه يجب على كل من أراد فهم المنهج النحوي الفهم الصحيح الدقيق أن يعنى أولا وقبل كل شيء بدراسة ذلك الماضي السحيق الذي نشأ فيه النحو ويتبع آثاره ويقتفي معالمه - خصوصا أهل التخصص من معلمين وباحثين- وكذا معرفة جلّ المؤثرات والعوامل التي لحقت به، ولعله بعد ذلك يستطيع أن يفهم ويستوعب غوامض هذا المنهج النحوي ويدرك خباياه وحقائقه ويتبين صحة الكلام من خطئه وهذا ما لا يصل إليه مطلقا المتناول المستعجل، إذ من الضروري أن تتجه الجهود التيسيرية لعلم النحو نحو إعداد الذين يقومون بتدريسه وتعليمه فإنه ما من شك إذا كان المعلم متمكنا من النحو قادرا على تدريسه بأسلوب حواري ممتع ومشوق فإنه لا محالة سيقبل المتعلم على دراسته ويقتنع بجدوى تحصيله، وبذلك تتحقق آليات تبادل الحوار والتواصل الفكري

وانتقال المعارف والمعلومات بين المعلم والمتعلم وبذلك يتعود الطالب على سماع الأساليب العربية الصحيحة وتتضح له الأهداف المرسومة للنحو العربي فيستطيع بذلك أن يرسخ القواعد النحوية في ذهنه، والملاحظ أن بعض المعاجم اللّغوية العربية عملت جاهدة لتيسير النحو وتبسيط فواعده إذ تنادي مثلا وزارة المعارف المصرية للاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي والاكتفاء فقط بالإعراب الظاهري اللفظي، لأن الإعراب التقديري والمحلي لا يؤثران في النطق السليم ولا في إفهام المعنى، وكذا الدعوة لإلغاء الضمير المستتر والاقتصار في الدراسة النحوية على ما هو في إطار أحكام الكلمة وأحكام الجملة والأساليب.

ومن الضروري كذلك في تعليمية النحو الربط بين حاجات المتعلمين النحوية وأهداف التعليم وكذا محاولة إعطاء المتعلم نظرة شاملة لمفهوم النحو وأصوله باعتباره نظام اللّغة العربية الذي حفظ آدابها وعلومها وبلاغتها وأبقاها شامخة أبد الدهر، كما أنه من واجب المدرسة محاسبة الطالب على أخطائه اللّغوية والنحوية منها خاصة وتصحيحها له قصد إعداد أساتذة أكفاء مستقبلا، وينبغي أن يبدأ بناء منهج النحو بتحديد أساسيات المادة، ثم اختيار ما يساعد طالب العلم على الإسهام في إيجاد حل لمشكلات مجتمعه ومواجهة مشاكله الخاصة وكذا إشباع ميولاته ورغباته، كما يجب إلغاء بعض المسائل النحوية الشائكة كالاشتغال، التنازع ونظرية العامل وحذف بعض الأبواب النحوية التي تغلب عليها التحليلات المنطقية والتفسيرات الفلسفية كالإعلال والإبدال...وتركها للباحثين وأهل التخصص.

(إذ ينبغي أن تقتصر الأبواب على التي لها صلة بصحة الضبط وتأليف الجملة تأليفا صحيحا مستقيما) [1] ، ذلك أن دراسة القواعد النحوية أمر لازم وحتمي لحفظ ألسنتنا وأقلامنا من الخطأ والتحريف.

ومن الضروري أن يكون محتوى الأبنية النحوية غير مقتصر فقط على معرفة الأنساق الشكلية إذ من الواجب كذلك معرفة قواعد وأساليب استعمالها في عملية التواصل مع مراعاة سياقاتها، فلكي تكون تعليمية النحو مجدية ونافعة يجب أن تستند إلى معايير علمية وموضوعية متصفة بحيوية الاستعمال العام الشائع في زمننا الحاضر، إذ يجب علينا أن نقدم للمتعلم تلك الصيغ والأبنية الأساسية والأكثر شيوعا والأوسع انتشارا في أوساط مجتمعنا والأقل صعوبة من حيث تعليمها وتعلمها، إذ ينبغي أن نحدد ونحصر البنى اللّغوية التي يحتاجها المتعلم في استعماله الفعلي للغة والتي تستلزمها ظروف الحياة اليومية، كما يجب أن نراعي في تدريس اللّغة العربية الأساليب التي تتسم بالخفة والمرونة والابتذال والعفوية أي الكثيرة الاستعمال والتداول مع ضرورة ثبوت استعمالها عند العرب قصد تحقيق الأهداف المرتبطة بتعليم النحو باعتباره الوسيلة المثلى لاكتساب الملكة اللسانية التواصلية.

1)- محمد ظافر يوسف الحامدي، التدريس في اللغة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض1984، ص70.

أصول النحو العربي:

إنّ علم النحو لم ينشأ من فراغ أو عدمٍ، بل كانت هناك جذور أولى مهدت لوجوده وساهمت في بعثه وإحيائه، فالنحو إنما استنبط من أصول تعتبر هي النواة الأولى والدعامة الأساسية لوجوده ومصدرا أوليا لاستقراء مختلف قواعده وأحكامه، وقد اهتم النحاة واللّغويون بإفراد علم أصول النحو بالبحث والتأليف المستقل (والمتتبع للتطور التاريخي لهذا العلم يجد أن أول كتاب يحمل عنوانه كلمة الأصول إنّما كانت من تأليف ابن السراج تحت عنوان "الأصول في النحو"، ثم جاء بعده ابن جني فنظر في أصول النحو وفي أصول ابن السراج فوضع كتابه الخصائص الذي يعتبر البداية العلمية المنظمة للبحث في أصول النحو، وبعدها أصبح علم أصول النحو واضح الحدود والمعالم على يد أبي البركات الأنباري ضمن كتابه (لمع الادلة في أصول النحو))[1] ، وبعد ذلك توالت الدراسات والأبحاث في ميدان علم أصول النحو، إذ نال التأليف في هذا العلم عناية جل النحاة واللّغويين.

(وقد عرّف السيوطي أصول النحو بأنه ذلك العلم الذي يبحث عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل)[2] ، والملاحظ أن علم أصول النحو نشأ متأخرا نسبيا عن علم النحو، فعلم النحو سابق في النشأة والوجود من علم أصول النحو، والأصل في اللّغة هو أساس الشيء ومنشأه الذي ينبت عليه، وتكمن فائدة أصول النحو في (إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل)[3] ، وفي دراستنا لأصول النحو لمسنا اضطرابا واختلافا بين النحاة في تقسيم عدد الأصول، فمثلا أبو البركات الأنباري قسمها إلى (03) أقسام: نقل(سماع)، قياس واستصحاب حال.

أما ابن جني فقد أسقط الاستصحاب وأحل محله الإجماع، في حين أن السيوطي جعلها أربعا: سماع، قياس، إجماع واستصحاب حال، والحق أن القياس والسماع من أهم الأصول إن لم نقل الأصلين الوحيدين فيه، ذلك أن الأصول الأخرى (الإجماع، الاستصحاب) إنما نقلت من أصول الفقه إلى النحو لذلك نجد النحاة يختلفون في هذه الأصول وعددها، وسنحاول أن نقوم بعرض موجز ومختصر لأصول النحو الأربعة:

1)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص08.

2)- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية،2006، ص13.

3)- جميل إبراهيم علوش،ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص130.

1-السماع*:

يعتبر السماع -النقل- الأصل الأول من أصول النحو، فالنحاة قد اعتمدوا في وضعهم للقواعد النحوية على مشافهة الأعراب الثقاة الفصحاء.

والسماع هو كل ما سمع من كلام العرب قديما قبل بعثة الرسول صلّى الله عليه وسلم وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بمخالطة الأعاجم، وقد تنوعت مصادر السماع، إذ شملت القرآن الكريم، السنة النبوية الشريفة وكلام العرب [شعرا، نثرا] فقد استند النحاة في تأييد آرائهم وتأكيد احتجاجاتهم النحوية على هذه المصادر الثلاثة، والواقع أن القرآن الكريم وقراءاته يعد المصدر الأول للدراسات النحوية وهو داخل في الأصل الأول من أصول النحو -السماع- ولا أحد بقادر على طعنه من ناحية روايته وثبوته، ومن هنا فهو في المرتبة الأولى من السماع، وأي سماع آخر مهما كانت قيمته فهو في المراتب التالية بعد القرآن، فالشعر مثلا وهو ملجأ النحاة في استشهادهم رمي كثير منه بالانتحال وترامى رواته بالكذب والتزييف ، حتى الحديث النبوي لم يشأ النحاة الأوائل أن يكثروا من الاستشهاد به نظرا لأن رواته أجازوا الرواية بالمعنى، فالقرآن أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه.

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة لم يتفقوا على منهج واحد في أمر السماع خصوصا مدرستي البصرة والكوفة، فقد تباين موقفهم من ذلك، فمنهم من عدَّ بعض كلام العرب لحنا، أو ضعّفه أو وصفه بأنه نادر أو من لغة قليلة ذلك أنها تصطدم مع قواعده وأقيسته التي وضعها.

وعلى كلّ فقد بنوا منهجهم السماعي على الكثير الشائع من كلام العرب الموثوق به الفصيح، فتجنبوا الشاذ والنادر غير الموثوق به لذلك كانت قواعدهم قوية محكمة ،لا يقبلون الخروج عنها أو نقضها، ويعتبرون كل مخالف شاذ يُرَدُّ بالتأويل أو يعدونه نادرا يحفظ ولا يقاس عليه.

والمتصفح لكتاب سيبويه يلاحظ بأنه حافل بروايات السماع التي يعتمد عليها لتفسير العلل النحوية و بيانها ، ومن أمثلة عن ذلك قوله: "هذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به..."[1] وقوله: "سمعنا من يوثق به من العرب يقول..." وقال أيضا: "ومما جاء في النصب أنّا سمعنا من يوثق بعربيته يقول..."

*)- اختلط مفهوم السماع بمفهومات متعددة (النقل، الرواية، الشاهد، الاحتجاج...) ولكن يبقى مصطلح السماع أوضح لأنه يدل على ما سمع ممن يحتج بكلامه.

1)- سيبويه، الكتاب ج1، ط3، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988، ص255.

وأيضا قوله: "سمعنا رجلا من أهل البادية..."[1] ، فقد حرص سيبويه على أن يأتي بكل ما سمعه من كلام العرب من الجمل والأمثال والأقوال لتدعيم آرائه النحوية وإثبات صحة ما ذهب إليه ، وبأنه كلام عربي فصيح، فبفضل السماع تم وضع الأسس الأولى لعلم العربية وللنحو بوجه أخص.

2-القياس:

-لغة: يقال قست الشيء بغيره وعلى غيره، أقيسه قيسا وقياسا فانقاس إذا قدرته على مثاله[2]

-اصطلاحا: هو حمل غير المنقول على المنقول في الحكم لعلة جامعة بينهما أو حمل فرع على أصل بعلة، (وهو محاكاة العرب في طرائقهم اللّغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ المادة اللّغوية وفروعها وضبط حروفها وترتيب كلماتها)[3].

فبعد أن تطورت الحياة في القرن الثالث الهجري، ازدادت الحاجة إلى المفردات الجديدة لتواكب اللّغة تطور العصر، وبذلك ظهرت المقولة الشهيرة (ما قيس على كلام العرب فهو عربي)[4] ، وأول من أطلقها هو أبو عثمان المازني في تصريفه. والغاية من إجراء القياس هو التوصل إلى حكم في حالة لم يسبق إليها حكم فاللجوء إلى القياس ضرورة تتطلبها أبنية اللّغة المتجددة، وفي هذا الصدد يقول أبو البركات الأنباري "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس...فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[5].

وللقياس أربعة أركان: (مقيس عليه، مقيس، العلة، الحكم)، مثل حمل نائب الفاعل على الفاعل في رفعه.

فالفاعل: مقيس عليه (أصل).

نائبه: مقيس (فرع).

حكم: الرفع.

العلة الجامعة بينهما: الإسناد.

---

1)- المرجع السابق، ص53-155-420 على التوالي.

2)- إسماعيل بن حمّاد الجوهري، معجم تاج اللغة وصحاح العربية (الصّحاح)، تح أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان- مادة(ق،ي،س)، ص967.

1)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج1، المكتبة العصرية صيدا-بيروت-1991، ص174.

4)- أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري18 الناشر مصطفى البابي الحلبي، 1954، ص175. وينظر: ابن جني، الخصائص، ص358.

5)- أبي البركات الأنباري، لمع الأدلّة في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية1957، ص99.

كما أن للقياس أقساما بحيث: ينقسم بحسب الاستعمال إلى (قياس مطرد وشاذ ومتروك)، وبحسب العلة إلى (قياس طرد، شبه وعلة) وبحسب المعنى إلى قياس معنوي ولفظي، وبحسب الوضوح إلى قياس جلّي وخفيّ، والقياس إنما يكون لغاية محددة كالاحتجاج على صحة قاعدة أو استعمال من خلال تقديم أدلة نقلية أو عقلية وذلك بالاحتكام إلى القواعد الأولى المستنبطة والتي تجيز ما لم يسمع على ما سمع إن كانت هناك قاعدة تجيزه، (ومن ذلك تجويز عيسى بن عمر يا مطرا ويشبهه أو يقيسه على قول سيبويه يا رجلا)[1].

ويتضح لنا جليا أن القياس ساعد كثيرا النحويين في وضع قواعد عامة وفي صيغ النحو العربي بمعيارية تامة لم يعرفها أول نشأته، وفي هذا الصدد يقول أبو البركات الأنباري: (إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا)[2].

3-الإجماع:

لغة: الاتفاق على الشيء، تقول أجمعوا على كذا إجماعا، بمعنى اتفقوا عليه. (وهو اتفاق النحاة على أمر دون خلاف مذهبي أو فردي ينقض هذا الاتفاق المجمع عليه)[3] فإذا اتفق علماء اللّغة والنحو على مسألة نحوية معينة فلا يمكن بأي حال من الأحوال مخالفتها والسير بخلافها أو نقضها، إذ لا تجوز المخالفة أو الخرق حين الإجماع.

ويعتبر ابن جني من النحاة الأوائل الذين انتبهوا إلى هذا الأصل النحوي إذ يقول (اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة، إذا أعطاك خصمك يده ألّا يُخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يُعْطِ يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه)[4]. والإجماع نوعان:

-إجماع مطلق على الحقائق الثابتة والأمور البديهية التي لا تحتمل النقاش كاعتبار الاسم قسما من أقسام الكلمة، أو انقسام الزمن إلى ماض ومضارع وأمر.

-إجماع على المسائل التي يكون فيها مجال للتغيير، ولكن الرأي العام أجمع عليها مثل: علاقة الضمير المنفصل المرفوع (أنت) بالضمير المتصل المرفوع (جئتِ) هي علاقة توكيد في قولنا: جئتِ أنتِ.

---

1)- سيبويه، الكتاب ج2، ص203.

2)- لمع الأدلة، الأنباري، ص99.

3)- د.محمد سعيد نجيب الأبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ص42.

4)- ابن جني، الخصائص، ص90.

فإجماع النحاة على الأمور اللّغوية أمر معمول به ولا يجوز لأحد خرقه أو إنكاره أو ردّه، وفي هذا الصدد (يقول ابن الخشاب لو قيل: إنَّ (مَنْ) في الشرط لا موضع لها مجرى (إنْ) الشرطية وتلك لا محل لها من الإعراب لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز)*.

فإذا كان إجماع أهل العلم مثلا أن الفاعل حكمه الرفع والمفعول النصب والمضاف الجر، فإنه لا يسمح لأحد بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها، ذلك أنه لا يجوز الاحتجاج بالإجماع ولا الجرأة على مخالفته. فبعد ما ثبت الاتفاق بالإجماع لا يحق لأحد إنكاره وإخلافه لأنه لا يعتد بخلافه ولا ينظر في أمره، فالإجماع قد حدث وانتهى ولا مردّ فيه، واعلم أنه لن يحدث إجماع فيما يضر اللّغة أو يحط من قيمتها وقدرها فقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي على ضلالة.

4-استصحاب الحال:**

لغة: الصحبة والملازمة واستمرار المصاحبة[1].

اصطلاحا: بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره بمعنى بقاء الحكم نفيا أو إثباتا حتى يقوم دليل على تغييره، فإذا ثبت حكم ما في الماضي ولم يطرأ على هذا الحكم ما يغيره أو ينفيه بقي الحكم بناءً على ذلك الثبوت السابق وفي هذا يقول الأنباري استصحاب الحال إنما هو (إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل)[2].

فمثلا استصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب.

واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، فمثلا ما يوجب الإعراب في الأفعال: مضارعة الاسم مثل يَذْهَبُ.

---

*)- إنْ الشرطية لا محل لها من الإعراب لأنها حرف والحروف ليس لها موضع من الإعراب لكن (مَنْ) لها محل من الإعراب على ما تقتضيه العوامل، ولا يجوز إذا مخالفة النحاة الأوائل، أو خرق إجماعهم حفاظا على قداسة اللغة والنحو بوجه أخص.

**)- استصحاب الحال مصطلح فقهي للمذهب الحنفي يريدون أن الأصل في الأشياء الإباحية ما لم يقم دليل على عدمها، فهو إبقاء على الحكم الأول حتى يوجد المزيل.

1)- أبو عبد الله محمد بن الطيب الفارسي، فيض نشر الإنشراح من طي روض الإقتراح ج2، ط2، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2002، ص1057.

2)- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية1957، ص46، وينظر محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص642.

واستصحاب الحال لا يعتبر دليلا قويا للاستنباط في القواعد النحوية لذلك إذا عارضه دليل آخر قدّم عليه، فهو آخر مدار لإثبات الأحكام النحوية، فإن النحوي إذا طُلب منه إثبات حكم أو تأييد رأي فإنه يستند أولا في حكمه إلى السماع ثم الإجماع ثم القياس، فإن لم يجد فليأخذ حكمه من استصحاب الحال، فهذا الأصل النحوي يعتمد عليه النحاة فقط عندما يضيق بهم المقام ولا يوجد أمامهم دليل في أدلة أو أصول النحو الأخرى، لذلك نجد أن ابن جنّي أعرض عنه واكتفى فقط بالسماع والقياس والإجماع. واستصحاب الحال عند الأنباري ليس من الأدلّة الضعيفة، لكن التمسك به ضعيف في حالة وجود دليل آخر معه يخالفه.

وتعتبر هذه الأصول بمثابة مبادئ عامة للنحو تساهم في ضبط الاتجاه النحوي، وقد أطلق بعض اللّغويين المعاصرين على هذه المبادئ (قواعد التوجيه) ذلك أنها تساهم في ضبط منهج النحو، وكل من عرف النحو العربي وجهل هذه الأصول أو القواعد فإنه يكون عالما بمسائل النحو جاهلا بهيكله فهذه الأصول تشكل الهيكل البنيوي للنحو العربي.

علاقة النحو بعلوم العربية الأخرى:

لا يمكن فصل علم النحو عن غيره من العلوم من فروع اللّغة العربية، فكما أن علوم العربية من بلاغة، بيان، أسلوب، دلالة، صرف...تستعين بالنحو للقيام بتحليلاتها وتأويلاتها، فإن علم النحو كذلك يحتاج إلى الاستعانة بهذه العلوم المختلفة لأداء وظيفته وتحقيق مهمته، فكل علوم العربية متصلة ومتداخلة فيما بينها ذلك أنه قد أنتجها فكر عربي واحد.

أ-النحو وعلم الدلالة:

إن العرب تميل إلى الابتعاد عن اللبس في كلامها، فهي تسعى جاهدة لأمن اللبس وتحقيق فائدة للكلام لذلك فهي تعتمد على علم النحو لتبين للمستمع دلالة القول ولتضمن عدم التباس الفهم أو اختلال المعنى، فمن الضروري لبيان المعنى مراعاة الجانب النحوي أو الوظيفة النحوية للصيغ اللّغوية فلكل كلمة داخل الجملة معنى خاص بها مرتبط بالسياق أو المقام الذي وردت فيه، ومن اللازم بناء العلاقة بين النحو والمعنى للجمل قصد تحقيق التفاهم والتواصل الاجتماعي المثمر، ذلك أن تغير مكان الكلمات في الجملة أي تغيير الوظيفة النحوية يؤدي لا محالة إلى تغيير المعنى فمثلا قولنا: طارد القط الفأر، أمر منطقي ومقبول لكن قولنا طارد الفأر القطّ، من الغير المنطقي وأمر مخالف لأرض الواقع أو مثل قولنا "جلس عليّ على الكرسي" و"الكرسي جلس على عليّ" فهنا قد اختلّ المعنى.

لذا فمن الضروري احترام تلك الصلة والرابطة بين المعنى والوظيفة النحوية لتحقيق القيمة الفنية لبناء الكلام، "فالقواعد النحوية دوال على شيء مقصود في الكلام ولها أثر في تصوير المعنى يحسه المتكلم ويدركه السامع لما له من الإشارة ومن وجه الدلالة"[1]، فبدون هذه الصلة تلتبس الدلالة ويضيع المعنى فبضل الحركات الإعرابية يمكن لنا أن نفرق:

-بين الفاعل والمفعول ← مثل مُسْتَعْمِرٌ- مُسْتَعْمَرٌ

-بين فعل المعلوم وفعل المجهول ← قَتَلَ- قُتِلَ

-بين الفعل والمصدر ← عَلِمَ- عِلْمٌ

-بين الوصف والمصدر ← فَرِحَ- فَرَحٌ

-بين المفرد والجمع ← أَسَدٌ- أُسُدٌ

-بين الفعل والفعل ←قَدِمَ (جاء)- قَدُمَ (من القدم- قديم)

وبين الاسم والاسم ←سُحُورٌ، سَحُورٌ (السحور في شهر رمضان)

فلكل منها معنى ولا فارق بينها سوى العلامة الإعرابية، فبفضل الحركات الإعرابية نَأمن من اللبس ونفرق بين معاني الكلمات، فمن العناء والضائع والتكلف المبعد عن الحق أن تلتمس معاني الكلمات ودلالة الجمل بعيدا عن علم النحو، فهو السبيل لتصوير المعاني والعماد لتوضيح الأفكار، "فمن أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني وإذا ما استهدينا بهذا الأصل، دلّت العلامة الإعرابية على معان يقصد إليها فتجعل تلك الحركات دوال عليها"[2]، وما كان للعرب أن تلتزم بهذه الحركات وتحرص عليها هذا الحرص كله لو كانت لا تعمل في تصوير المعنى شيئا. فالنحو إنّما يعتمد عليه في تحديد المعنى، فهو الذريعة لتقريب المعاني والإفصاح عن المباني وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: (إنه به -النحو- يتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة)[3].

1)- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب القاهرة،1998، ص13.

2)- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، 1992، ص38.

3)- ابن خلدون، المقدمة، الفصل60.

ب- النحو والبلاغة:

من المعلوم أن النحو والبلاغة متلازمان ومتداخلان في عملية التخاطب الأدبي ولذلك فإن الاكتفاء بتعليم اللّغة العربية على جانب السلامة اللّغوية فقط - أي الطالب قادرا على تطبيق القواعد النحوية وحدها - دون مراعاة للقواعد البلاغية كان التعليم هنا ناقصا قاصرا وغير مكتمل، إذ من الضروري أن يكون هناك التحام واتحاد بين القواعد النحوية والقواعد البلاغية، كما أنه لا يمكن للكلام وإن كان في أروع ما قيل ويقال ومعتمدا على كل أساليب البلاغة من طباق، سجع، جناس، ومحسنات بديعية ...أن يأسر الألباب ويذهل الأسماع ما لم يتقيد بقواعد النحو، ذلك أنها هي وحدها القادرة على توجيه الكلام، فالملكة اللّغوية في مجملها هي مهارة التصرف في مبنى اللّغة بما يقتضيه حال الخطاب.

والبلاغة لا ينحصر دورها في التعبير الأدبي الراقي فحسب فهي ليست تفننا ولا هي من الجماليات والكماليات بالنسبة للاتصال اللّغوي، بل هي جزء فقط من هذا الاتصال سواء أكان شعرا أو نثرا أم مشافهة أم كتابة، والنحو يكمّل الجزء الثاني ففي كل هذه المستويات فإن النحو موجود، لأن المتكلم يستوجب عليه أن يختار العبارة التي تناسب المقام وتستجيب لحال التلفظ وهو في جميع ذلك يجب أن يتوخى معاني النحو.

ج- النحو وعلم الأسلوب:

الأسلوب هو الطريقة التي يتبعها الكاتب للتعبير عن موضوع معين، وهو فرع من فروع الدرس اللّغوي الحديث يهتم ببيان الخصائص اللّغوية التي تميز أديبا عن غيره والنحو هو الذي يقدم لدراسة اللّغة تلك الصيغ والتراكيب الصحيحة التي تشتمل عليها إمكانات الاستعمال اللّغوي الفصيح، ودارس الأسلوب لا ينطلق في درسه من غير عماد أو أساس، إذ من الضروري أن تكون لديه معرفة بالظواهر اللّغوية وكذا القدرة على تحليل اللّغة، ذلك أن تناول الجانب النحوي في دراسة الأسلوب يكشف عن الإمكانيات التي تتضمنها الصيغ اللّغوية في استعمالات الأدباء وكذا مدى توافقها مع ما يقرره مبدأ علم النحو، فالتراكيب النحوية أولى بأن تكون مجالا للدرس الأسلوبي، فإن ما يضمنه علم النحو من البدائل

المتاحة للأديب قدر غير قليل بحيث يمكن للأديب أن يتفحص هذه البدائل ويستعمل ما يراه شائعا منها.

"وقد أشار الجرجاني إلى أنَّ تفاوت الأساليب الأدبية إنما يرجع إلى مراعاة الأوضاع النحوية الصحيحة على اختلاف صورها بما يتيح للأديب فرصا للاختيار سعيا إلى إظهار الفكرة في عبارة حسنة الأداء

والتقبل لدى المتلقي، فهو بهذا يربط بين الصورة التي يريدها الأديب لفكرته والصياغة النحوية للتعبير"[1]، فمثلا جملة:

-عاقب القاضي المجرم بالسجن لعشرين سنة.

-عوقب المجرم من طرف القاضي لعشرين سنة سجنا.

-المجرم عاقبه القاضي سجنا لعشرين سنة.

-القاضي عاقب المجرم بالسجن لعشرين سنة.

ويتضح لنا من خلال هذه الأمثلة أن النحو يقدم للأديب صيغا عديدة ومتنوعة، وللأديب الحرية في أن يختار نوع الأسلوب الأدبي الذي يراه مناسبا له، فإذا كانت الخصائص السمعية لأصوات الكلمات في النتاج الأدبي لا تعنى علم الأسلوب وإذا كانت الكلمات الصرفية ذات علاقة محدودة بالأسلوب في نظر أغلب الدارسين، فإن مما لا شك فيه أن النحو هو الذي بمقتضاه تترابط الألفاظ معّا لتكوّن وحدة كاملة فله الإسهام والقسط الأكبر في الدرس الأسلوبي بصفة أساسية فبالنحو تنتقل المعاني والأفكار فهو ليس عنصرا تكميليا بل هو مبدأ هام لتحقيق أسلوب فعّال.

د-النحو وأصول الفقه:

إن العلاقة بين النحو والفقه علاقة قوية وطيدة لتوسع مجالات الالتقاء بين العلمين واتصال مواضيعهما، فهذا أبو البركات الأنباري يحاول أن يسخر علوم العربية لعلوم الدين ويجعلها تابعة لها، فقد كان يدرس الفقه والنحو وكان طلبته يتلقون منه العلمين معا.

أضف إلى ذلك أن أصول الفقه منقولة بشكل تام إلى أصول النحو، والحق أن هذين نشآ جنبا إلى جنب وفي بيئة واحدة وبذلك أفاد كذلك الفقه من النحو، فقد استعان علماء أصول الفقه بأبواب النحو في غالب الأحيان لاستخراج الأحكام الشرعية.

وقد كان القدماء إذا أرادوا تمييز اللّغوي من النحوي قارنوهما بالمحدِّث والفقيه، ويدل ذلك قول عبد

1)- محمد عبد الله حبر، الأسلوب والنحو، دار الدعوة للنشر والتوزيع، ط1، 1988، ص08.

اللّطيف البغدادي: (أعلم أن اللّغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه، أمّا النحوي فشأنه أن يتصرّف فيما نقله اللّغوي ويقيس عليه، ومثالهما المحدّث والفقيه، فشأن المحدّث نقل الحديث برمته ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط علله ويقيس عليه الأمثال والأشباه)[1].

ثم إنّ بعض النحاة اتصلوا بالمحدثين ولزموا حلقاتهم لمّا رأوا ما فيه من منهج علمي محكم يفيدهم في تكوين علمهم، ولأجل هذا المنهج الأصولي الذي كان بين يدي علماء أصول الفقه فإنه كان هناك اتصال بين الفقهاء والنحاة من أجل الفائدة العلمية التي تعود على الدرس اللّغوي على العموم والنحو بصفة خاصة.

ومن المعلوم أن أصول النحو الأربعة إنما اقتبسها واستعارها النحاة من علماء الفقه، فقد كان النحاة واضحين تماما حينما أشاروا إلى انتفاعهم بما في المنهج الأصولي من تأسيس لعلم النحو وبيان لحدوده ورسم لمعالمه وتحديد لموضوعاته كما عرف علماء أصول الفقه أهمية النحو والدور الذي يؤديه في استخراج الحكم من النص وفي تفسير آي الذكر الحكيم ومعرفة بلاغته وإعجازه، لذلك يرى الإمام الشافعي رضيّ الله عنه أنّ من تبحَّر في النحو اهتدى إلى كل العلوم وأضاف قائلا: (لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلّا أجبت عنها بقواعد النحو)[2].

-علم النحو علم عربي محض:

ما كان لنا لنتطرق إلى هذا العنوان لو أننا لم نلمس خلال دراستنا واستفساراتنا وانشغالاتنا بموضوع النحو ذلك الريب والشك من عربية النحو، فقد لاحظنا أن هناك العديد من المستشرقين المهتمين بعلم النحو ينفون مصداقية النحو العربي، إذ يذهبون في آرائهم وإدعاءاتهم مذاهب شتى منها أن النحو العربي إنما تأثر بنحو اللّغات الأخرى عند اختلاط العرب بالعجم، إذ زعم بعضهم أنّ علم النحو إنما نقل عن اليونان، ولكن هذا الزعم لا يستند إلى دليل ولا يقوم على حجة صادقة بل هو مجرد اختلاف يقصد من ورائه الانتقاص من العرب وينكر الحاج صالح أن يكون النحو العربي متأثرا بالمنطق اليوناني، فهو في جوهره لغوي عربي محصن ويؤكد الحاج صالح أحقية العرب بالنحو بقوله: (...كفكرة بناء النحو

العربي من أوله أو ابتداءً من الخليل على المنطق اليوناني وقد يستشهد على ذلك بقول القفطي أن الخليل

1)- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت،1403ه، ص04.

2)- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص101.

كان يلتقي ويتحدث مع حنين ابن إسحاق* ناسيا أن الخليل توفي قبل ولادة إسحاق بعشر سنوات) [1] ويتابع الحاج صالح قائلا (أمّا ما زعموا من اقتباس العرب للتقسيم الثلاثي للكلام من أرسطو فيجب قبل كل شيء أن نعرف أين وفي أي كتاب صرّح أرسطو بذلك) [2].

فقد تسرع البعض في الحكم على غير بصيرة بأن النحو ليس عربيا محضا وذهبوا إلى أن النحاة العرب لم يخرجوا شيئا جديدا في علم النحو لعجزهم وعجز البيئة العربية الاجتماعية على الإتيان بهذا الصنع المبتدع، إذ يرون أن تقسيم العرب للكلام تقسيم أرسطو طاليسي محض، وأول مستشرق ادعى بوجود تأثير يوناني في النحو العربي منذ بدء نشأته هو "أنياس جويدي" و"أدالبير مركس".

(وجويدي لم يأتي ببرهان شاف ودليل قاطع وحجة دامغة لذلك اكتفى فقط بالعرض الموجز) [3] ، أمّا مركس فقد أسهب في الموضوع وأفاض فيه وتوغل أكثر من اللازم حتى يكاد يخدع القارئ بأن ليس للعرب نحو قط إلى جانب De Boer الذي نسب أصالة المنهج البحثي الذي سلكه العرب في مباحثهم إلى أرسطو حيث يقول (...وابن المقفع الذي كان صديقا حميما للخليل بن أحمد يسَّر للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللّغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية ...فالأبحاث اللّغوية النظرية التي نشأت عند العرب في زمان مبكر قد أحدثتها المقولات المنطقية الموجودة في كتاب باري أرميناس) [4].

ولكن هذا لا يعني أن جميع المستشرقين قد وقفوا موقفا محاديا للنحو العربي وأنهم جميعهم يذهبون هذا المذهب الذي ينفي أن يكون النحو عربيا محضا، فمنهم من وقف موقفا وسطا وترك كفة الميزان ترجح للحق فهذا إينو ليتمان يقول في إحدى محاضراته (...والحقيقة أن علم النحو أبدعه العرب في الابتداء، فهم أوّل من أصّل أبوابه وأحكم فروعه، فهم الأسبق إليه في الاختراع إذ أنه يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه...ولكن لمّا تعلّم العرب الفلسفة اليونانية من السّريان في بلاد العراق تعلّموا أيضا شيئا من النحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف) [5] ، فهو يرى أن النحو إنما نبت

*)- حنين ابن إسحاق كان له كتاب بعنوان–في النحو السرياني-

1)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص15-16.

2)- المرجع السابق، ص42.

3)- ينظر Belletino Italiano degli studi oriental n06 (1877)، 104-108نقلا عن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص44.

4)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص44.

5)- المرجع نفسه، ص45.

عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها، فللعرب فضل السبق وشرف التقدم إليه،ويرى أنه إن كان هناك تشابه بين اصطلاحات النحو بين العرب مع غيرهم من فلاسفة اليونان فهذا لا يعني مطلقا أن النحو ليس عربيا محضا (فقد كان النحو العربي أشدّ امتناعا من السرياني على تسرب اليونانية إلى أوضاعهما، وكان قبل أن يتخذ العرب التقسيم الثلاثي اليوناني لأقسام الكلام أبدعوا تقسيما ثنائيا موافقا للأصول الجدلية السامية "أصل- فرع- عمدة- فضلى- مبتدأ- خبر")[1]، هذا ويرى أيضا المستشرق الأب فلايش أن النحو أتقن العلوم العربية عروبة ذلك أنه قد انبثق عن العقلية العربية المحضة بغض النظر عن تلك الروابط بين اصطلاحات علم النحو العربي ومنطق أرسطو (وقد أشار في كتابه -المطول في فقه اللّغة العربية- إلى أن القدماء من النحاة لم يعالجوا النحو بعين الفلاسفة)[2].

وخلاصة القول أن جمهور المستشرقين والمؤرخين الغربيين الذين أرادوا أو حاولوا التشكيك في قداسة النحو العربي وأحقية العرب به، لا دليل قاطع لديهم ولا استناد تاريخي أو إثبات علمي يؤكد ما ذهبوا إليه (فالنحو إنما نشأ نشأة عربية محضة على مقتضى الفطرة ثم تدرج في التطور شيئا فشيئا حتى اكتملت أبوابه غير مقتبس أو متأثر بلغة أو ثقافة أخرى لا في نشأته ولا في تطوره)[3].

ولم يكن اختراع هذا العلم بالأمر الهيّن أو السّهل، وفي هذا الصدد يقول أبو عبيدة إن أول من وضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي ثم ميمون الأقرن ثم عنبسة الفيل ثم عبد الله بن أبي إسحاق ثم عيسى بن عمر ثم أبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ففاق من قبله ولم يدركه أحد من بعده، ثم جاء بعد ذلك سيبويه الذي جمع كل العلوم التي استفادها من سابقيه ووضع كتابه (الكتاب) فجاء أحسنَ من أيّ كتابٍ في النحو، إذ يعرف بقرآن النحو .

فالعرب إنما شيدت صرح علم النحو بفضل هؤلاء الأفناذ وعلى أيديهم، فالعرب إذن كانوا للنحو أرسخ قدما وأقدم علما وهذا يؤكد جليا أن النحو علما عربي محض ولا مجال للشك والريب في أمر

1)- L-Massignon, héflexion sur la structure primative de l’analyse grammaticle en arabe 1945 p03 نقلا عن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص46.

2)- Fleish traite de philologie arabe beyrout 1961 p23 نقلا عن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، ص46.

3)- فخر صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، ط1، 1990، ص12-13.

عروبته، فالعرب هم أول من أرسى معالمه ووضع قواعده وسنّ مصطلحاته فهم بحق واضعو علم النحو، فمن غير المنطقي والمعقول أن يكون علماء العربية عيالا على غيرهم فيما يتصل بتنظيم لغتهم فمما لا شك فيه أن واضعه من رجالات عصر الإسلام

خاتمة الفصل الأول:

لقد وضع النحو في الصدر الأول من الإسلام، لأن العرب في الجاهلية لم تكن في حاجة إلى هذا العلم، ذلك أنها كانت تنطق على سجيتها وفطرتها، ولم يكن هناك ما يحمل العرب على النظر فيه لأنهم غنيون عنه يتكلمون عن سليقة جُبلوا بها، دون إعمال فكر أو رعاية قانون فالنحو قديم فيهم، لكن بعد الإسلام تغيرت الأوضاع وفسدت الأسماع وتفشّى اللحن إلى الكلام بمخالطة العرب للأعاجم وللمتعربين، ففسدت بذلك سليقتهم بما ألقي إليها مما يغايرها، وقد خشي أهل العلم منهم أن تضيع سليقتهم اللّغوية ويطول العهد بهذا اللّحن وينغلق القرآن والحديث على الفهم، فوضعوا علم النحو واجتهدوا في استخلاص قوانينه ومبادئه وأسسه العامة، وقد نشأ النحو في العراق (البصرة) وبها نما واتسع وتكامل، ذلك أن البصرة كانت على حدود البادية وملتقى للعرب وغيرهم، وكان أول بلد انتشر فيه اللّحن الموجب لوضع النحو، ثم تدرّج النحو في التطور شيئا فشيئا حتى اكتملت أبوابه واستقامت أحكامه وكان وضعه مبني على أساس من التفكير في استخراج القواعد، للحد من دواعي انتشار اللّحن، وبعد ذلك استحوذ النحو العربي على قدر كبير من اهتمام العلماء وعنايتهم، إذ راحوا يتقصون أثره ويتبعون معالمه ويرقبون أخباره في كل بلد راجين الاستزادة في معرفة أحكامه والكشف عن ظواهره بكل جزئياتها وتفاصيلها، وكان أكثر حرصهم تعلّم النحو ودراسته ووضع قواعد يسهل العودة إليها، إذا أعوزهم بيان أو غمض عليهم تعبير، إذ وجدوا متعة كبيرة في تصفح أخباره واستعلام أحواله وسارعوا في الإقبال عليه، وكان اهتمامهم بأمره عظيما، ويعتبر هذا من أكبر الأسباب المساعدة في نموه وتطوره، ومن أهم العوامل التي رفعت شأنه وأقامت وزنه وحفظت مكانته، لأنه إن صلح النحو صلحت العربية كلها واستقام اللسان واستبان الكلام، وكان الدرس النحوي في بداية أمره مرتبطا بالنص القرآني لغرض حفظه وصونه من اللّحن وفهم معانيه ومستغلق ألفاظه، ولكن سرعان ما ظهرت الحاجة إليه كغرض حيوي لإقامة الكلام وحفظ اللسان بوجه عام وأصبح النحو لا يمكن الاستغناء عنه أو التقليل من قيمته.

وقد تضافرت جهود الباحثين والعلماء لإنمائه وتطويره وقد كللت هذه الجهود بالنجاح وكتب لها التقدم والعرفان سيما يوم أن استقلت عن جملة الأعمال القرآنية، وبذلك أصبح النحو علما مستقلا بذاته لا لكي يخدم غرضا دينيا كما كان في سابق عهده. وانطلاقا من هنا بدأ العلماء والمتخصصون في علوم العربية بصياغة وبلورة القواعد والأسس الفنية الأولى لعلم النحو، إذ سارعوا في شرحه وجمعه وتخريج مسائله، فقد وجد العلماء في النحو ما يحقق أغراضهم ويخدم رغباتهم فأقبلوا عليه يتدارسونه ويكشفون غموضه.

وقد اتسعت موضوعات النحو وعرف أوجّ تطوره وبلغ ذروة مجده في عصر الخليل وسيبويه، فقد عرف النحو بفضل أعمالهما الجليلة قمّة عطائه إذ أصبح موضع عناية واهتمام حتى الأمراء والخلفاء

والعامة من الناس ولم يقتصر على النحاة وأهل العلم فحسب، ولكن لمّا اتصل النحو بالمنطق والفلسفة الكلامية، أخذ في التقهقر والتراجع إذ عرف الضعف إليه سبيلا وتراجعت مكانته بعد أن سيطر المنهج العقلي على جل قوانينه ومبادئه، وبذلك أخذ النحو ينحرف عن طريقه ويغير وجهته الأولى المرسومة له منذ أن وجد، وشيئا فشيئا بدأ يفقد عذوبته وحيويته وقدرته على تأدية وظيفته إذ تحول إلى درس ليس له من سمات النحو واللّغة إلّا المظاهر الشكلية وصار درسا في الجدل يعرض فيه النحاة قدرتهم على التحليل الجدلي العقلي ويتفاخرون فيما بينهم على مقدرتهم في التفلسف النحوي الذي أخرج النحو من كنفه الذي كان فيه إلى كنف غيره غريب عنه، فقد تأثر النحاة العرب بالمنطق ومقولاته، فانتقلت عدوى هذا التفكير ووباؤه إلى النحو، إذ أصبح النحاة يمزجون بين الدراسات اللّغوية النحوية والدراسات المنطقية الميتافيزيقية، مما أدى إلى صعوبة النحو ومشقة تعلمه بعد أن امتزج بالمنطق والفلسفة.

ثم جاء عبد القاهر الجرجاني فلاحظ ما أصاب النحو من بلاء وابتلاء ووجد المحدثين من النحاة لم يزيدوا في أبحاثهم النحوية حرفا ممّا قاله الأقدمون ولا اهتدوا إلى شيء، وآخرون منهم أخذوا النحو كما تركه الأقدمون ومنهم من فصل النحو عن معانيه فأزهق روحه وذهب بنوره، وفريق منهم أعرضوا عن النحو وزهدوا عنه خصوصا لمّا وجدوه مرتبطا بالمنطق، لذا وجه إليهم الجرجاني جل اللوم والعتب ذلك أن من يصد عن تعليم النحو إنما هو صاد عن سبيل الله. لذلك سعى الجرجاني جاهدا لإحياء النحو وبعثه إلى الوجود والعمل على إنارة هديه وسبيله، بعد أن أخمدت نيرانه وتهاون الناس في خدمته وانشغلوا عنه.

وقد استطاع الجرجاني بعد طول عناء وتعب أن يعيد للنحو حياته ويبعثه بروحه ويخفف من جفاف وجفاء الدرس النحوي وينعشه ويكسبه حيويته المفقودة ويجذب إليه الدارسين وما كان هذا ليتحقق له لولا تسلحه بالنقد المنهجي السليم وذا استقصاء دقائق القضايا والظواهر النحوية بكل دقة وموضوعية فقد تمكن الجرجاني في ظل نظريته اللّغوية المسماة بنظرية النظم من أن يبعث بروح النحو، إذ جعل من النحو مرجعيته الأساسية في تشييد نظريته اللّغوية فبفضل الجرجاني عاد النحو إلى سابق عهده وتمكن من التحرر من قيود المنطق والفلسفة، فقد هاجم الجرجاني تلك النظرة المنطقية للغة مبينا أنها السبب في سوء فهم الناس لطبيعة النحو ولوظيفته الأساسية وبذلك تمكن من تحديد الوجهة الصحيحة للنحو بعد أن أخطأ وجهته في زمن كان فيه النحو متأثرا بالمنطق ومقتصرا على توجيه أواخر الكلم بالضبط فقط لا غير، ففي هذه الحقبة كانت العجمة غالبة بغلبة الأعاجم، لذلك وقف العلماء من علم العربية عند ظاهر الكلام ولم يبلغ بهم الحس الفني والذوق الأدبي إلى أن يذوقوا حقيقة النحو ولا أن يدركوا ماهيته وهذا ما اضطر الجرجاني إلى مضاعفة الجهد للكشف عن حقيقة النحو، إذ رسم طريقا جديدا للنحو بحيث تجاوز حدود أواخر الكلم وعلامات الإعراب وبيّن أن للكلام نظما بديعا ومن الضروري إتباع قوانين هذا النظم

قصد الإبانة والإفهام وبذلك تمكن الجرجاني من أن يحيي سبيل البحث النحوي ويحرره من قيود المنطق وبذلك أخذ الحس النحوي ينتعش شيئا فشيئا بعد أن كان فيما مضى متشعبا بالصناعات اللّفظية والحدود الفلسفية.

وبعد أن أزال الجرجاني هذا اللبس والوهم عن حقيقة النحو سارع النحاة إليه للكشف عن أسسه والتعمق في مباحثه ودراسة أساليبه.

فبالنحو يستقيم الكلام ويتحقق المعنى والدلالة وبدونه لا وجود لبلاغة ولا فصاحة فهو الميزان الذي يعتدل به اللسان، لذلك ينبغي إحالة النحو أشرف محل وتعظيم شأنه وتفخيم قدره والتنويه إلى عظيم أمره إذ لا فضل بعدمه ولا قوام لكلام إن هو لم يستقم بأصوله، فلا تمام ولا قوام إلا به فهو القطب الذي عليه المدار والعمود الذي به الاتزان.

ولا تزال عناية المسلمين بهذا الفن قائمة إلى هذا اليوم تدريسا وتحليلا وبحثا وتصنيفا، إذ أودعوه دقائق فكرهم وعميق نظرهم فهو عنوان حضارة هذه الأمة.

الفصل الثانـي

"القواعد الشاذة وأثرها في توجيه النص القرآني"

في مفهوم الشذوذ:

جاء في معجم القاموس الجديد للطلاب تعريف الشذوذ بلَفّه: شَذّ، يشُذّ بضم الشين و يشِذّ بكسرها شذوذاً، إذا انفرد عن الجمهور و ندُر عنهم و خالفهم.

- شَذَّ الرجل عن الجماعة: نَدر عنهم وانفرد[1]، فكل شيء منفرد شَاذٌّ.
- " أشَذَّ فلان: جاء بقول شاذ، أشذَّ الشيء: أبعده و أقصاه.
- الشاذ من الناس خلاف السوي (في علم النفس)"[2]

و الشذوذ مصدر للفعل الثلاثي (شَذَّ) بمعنى انفرد و تشتت و تفرق، قال الشاعر:

يَنْجَلُ شُذَّان الحصى المناجلا قَذْفَ المُرَامِيَ دَاوِلَ المُدَاولاَ*

و الفعل شَذَّ يستعمل لازما قاصرا و يكون مصدره الشّذوذ.

كما يستعمل متعديا و حينئذ يكون مصدره الشَّذُّ، بوزن فَعْل، تقول العرب شَذَّ الشيء شُذُوذا في اللزوم وشذَّه هو في التعدي.

وإلى جانب الفعل ورد مصطلح (شاذ) الذي هو اسم فاعل منه، يقال (ما يدع فلان شاذاً و لا نادا إلا فعله)[3].

و يجمع الشاذ على (شُذَاذٍ) أو (شُذَّان)، جاء في معجم العين (شذاذ الناس متفرقوهم) و لكن ابن فارس ميزبين الصيغتين في الاستعمال:

- فالشذاذ خصَّها بالعقلاء من الناس دون غيرهم، فشذاذ الآفاق هم الغرباء عن القوم. و الشّذان للعقلاء وغيرهم، إذ يمكن أن نقول: شذان الناس، شذان الحصى، شذان الإبل غير أن الأصمعي رفض مصطلح شُذَّان، و قال لا أعرف إلا شاذًّا. و جمع شاذ ←شذاذ و من النحاة من يجمعها على شواذ.

---

1)– القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي ألفبائي، المؤسسة الوطنية للكتاب– الجزائر – ط7 ، 1991 ص 516.

2)– معجم الوسيط باب الشين ص 476.

*)– شُذَّان الحصى= ما تطاير و تهافت منه و تفرق و البيت لرؤية في ديوانه.

3)– حسين عباس الرفاعية، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير للنشر و التوزيع – عمان – ط1 2006 ص 17.

و يتضح لنا جليا من خلال هذه التعريفات المعجمية لمصطلح الشذوذ أنه يستعمل لمعنى التفرقة والتشتت و ليس لمعنى الخطأ و الزّيف، فلو لم يكن في الشذوذ صحة لما حفظ دون القياس عليه.

-اصطلاحا:

يعرف الشذوذ في معناه الاصطلاحي بأنه (الخروج عن القياس و عدم الاتساق مع القاعدة) [1] فهو مخالفة للأحكام الشائعة المطردة و السّير بخلاف القاعدة، فالشاذ من الكلام، ما غُيِّر و حُرِّف عن أصله دون أن يشير إشارة واضحة إلى كنه و سبب الخروج و التغيير، ذلك أن الشَّاذ يحفظ و لا يقاس عليه.

و يذهب البعض للقول إن الشاذ ضرب من اللُّبْسِ ذلك أنك تبحث أو تطلب علة الشذوذ فلا تجدها، و يسعى الكثيرون من أهل العلم للبحث عن علة الشذوذ، و سبب ذلك الخروج ليتثبتوا منه و يطمئنوا إليه.

والشاذ في اللغة يقابله مصطلح الاطراد، الذي يعني التتابع و الاستمرار، فإذا كان الشّذوذ ما فارق ما عليه بقية بابه و انفرد عن ذلك إلى غيره، فإن الاطراد ما كثر استعماله و تداوله على الألسن، فقد جعل أهل العرب ما استمر من الكلام مطردا، و ما تفرق عنه شاذًّا، و المطرد لا يلحقه شك في أصالته و رزانته أما الشاذ فهو الذي حدث الخلط و التناقص في تحديده و توضيح مراده.

إن المفهوم الاصطلاحي للشذوذ لا يكاد يختلف أو يفترق عن معناه اللغوي، إذ هناك تشابه كبير بينهما، فأغلب الدراسات تتعرض لتعريفه اللغوي فحسب، متجاهلة معناه الاصطلاحي لقرب المعنيين من بعضهما البعض، (فالنحاة الأقدمون لم يبينوا بوجه التحديد المقصود بلفظ الشذوذ، إذا لم يخصوه بتعريف جامع مانع يجمع كل خصائصه و يمنع اِشتراكه مع مصطلحات و مفاهيم أخرى، فلم يذكروا إلا أنّه مقابل للاطراد) [2]

و لمَّا غفل النحاة الأوائل عن تقديم معنى محدد للشّذوذ يمنع اشتراكه و اتصاله بمفردات أخرى، أدى هذا إلى التعبير عن معنى الشّذوذ بمفاهيم و مصطلحات عدة، فما هي هذه المصطلحات المتصلة بمفهوم الشذوذ؟ و هل يمكن لها حقا أن تحمل نفس معناه؟

1)محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ط1، 1985 ص 113.

2)سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته و تطوره، ط1 ، ص 37.

-أهم المفاهيم و المصطلحات المتصلة بمصطلح الشذوذ:

لم يعرف مصطلح الشذوذ مفهوما واحدا و لفظا ثابتا، إذ نلاحظ أنه يتناول في كثير من الأحيان بمفاهيم عديدة و مصطلحات مختلفة ذات دلالات واحدة تكاد تكون قريبة منه، و من أمثلة هذه المفردات المتصلة به ما يلي:

1-النَّادرُ:إذ يستعمل الفعل شَذَّ بمعنى نَدَّ أو نَدُرَ، فندرة وجود الحادثة هو مقياس شذوذها، يقول أبو علي الفارسي ندَّت الكلمة إذا شذّت. و من أمثلة ذلك أن ابن خالوية قال: "أسمت الماشية في المرعى فهي سائمة"[1] و لم يقولوا مسامة لأن هذا نادر، فبالرغم من أن اسم الفاعل من أسام هو مُسَام إلا أنهم أعرضوا عنه.

2-الشَّاردُ:جمعه شوارد و هي الكلمات المتفرقات، و يرى السيوطي أنّها تدخل في فلك الشذوذ و تدور في معناه، (و الشوارد أصل التشريد التفريق، فهو أصل من باب الشذوذ)[2].

3-القلّة– قَلَّ: و هي تدخل في مضان الندرة أيضا، و لكن الندرة أقل من القلة، فالنادر ما كان و جوده محدودا جدا، و القلة تحمل معنى الشذوذ أيضا (قالوا: قلَّ الشيء بمعنى ندُرَ، و جاؤوا شذاذا أي قِلالاً)[3]. و قد ورد عن سيبويه قوله: هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب و لا يقاس عليها.

4-المحفوظ:فلما كان الشاذ من غير ما اطرد في كلام العرب و تواتر استعماله حفظ، ذلك أن الشاذ يحفظ و لا يقاس عليه، لأنك تطلب علة الشاذ و سببه فلا تكاد تجدها، يقول المازني (وربَّ حرفٍ هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا و لا تقسه، فإن مجرى بابه خلاف ذلك)[4].

5-ليس بمطرد:فلما كان الشاذ غير الاطراد عرف ب " ليس مطرد" لأنه الشاذ كلام غير شائع و غير متواتر الاستعمال في كلام العرب، و قد جاء في الكتاب قول سيبويه (داران من دار يدور و هذا ليس بمطرد)، و قوله أيضا: هذا باب ما شذ، فأبدل مكان الياء لكراهية التضعيف و ليس بمطرد.

6-القبيح: و هو كل كلام غير مستحسن أو مستحب ويأتي بخلاف الفصيح، يقول الأخفش في حديثه عن جمع رُهُنٌ من رَهْنَ (هي قبيحة لأن فَعلاً) لا يجمع على فُعُلُ إلا قليلا)[5] .

---

1)–حسين عباس الرفايعة، ظاهرة الشذوذ الصرفي، ص29.

2)–المرجع نفسه ص 19.

3)–المرجع نفسه ص 20.

4)–المرجع نفسه ص 20.

5)–المرجع نفسه ص 24.

فمثلا (قَوْلٌ) لا يجمع على قُوُلٌ إنما على أقوال، فجمع (فَعْلٌ) على (فُعُلٌ) مما هو مستقبح في الكلام،و من أمثلة اللفظ القبيح، كلمة أَعْطَاهوني التي عدَّها سيبويه شاذة قبيحة لا يتكلم بها العرب، و كلمة أعطاهوني يقصد بها المتكلم أعطاني هو، فقد مزج بين الفعل و الضمير طلبا للاختصار فوقع في قبح الكلام.

1 -المعدول والمحدود عن البناء:

هو ما جاء على غير قياس و حمل على الشاذ و خالف جمهور النحاة، فالمعدول مثل قولهم " في نسبة أهل ثقيف ـــ ثَقَفِيٌّ، و المحدود عن البناء مثل قولهم في الشأم ـــ شآمٍ" [1] إذ حذفت منهما الياء و هذا على غير القياس.

2 -الضعيف:قول ضعيف بمعنى عليل، و هو كل كلام انحط عن درجة الفصيح يقول الفارابي: إنَّ قولهم تمندل بالمنديل لغة ضعيفة ، منحطة غير شائعة، و الضعيف ما لم يصل حكمه إلى الثبوتِ ذلك أنه قد سمع ممن لا يوثق بعربيته و فصاحته، لذلك عد كلاما ضعيفا شاذا و أدخل في نطاق الشذوذ

ومن المصطلحات الأخرى ذات صلة بمعنى الشذوذ: العيب فقد أطلق الفراء مصطلح العيب على الشذوذ، و اعتبر أن كلمة "فلتفرحوا" عيبا لأنها قليلة الذكر، أما ابن فارس فأطلق عليه مصطلح التحايل إذ يقول بأن الشذوذ ضرب من التحايل لتبرير الخطأ، إلى جانب مصطلح التشتت، التفرد، التفرق، الفساد، المحال، المنكر، العدول، الرديء، و المخالفة... و غيرها مما لا يفسح لنا المجال أن نتتبع كل مفردة بالذكر و الشرح، فقد تعددت وجهات النظر إلى مفهوم الشذوذ و اختلفت، ما أدى إلى ظهور هذا الكم الضخم من المفردات للدلالة عليه، فالشذوذ تصور إجرائي طارئ على سنن التأليف في اللغة العربية ما يفسر هذه الفوضى المصطلحية، زد على ذلك أن هذا المصطلح غير واضح المعالم في أعين الكثيرين، لذلك اِتسم طابعه بالعفوية و لم يتقيد بمبادئ منطقية تضبطه و تتحكم في تحديد معناه و لفظه، فلو وجدت الضبطية و المبدئية العامة في إطلاق المصطلحات على الألفاظ، لكان بالإمكان الاكتفاء بمصطلح واحد لمفهوم الشذوذ يعبر عن نفسه و يغنيها.

3 -وعلى كل فإن هذه المفردات كلها يمكن لها أن تقوم مقام الشذوذ و تحل محله و تخضع لمعناه،و لكن قد يكون ما سمي شاذاً أسلم و أوثق من غيره.

-و يعتبر سيبويه أول من استعمل مصطلح الشاذ في اللغة، إذ ورد هذا المصطلح في كتابه في مو اضع متفرقة و مواطن مختلف، عبّر به عن النصوص اللغوية الخارجة عن قوانين اللغة، و قد تنوع فـبلستخدام هذا

المصطلح، فتارة يورده بمعنى الشاذ و أخرى ب " ليس مطرد" و مرات أخرى بالضعيف أو القليل...، و من أمثلة ذلك قوله (باب ما كان شاذاً ممَّا حفظوا على ألسنتهم و ليس بمطرد)[1].

ثم جاء النحاة من بعده فساروا على نهجه و اتبعوا معالم دربه و أطلقوا مصطلح الشاذ على كل ما خالف قواعد النحو المطردة، ففشا بذلك استعماله و زادت نسبة وروده وإذا كان سيبويه أول من استخدام مصطلح الشاذ في اللغة فإن ابن فارس أول من تطرق لمفهومه الاصطلاحي النحوي، إذ يرى بأنه كل ما فارق ما عليه بقية بابه و انفرد عنه إلى غيره.

فالشذوذ في مفهومه العام و دلالته العميقة هو خروج على ما تربى عليه الذوق و تأسّست عليه ملكة الإنسان اللغوية، فهو إجراء يلحق الصياغة اللغوية لأغراض محددة تقتضيها حكمة اللغة و أبنية العربية و هو لا يقاس على الواقعة اللغوية ذات الصلة بالبنية النحوية، لأنه تغيير و انتهاك لأبدية قوانين اللغة و أنظمتها النحوية.

و الشُّذوذ في الميدان اللغوي و النحوي بوجه الخصوص مجرد مصطلح لا غير، و لا ينم بتاتا عن أي فسادٍ أو خطأ، فكل ما هنالك أنه دون مستوى التعقيد و لا شك في صحته، و إذا نحن لم نقس عليه فهذا لا يعني مطلقا أنه غير فصيح، بل لأنه خارج عمَّا شاع عند العرب، و قد يقع مثل هذا في القرآن الكريم فهل يعدُّ ذلك خطأ أيضا؟.

أسباب الشذوذ:

إن لنا الحق في أن نتسائل عن دواعي حدوث ظاهرة الشذوذ و أسباب الخروج عن القاعدة، هل اللغة عاجزة عن تحقيق الاكتفاء لمواطنيها و مستعمليها حتى اضطرتهم موا قف الحياة لخرق القاعدة؟ ثم ما هي دوافع الشذوذ و أسبابه؟، ما سبب هذا الخرق و لم السّير بخلاف العرفِ؟

لقد حاولنا أن نستفسر عن أسباب وجود الشذوذ في اللغة و عوامل حدوثه، و قد قادتنا جل الاستعلامات و الاستفسارات إلى دلائل و حقائق عدة مفادها أن الشذوذ يقع في اللغة لأسباب مختلفة و متنوعة منها ما يلي:

1-أن النحاة في بادئ جمعهم للغة قاموا بحصر الزمان و المكان لاستنباط القواعد النحوية الأولى، و لكنّهم عندما همّوا بضبط اللغة صادفتهم مشاكل و معيقات، ذلك أن بعضا من أفراد القبائل العربية خالفوا الجماعة. فاختلاف النطق بين أفراد اللهجة الواحدة أمر وارد، و احتمال ظهور التباين اللغوي شيء ممكن لتفاوت الطبيعة البشرية. و لم يكن للنحاة من بُدّ أمامهم سوى تصنيف كلام هؤلاء ضمن أقسام، فقالوا عن بعضها إنه شاذ أو قليل أو نادر (فقد روي أن أعرابيا سأل أبا عمرو بن العلاء بقوله: خَبِّرْني عَمَّا وضَعْتَ مِمَّا سَمَّيْتَهُ

(1)–سيبويه، الكتاب ج 4، ص 481.

عَرَبِيَّة أَيَدْخُلُ فيه كلام العرب كله؟، قال لا، قال له: فكيف تضع فيما خَالَفَتْكَ فيه العرب و هو حجة؟ قال: أعمل على الاكثر و أسمي ما خالفني* لغات)[1].

فانتشار اللغة في مناطق واسعة من شبة الجزيرة العربية و تعدد لغات القبائل و لهجاتها صَعَّبَ من أمر التمسك بمعيار نحوي واحد يجمع كل العرب.

2-في غالب الأحيان يقوم النحاة بتقديم القياس على السَّماع بالرغم من أنَّ السماع هو المصدر الأول لأصول النحو ممّا أدى إلى اعتبار بعض الظواهر اللغوية شاذة، فعندما احتكم النحاة إلى القياس أولا، جاءت بعض المفردات مخالفة لما تداولته العرب، أضف إلى ذلك أن القياس أحيانا يخالف قول العرب لأنه لم يتم فيه حمل غير المنقول على المنقول- المسموع – إنما جاء نتيجة لافتراضات فكرية و منطقية.

3-عدم مراعاة التطور اللغوي في التقعيد:

إن اللغة كائن حي مثلها مثل الإنسان تتعرض للنمو و التطور بفعل الزمن، و بالرغم من أن فترة التقعيد النحوي قد قاربت الثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب، إلا أن هذا لم يكن كافيا لاستقراء كل اللغة العربية، ذلك لأن اللغة لا تبقى ثابتة على حالها بل تطرأ عليها تغيرات في بنيتها و أساليب نطقها، فاللغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور و التغير عبر الأيام، و لما كان الأمر كذلك، كان لزاماً على اللغة أن تعرف مصطلحات و مفردات جديدة، و لما كانت هذه الألفاظ المستحدثة لا تتماشى مع القواعد النحوية الأولى عُدَّت شاذة نادرة، أو يكون الأمر بخلاف ذلك، حيث تظهر على الوجود مفردات لغوية قديمة – جاهلية – و تعرف سبيلا للحياة و البعث من جديد فتعود إلى نظام اللغة ولكن باعتبارها مفردات شاذة، ذلك لأن الجيل الذي ظهرت فيه لا يعرفها و ليس له عهد بها، فيدخلها في نطاق الألفاظ الشاذة.

4-تسرب بقايا من الأدب الشعبي إلى العربية الفصيحة:

يرى بعض الباحثين و المؤرخين أن للعرب قديما نوعين من الأدب هما:

-أدب عربي راقٍ و هو الذي وصل إلينا و الخاص بالبلغاء و الفصحاء.

-أدب شعبي هزلي يستعمل عند المرح و الفكاهة و الدعابة و سرد الحكايات و القصص، يروى بلهجات القبائل و بلغة التخاطب اليومي و الخ اص بعامة الشعب، و هذا الأدب لم يصل إلينا و لم نعرفه لكونه لم يدون و لم يحفظ، فقد أهمله الرواة، لكن حين جمعوا اللغة جمعوا لغة البادية و عامة الشعب، لذلك من الطبيعي أن يتسرب

* لقد دل أبو عمرو على مصطلح الشذوذ بمفهوم المخالفة، و يعتبر أول من اشار إلى هذا المصطلح في المعنى دون اللفظ.

1) حسين عباس الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ص 23

جزء من هذا الأدب الشعبي إلى اللغة الفصيحة أثناء جمعها، و لَمَّا لم يحفَلوا بهذا النوع من اللغة ولم يعجبوا به عدّوه شاذاً نادراً.

5-أن تكون بعض الألفاظ و المفردات دخيلة على اللغة العربية و مستعارة من لغاتٍ أخرى فيكون الكلامُ مستعرباً و ليس بعربي فصيح، و بذلك لا يتماشى مع نظام اللغة و قواعدها.

6-أن النحاة الأوائل حينما حددوا الفترة الزمنية لاستنباط قواعد اللغة ضيقوا نطاقها فحرموها من مادة وفيرة و حكموا بذلك على كل الظواهر اللغوية التي وجدت قبل ذلك التاريخ و بعده بالخطأ و الانحراف عن الصواب اللغوي.

7-أن النحاة في البدايات الأولى لتقعيدهم النحوي لم يسيروا على منهج واحد - خصوصا مدرستي البصرة و الكوفة – إذ وضعت كل واحدة منهما لنفسها مصطلحات نحوية خاصة بها، لذلك لم تكن المصطلحات النحوية ثابتة محددة،فقد اختلفت و تباينت، ما أدَّى إلى اعتبار بعضها شاذة، و لم يقف الأ مر عند اختلاف المصطلحات فحسب بل تعداه إلى الاختلاف كذلك في بعض المسائل النحوية و القواعد العقلية، ما نتج عنه الاضطراب في التقنين و الخلل في الأحكام النحوية، و أدى إلى إقامة بعض الاستثناءات النحوية و من أمثلة ذلك إعمال ما و إهمالها، إذ أجاز أهل الحجاز أن تعمل (ما) عمل ليس بحيث ترفع المبتدأ و تنصب الخبر، أمَّا أهل تميم فرأوا أن يهملوها.

قال سيبويه (... أمَّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمَّا ، هل) أي لا يعملونها في شيء و هو القياس لأن "ما" ليست فعلا و ليست بمقام "ليس" ... أمَّا أهل الحجاز فيشبهونها ب "ليس" كما شبهوها ب "لات" في بعض المواضع)[1] ، و مثل ذلك قوله تعالى (ما هذا بشرًا) في لغة أهل الحجاز لأن (ما) هنا عاملة عمل ليس و (ما هذا بشرٌ) في لغة تميم لأن (ما) مهملة.

8-إن النحاة الأوائل لم يحاولوا مطلقا الفصل بين الشعر و النثر في التقعيد النحوي، عِلمًا أن ما يصلح أن ينطبق على الشعر قد لا يصح على النثر (مثل الضرورة الشعرية، إذ يحق للشاعر ما لا يحق للناثر).

9-تقديس القواعد النحوية الأولى الموضوعة من قِبل النحاة المتقدمين، إذ اعتبرت قانونا حتميا و حكما نهائيا لا يقبل الجدال و المناقشة، و من الضروري احترامها و إتباعها، و إذا كانت هناك دراسات نحوية لا تتناسب مع القواعد النحوية الأولى عدت شاذة و اعتبرت ضعيفة.

1) سيبويه، الكتاب ج1 ص 57.

10-أن النحاة قد اعتمدوا على الشعر كمصدر رئيسي من مصادر الاستشهاد النحوي، إذ أكثروا من اتباع رواته و استنباط الأقيسة منه، فقد حظي الشعر بحصة الأسد من عملية التقعيد النحوي، و بذلك أغفل النحاة بقية المصادر الأخرى و إن التفتوا إليها فتكون التفاتة عرضية سطحية – و هذا جلي في كتاب سيبويه الذي أكثر فيه من الشواهد الشعرية- فقد جعلوا من الشعر الممثل الكلي للغة و ليس جزءا منها، فقد ظنوا أن الشعر يمكنه أن يمثل اللغة تمثيلا كليا شاملا فاستنتجوا منه الأحكام النحوية، لكنهم بعد ذلك اصطدموا بمسائل نحوية كثيرة لا تنطبق عليها أحكامهم، فلجأوا إلى القياس، و لكن هذا الأخير غالبا ما يخذلهم و لا يتماشى مع قواعدهم، فخرج بذلك العديد من المسائل النحوية عن القاعدة و اتسم بكونه شاذًا.

11-لقد أظهرت الدّراسات الحديثة أن النحاة الأوائل غالبا ما كانوا يلجأون إلى اختراع الشواهد اللغوية لتؤكد صحة أرائهم و أحكامهم النحوية، خصوصا أصحاب مدرستي البصرة و الكوفة فلكي يضمنوا تأييد جمهور النحاة و يحققوا النصر لأنفسهم في المناظرات و المجالس النحوية، سعوا إلى الإتيان بمادة لغوية من صنع مخيلتهم، ليخدعوا بها الخصم و يضللوه و ليؤكدوا سلامة موقفهم ورجاحة رأيهم، و ليتخلصوا في المقابل من المأزق الذي وقعوا فيه، إذ لم يجدوا من بُدٍّ و حلٍّ أمامهم سوى هذه الحيلة، و ما جعلهم قادرين على خداع الخصم أنهم أخضعوا بعضاً من هذه المواد اللغوية المخترعة للأحكام النحوية فكانوا يلجأون إلى ملء الثغرات التي تصادفهم في دراساتهم النحوية بالقياس و الافتراض و الحدس وما شابه ذلك من وسائل تعد خارجة من روح البحث الصحيح و عن الاستماع الحقيقي للغة، و من أمثلة هذه الشواهد اللغوية المصطنعة و التي تعد شاذة نادرة لا يقاس عليها، (قول اللاحقي:

حَذِرٌ أُمُورًا لا تُخَافُ وَ آمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدارِ

و زعم بعضهم أن هذا البيت مصنوع، إذ يروى عن اللاحقي أنه قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (فَعِلٌ) فعملت له هذا البيت) [1] ، فاللاحقي يقر بصريح العبارة أن هذا البيت مصطنع وليس مما سمع عن العرب، و بالرغم من ذلك فإنه بقي في أغلب الكتب النحوية، إذ نراه حاضرا مع د محمد عيد ضمن كتابه الرواية و الاستشهاد باللغة.

و إذا كان بعض النحاة قد تهربوا من المآزق النحوية التي كانوا يقعون فيها بابتكار و اختراع شواهد لغوية، فإن البعض منهم لجأ إلى تحريف النصوص و الشواهد اللغوية المسموعة عن أهل العرب بصورة تجعلها تتوافق مع آرائهم و أحكامهم النحوية ثم نسبوه إلى ال ثقاة و الفصحاء من الرواة، ليبعدوا الشبهات عن أنفسهم، مثلما فعل حماد الرواية الذي عُرِفَ بحماد الكذّاب، و كلتا هاتين الحيلتين – الاختراع و التحريف – تضران باللغة و تحطان من قيمتها و قدرها، و تعتبران سببا من أسباب ظهور الشذوذ في اللغة.

1)سيبويه، الكتاب ج1 ص 113 (في الهامش و ليس في متن الصفحة).

أقسام الشاذ:

لما جمعت اللغة و أرسيت قواعدها و أحكم نظامها، و جد النحاة أنفسهم أمام معضلة ذلك أن بعض مفردات اللغة لم يكن ممكنا إخضاعها لمبدأ القياس، إذ لم يكن من السهل على النحاة وضع مقاييس لكل مفردات اللغة. فهناك قسم من كلام العرب شائع مطرد و قسم آخر اختلف النحاة فيه، و اضطربوا في تصنيفه، لأنه لم يتفق مع ما نصّت عليه قواعد اللغة، لذلك جاء اتفاق النحاة الأوائل على اعتبار أنّ ما أطرد و اشتهر و كثر تداوله على الألسن هو المقيس، و ما ندر و اختلف فيه هو الشاذ، و الشاذ بدوره صنّف و قسم إلى عدّة أقسام، و لعل أول محاولة لدراسة أقسام الشاذ، كانت تلك المحاولة التي قام بها ابن السراج ضمن كتابه (الأصول في النحو)، فقد كان له شرف السبق و التقدم في تصنيف الشاذ في اللغة و كان ذلك إلى ثلاثة أقسام هي:

1-شاذ في الاستعمال مطرد في القياس.

2-مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.

3-شاذ في الاستعمال و القياس معًا.

وقد اكتفى ابن السراج بذكر أقسام الشاذ دون تفسير واضح، وشرح وافٍ لها، فلم ترق دراسته في باب الشاذ إلى مستوى الشرح و التعليل و الاستقصاء، إذ اقتصر بحثه على الجانب النظري، معرضا عن جانبه التطبيقي، لذلك جاءت دراسته ناقصة قاصرة، و لعل الدراسة التي قام بها تلميذه ابن جني أسلم و أوفر حظا، ذلك لأن هذا الأخير قد أفاد من معلمه و زاد عليه، إذ قسم كلام العرب من حيث الاطراد و الشذوذ إلى أربعة أقسام، و كل قسم أفرده بالشرح و التفسير و تقديم الأمثلة. فقد أسهب في البيان و التوضيح وأطال في الشرح، كما حاول التوفيق بين الجانبين النظري و التطبيقي للشذوذ و جاءت تصنيفاته لأقسام الشذوذ على النّحو التالي:

1-مطرد في الاستعمال و القياس معًا: و هو الكلام العربي المتفق مع قواعد اللغة و أحكام النحو و يسير بمقتضاها و لا يناقضها مثل قولنا: دخل علي، نجح المجد، رأيت زيدًا... و غيرها من الأمثلة المتداولة و الشائعة على الألسن، فهذا القسم يتماشى مع قواعد التركيب النحوي للجملة العربية وذلك هو المطلوب و الغاية المرجوة.

2-مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: هو الكلام الذي يتماشى مع القياس اللغوي الذي وضعه النحاة الأوائل و يتفق مع قواعد النحو و أحكام اللغة العربية، و لكنه ليس بمطرد في الاستعمال، إذ لا يكثر تداوله و تواتره على الألسن، و من أمثلة ذلك، الفعل الماضي مِنْ (يَدَعُ) غير مستعمل فلا يقالُ (وَدَعَ).

وكان من المفروض أن يكون للفع ل ودع، ماضٍ و مضارع و أمر، للدلالة على أزمنة حدوث الفعل إذ يقال: وَدَعَ (في الماضي) يَدَعُ (في المضارع)، دَعْ (في الأمر)، و على الرغم من أنّ القياس الصرفي يسمح بذلك إلا أنه تم الاستغناء عن وَدَعَ، و أُحِلَّ محله بالفعل (تَرَكَ) فالعرب لا تستخدم الفعل (وَدَعَ) و أعرضت عنه بالفعل (ترك) فأصبح الفعل وَدَعَ شاذًا في الاستعمال، فلما لم يطرد الفعل ودع في الاستعمال ولم تحفل به العرب و هاجره أغلب البلغاء و الفصحاء، امتنع استعماله لعدم اطراده على الأسماع، فالعرب تميل إلى السير على المسموع حتى و إن كان بخلاف القياس لأنها ترى أن السماع أولى من القياس، يقول ابن جني (إن كان الشيء شاذًّا في السّماع مطردا في القياس تَرَكْتُ ما تَرَكَتْهُ العرب و جَرَيْتُ في نظيره على الواجب من أمثاله ومن ذلك امتناعك عن (ودع) لأنهم لم يقولوها، ولا ضرر عليك أن تستعمل نظيره)[1].

3-مطرد في الاستعمال شاذ في القياس: وهو الكلام الذي يكثر تداوله و استعماله عند العرب و لكنه يكون بخلاف القياس و القاعدة النحوية، مثل: أَخْوَص الرِّمْثَ *، استوق الجمل (شُبِّهَ بالناقة) و استصوب الأمر فالأصح في استصوب مثلا، أن نقول استصابَ الأمر و ليس استصوب لأن القياس يقول (إذا تحركت الواو أو الياء بعد حرف صحيح ساكن في (أَفْعَلَ) و (اسْتَفْعَلَ) تنقل حركتهما إلى السّاكن قبلهما وتقلبان أَلِفا)[2].

و من أمثلة عن ذلك أيضا: استحوذ، فقياسه الصحيح أن يقال استحاذ، كاستقام و استشار و استعار و استعاد... و غيرها، و لكنه جاء على الأصل – استحوذ – فاستعملته العرب و لو كان بخلاف القاعدة، فهذه الكلمة قد استقاها النحاة من استقراء كلام العرب قديما، كما أنها وردت في نص الذكر الحكيم في قوله تعالى

(استحوذ عليهم الشيطان)[3] و بالرغم من أنها مخالفة للقياس وشاذة، إلا انه لا بد من قبولها، لأن العرب نطقت بها و اطرد في لسانها، و في هذا القسم من أقسام الشاذ ينبغي اتباع السماع و السَّير بمقتضاه و احتذاء العرب فيه، فالمسموع من هذا النوع قوي في معناه صحيح في مبناه.

4-الشاذ في الاستعمال و القياس معًا": و هو المخالف للقياس و السماع معًا، بحيث يَرِدُ الكلام على وجه يخالف القاعدة النحوية و المسموع على حدّ السواء كدخول (أل) التعريف على الفعل، و هذا القسم مستقبح في نظر النحاة، لا يقيمون له وزنا ولا يجيزون لأحد أن يقيس عليه أو ينسج على منواله، فهذا النوع من الكلام يُرَدُّ ولا يقبل مثل قول الشاعر:

---

1) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص ج1، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دت، ص 99 .

*الرِّمث شجرة ترعاه الإبل و الخوص أن يبدو ورقه ناعما رطبا.

2)– دوكوري ماسيري، نظرية الإطراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين، موقع doukmas@yahoo.fr

3)– المجادلة /19

يَقُولُ الخَنَى و أَغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إلَى رَبِّنَا صون الحمار **الـ**يُجَدَّعُ* .

إذ نلاحظ في الهيت دخول الألف و اللام التي للتعريف على الفعل المضارع (يُجْدَعُ) ، فمثل هذا الكلام يطرح و لا يحفل به و لا يقاس عليه، ذلك لأن الأفعال لم توضع لتعرّف أو تخصص فالتعريف إنما هو من نصيب الأسماء فقط، و هذا الكلام إن قُبِلَ به و استعمل فسيستعمل في الشعر فقط نظرا للضرورة الشعرية الممنوحة للشاعر بخلاف الناثر، فهذا القسم الأخير لا يرضاه لا الاستعمال اللغوي و لا القياس العربي، إذ يعد أضعف الأنواع و أدناها، يقول ابن جني (... و كل دلك شاذ في القياس و الاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه ولا رَدُّ غيره إليه، و لا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية) [1] ، و يتضح لنا من كل ما سبق أن الشاذ ليس كله على وتيرة و مستوى واحد، فمنه ما يرفض و منه ما يقبل حتى و إن لم يكن خاضعا للقياس، فالشذوذ نوعان:

أ-شذوذ مقبول: يأتي بخلاف القياس و القاعدة النحوية و لكنه مقبول لدى البلغاء و الفصحاء مثل الضرورة الشعرية، إذ يمكن للشاعر خرق القواعد النحوية لتحقيق قيمة فنية لبناء الكلام، مثل قول الشاعر:

نَحْنُ الذون صَبَّحُوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا.

فالذون ←أصلها الذين، و قد جاءت بالواو خلافا للقاعدة النحوية و لكنها مع ذلك مقبولة عند النحاة.

و ليس الشذوذ الوارد في لغة الشعر و حده الشذوذ المقبول بل حتى كلام العرب الشاذ، منه ما هو مقبول مثل: هذا جُحْرُ ضَبِّ خرِبٍ، فقد شاع بين الناس جَرّ كلمة خربٍ بالرغم من أن محلها الرفع لأنها صفة للج حر، و الصفة كما هو معلوم تتبع الموصوف (و هذه هي القاعدة النحوية) و لكن في هذا المثال فإن كلمة خربٍ جاءت مخالفة للقاعدة و القياس لكن لمَّا أطردت على الأسماع و تداولها العرب بالجر، تناولها آخر عن أول بالجر و عُدَّتْ غلطاً[**] من العرب لا يختلفون فيه و لا عنده ذلك انه شاذ مقبول و لكنه لا يحمل عليه غيره.

ب-شاذ مردود: الشاذ الذي يأتي بخلاف القياس و الأحكام النحوية التي وضعها النحاة الأوائل، و لا يقبله البلغاء و الفصحاء، لأن عربيته لم تثبت قطعا، كما أن قائلها مجهول أو يكون قد سُمِعَ ممن لا توثق عربيته، و يدخل ضمن هذا النوع، القسم الرابع – الأخير- من أقسام الشذوذ و الاطراد، فلما كان هذا النوع من الشذوذ مخالفا لقوانين اللغة خارجًا عنها أُبْعِدَ عن نظامها و أبنيتها.

---

*)- الجدع: القطع، و حمار مجدع مقطوع الأذن

**)– قلنا غلط و لم نقل خطأ لأن الخطأ يمكن تصحيحه بخلاف الغلط.

1)– محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص504، وينظر ابن جني، الخصائص ج1، ص99.

و لكي نحكم على قول عربي أو نص لغوي بأنه شاذ، لابد من تحقق عدة شروط أهمها ما يلي:

1- أن يكون مخالفا للأصول النحوية التي وضعها النحاة المتقدمون لتقنين اللغة و ضبط قواعدها النحوية.

2-أن يُسمع ممن ترضى عربيته، فإذا روي الكلام الشاذ من أفواه ال ثقاة و الفصحاء من العرب قُبِلَ الكلام و أُدْخِلَ ضمن دائرة اللغة و نطاقها، بغض النظر عن كونه شاذا، مخالفا لأقيستها النحوية، و لكن إذا ما روي ممن لا يوثق بفصاحته و بلاغته أخرج عن نظام اللغة و قُدِحَ في أصالته و فصاحته.

3-أن يثبت في رواية صحيحة بحيث يعرف صاحبه (قائله) فإذا كان مجهول القائل رُدَّ الكلام و أُعترض عليه، يقول ابن السراج (... متى سمعت حرفا أو كلاما مخالفا لا شك في مخالفته لهذه الأصول، فأعلم انه شُذَّ، فإن كان سُمِعَ ممن تُرضَى عربيته فلابد من أن يكون قد حاول به مذهبا، أو نحا نحوا من الوجوه...)[1].

أمّا تحديد الموضع الشاذ في الكلام فيتحقق من خلال ما يلي:

1-الحسّ اللغوي و الذوق الفني لدى المتلقي، فبفضل الملكة اللسانية للمستمع و مقدرته اللغوية يمكنه أن يحدد بسهولة و بديهة تامة مواضع الشذوذ في الكلام، فالحس اللغوي يعد معيارا مساعدا على اقتفاء أثر الشاذ في الكلام.

2-المعرفة التامة و الشمولية بقواعد اللغة و أقيسة العربية، فـإذا ما وجد كلام خارج عن نطاق القواعد النحوية و القياس، أُعْتبر شاذا منحرفا عن معيار اللغة.

3-معرفة نظام اللغة و أبنيتها النحوية.

4-معرفة طبيعة الأداء التركيبي اللغوي للجمل (كيف يتم بناء الجمل في الكلام؟) فإذا ما كان المرء قادرا على إدراك طرق التركيب اللغوي، كان بإمكانه تحديد التركيب المخالف للأقيسة و القواعد النحوية التي تعد تراكيب شاذة.

5-إدراك حقيقة اللغة و أسرار العربية و تفقه النحو.

6-الابتعاد قدر الإمكان عن القراءة السطحية الهامشية للنصوص اللغوية و محاولة قراءتها قراءة استبطانيه عميقة تكشف عن الظواهر الشاذة في النص.

فالشذوذ إنما هو عدول حاد عن الطريق المعتاد وخروج عن المألوف و ما يقتضيه ظاهر اللغة،

1 حسين عباس الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص 66.

والمتلقي لن يتمكن بسهولة من تحديد الموضع الشّاذ من المطرد في اللغة، إلا إذا كان ملما و لو بجزء يسير من هذه الجوانب المساعدة في تحديد الشّاذ في اللغة، ذلك لأنها المسعى الوحيد القادر على الوقوف على المواضع الشاذة.

قوانين الاطراد و الشذوذ:

بعد أن انتهى ابن جني من بيان أقسام الاطراد و الشذوذ عَرُج إلى وضع بعض القوانين الخاصة بهما والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1-إذا كان الكلام مطردا في الاستعمال كثير التداول و الدوران على ألسنة العرب و لكنّه شاذ مخالف للقياس و القاعدة النحوية، فمن الضروري اتباع هذا السماع المطرد، شرط عدم اتخاذ ه أصلا يقاس عليه غيره، فمثلا في (استحوذ) و (استصوب)، بالرغم من كونها مخالفين للقياس إلا أنهما استعملا كذلك و تداولا آخر عن أول، و لكن لا يمكن مطلقا تجاوز ما ورد بهذا السمع فيهما إلى غيرهما، فأنت لا تقول في استقام ←استقو م ولا في استساغ ←استسوغ ولا في استعار← استعوَر ذلك لأنك لم تسمع شيئا من ذلك عن العرب.

2- و إذا كان الكلام شاذا نادرا في الاستعمال و السماع و لكنه مطرد في القياس متماشيا مع قواعد اللغة و أحكام النحو، سِرْت في ذلك على ما سَارت عليه العرب و جَرَيْتَ مَجْرَاهُمْ ووَقَفْت ض على مَا وَقَفُوا عنده، فلمَّا اِمتنعت العرب مثلا عن استعمال الفعل (وَدَعَ) في الماضي، كان لزاما عليك أن تتبع مجرى هذا الكلام و تقتفي أثره لأنه سمع عن العرب، و لكن لا ضرر عليك أن تستعمل نظيره –ترك- فما ذو معنى واحدٍ.

3-أما إذا كان الكلام شاذا في القياس و السماع معّا، بحيث يخالف قواعد اللغة و لا يكثر تداوله و تواتره عند العرب، وجب عليك هجرانه إذ لا يحسن استعماله و لا صياغة القياس عليه، فهذا النوع من الكلام مردود مرفوض عند النحاة، لذا وُجب عليك مخالفته جميعا، و لا يحق لك بأي حال من الأحوال أن تخالف ما اتفقت واجتمعت عليه العرب، فإن حدث و خالفت قوانين العرب كان كلامك ضربا من الخطأ و نوعا من التعسف و كنت غير مصيب و لا محق في كلامك، إذ لن تحصل من ورائه أي فائدة مرجوة، و كان ذلك مجرد عبث منك لا يوصل إلى شيء لانحرافك عن أهلك.

فإذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلة موجبة للترك، وجب عليك اتباع العرب فليس كل الكلام يجوز القياس عليه، فلن يتمكن أيُّ عربي من صياغة المبادئ و الأسس اللغوية للغته العربية إذ خالف شريعة أهله، ففصاحة الكلام و بلاغته إنما تتحقق فقط باتباع كلام العرب و احتذاء طرق أدائهم اللغوي و اتخاذ ما سُمِعَ عنهم مصدرًا أساسيا يعتمد عليه.

تفسيرات القدامى للشذوذ:

لما كان الشذوذ خروجا عن القاعدة و مخالفة للقياس و الكلام الشائع المطرد، لزم هذا أن يلفت الانتباه و يشد إليه الأبصار، ذلك لأنه مما ندر و قل، فأنت لا تسأل أو تستفسر فيما جاء على أصله متماشيا مع القياس، فذلك هو المطلوب، إنما تسأل عمَّا خرج و خالف بابه و قياسه و تستعلم لمَ صار على هذا النحو؟

و قد اهتم النحاة الأوائل بتفسير ظواهر الشذوذ و بيان علله فبحثوا عن الأسباب المؤدية للخروج عن أنظمة النحو و قواعد اللغة، وقفوا على دوافع مفارقة القياس و الاستعمال . ولعل تلك المحاولات التي قام بها سيبويه و أستاذه الخليل من أولى المحاولات في تفسير الشذوذ و تعليل أسبابه، إذ دعوا إلى تفسير ما يأتي مخالفا للأصل غايرا لأبواب النحو " فليس كل حرف يحذف منه شيء أو يثبت نحويك أو يكن مما هو مقبول إذ يجب عليك أن تقف عند هذه الأشياء ثم تفسر"[1] فلا ينبغي الإشارة إلى مواطن الشذوذن فحسب بل لابد من تفسيره و بيان علله أيضا، فالاقتصار على تحديد الكلام الشاذ دون دراسته و بيان شذوذه أمر لا يجدي نفعا ولا تحصل من ورائه أي فائدة، إذ من الضروري تقديم أجوبة شافية مقنعة للظواهر الشاذة في اللغة، لتطمئن إليه القلوب و تستسيغه العقول، فلما كان الشيء لا يخرج عن بابه إلا لعلة موجبة، و جب هذا أن يدفع بالنحاة إلى إيجاد أسباب ذلك الخروج و توضيحه.

فالكلام له أصل يلزمه و نحو يطرد به، فإذا ما خالف هذا الأصل و النحو لزم ذلك البحث عن علة خروجه و انفراده عن جمهوره.

و قد اعتمد النحاة المتقدمون في تفسير الظواهر اللغوية الشاذة و تعليلها على عدة أسباب ما يلي:

1-التعليل بالميول للخفة و العدول عن الثقل: لما كانت النفس البشرية تميل إلى طلب الخفة هروبا و عدولا عن الثقل و الاستثقال، كانت الخفة و الثقل من أهم الأسباب المؤدية لظهور الشاذ في اللغة، فقد روي عن سيبويه قوله: سألت الخليل عن قولهم: كَمْ جذْعِ بيتك مَبْنيٌّ؟ فقال: القياس النصب – نصب كلمة جِذْعَ لأنّه تمييز ل (كم) الاستفهامية – و لكن الذين جروها فإنهم أرادوا معنى= كَمْ (مِنْ) جذعٍ و لكنهم حذفوها تخفيفا على اللسان، فقد حذفوا حرف الجر (مِنْ) طلباً للاختصار في الكلام ولكنهم مع ذلك أبقوا على كلمة جذع مجرورة و كان الأولى بعد ذلك الحذف نصبها، و من أمثلة ذلك أيضا قولهم: لقيته أَمسِ و الأصح لقيته بالأمس، إذ حذفوا كذلك حرف الجر (الباء) و الألف و اللام طلبا للخفة و الاختصار، فإضمار الجار بالمجرور كان عند العرب القدامى بمنزلة الحرف الواحد، لذلك أسقطوا الجار مع إبقاء الاسم مجرورا، و يعتبر ذلك شذوذا و خروجا عن المعتاد، و يعلل سببه بطلب الخفة و الهروب من الثقل في الكلام.

---

1) سيبويه، الكتاب ج1 ص 266.

و مثال ذلك أيضا قولهم: (سِتُّ) و إنما أصلها (سدس)، و مثله أيضا في طائي فالقياس أن يقولوا طيئي، و لكن لما كانت الألف اخف نطقا على اللسان من الياء مالوا إلى الشذوذ في طائي طلبا للخفة و فرارا من الثقل .

و يتفق كل من الفرّاء و الزجاجي و ابن المبرد و ابن السراج أنّ الميول للخفة و العدول عن الثقل من أكثر الأسباب التي أدت بالعرب إلى حذف بعض الحروف، فهناك بعض الكلمات تَرِدُ بخلاف القياس هربا من اللبس مرة و تجنب الاستثقال مرة أخرى، و إسقاط بعض الحروف في اللغة قد يجوز في غالب الأحيان كأن تقول (خُذْ) أو (كُلْ) و أصله (أُؤْخُذْ) و (أُؤْكُل) و لكن لما اجتمعت الهمزتان كرهوا ذلك، فحذفت فاء الفعل- و هي الهمزة التي كانت في أَخَذَ و أَكَلَ. و إنما حذفوها لاجتماع ما يستثقلون، فإسقاط بعض الحروف من أواخر الحكم أو أوائلها إنما جاء طلبا للاستخفاف و ابتعادا عن الثقل، ونظير هذا المثال أيضا قولهم (إِسْتَحَيْتُ) و التي أصلها و قياسها (استحييت) إذ حذفت الياء استثقالا كذلك.

فطلب الخفة و العدول عن الثقل من الركائز الأساسية التي اعتمد عليها النحاة الأوائل في تفسير ما شذ عن القواعد النحوية و خالف القياس.

2-التعليل بكثرة الدوران:

إنّ المتكلم يميل بطبعه إلى التخفيف في كلامه و التقليل من الجهد الذي يبذله ليبلغ غرضه و يوصل رسالته فيقوم بلا شعور منه على حذف بعض الحروف أو تغيير في المادة اللغوية أو دمج بعض الكلمات مع بعضها البعض، لأنه اعتاد عليها و ألفها و كثر استعماله لها، فرأى انه لا حرج عليه من إدماج بعضها أو تغييرها أو حذفها، لأن المستمع لا محالة سيفهمه، نظرا لكثرة دورانها و تداولها على الألسن فالكلمات التي يشيع استعمالها و يكثر دورانها أكثر عرضة للتغير من غيرها " فكثرة الاستعمال تبلي الألفاظ في معناها و تجعلها عرضة لقص أطرافها"[1].

و التغيير الذي يطرأ على الكلمات و المفردات - سواء بالدمج أو الحذف أو الإدغام - لكثرة استعمالها و دورانها يظهر المادة اللغوية بمظهر الشاذ، ذلك لأن هذه المفردات قد خالفت القياس و انحرفت عن أصل الكلام.

و يعتبر أبو عمر بن العلاء من أوائل النحاة الذين فسروا أسباب الشذوذ في اللغة بكثرة الاستعمال و الدوران، حيث قال عنه سيبويه (كان أبو عمرو يقول: هذه هندُ بنت عبد الله،... فلما كثر التنوين فيكلامهم

1) عطية محمد عطية عبد الله، الشاذ في النحو و الصرف،2008، ص40.

حذفوه)[1] فكان الأصح أن تقول العرب هذه هندٌ بتنوين الاسم، فكل اسم غالب وصف ب ابن أو كنية أو أم أو أب أو بنت...كان القياس أن يثبت التنوين فيه، و لكنّهم حذفوه لأنه كثر في كلامه م و من ذلك أيضا قولهم: لدُ الصلاة و القياس أن يقولوا لَدُنِ[*] ، و بكيته و القياس أن يقولوا: بكيت عليه فحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال.

و يرى أبو علي الفارسي أن كثرة التداول و الاستعمال جعل العرب يغيرون كثيرا من كلامهم فيحذفون من كلامهم فيحذفون و يدغمون و يسقطون أحرفا رأوا أنه لا جد وى من ذكرها فبوجودها أو عدمها لن يختل المعنى، إذ يقرّ أنهم استحبوا التغيير لمّا كثر الكلام، و ضرب لذلك مثلا بقولهم: (وَيْلُمَّه) و الأصل أن يقولوا (وَيْلٌ لِأُمَة) و يرى بأن أسماء الأعلام أكثر عرضة للتغير من غيرها لكثرة تداولها على الألسن.

و ذهب ابن السّراج بقوله (لا أدْر، و لم يَكُ و لم أبَلْ ... إنَّما حذفت لكثرة استعمالهم لها في كلامهم، وإنَّما كثر استعمالهم لهذه الأحرف للحاجة إلى معانيها كثيرا، لأنَّ لا أَدْرِ أصل في الجه الات و يَكُ عبارة عن الزمان و لَمْ أُبَلْ مستعملة فيما لا يكترث به، و هذه الأحوال تكثر، فيجب أن تكثر كذلك الألفاظ التي تدل عليها)[2] و لما كثر استعمالها و تداولها مالوا إلى حذف بعض حروفها وتغيير بعضها ومن ذلك أيضا قولهم: ألاتا؟ فيرد الآخر مجيبا: بلى فا؟ و المقصود من هنا أن يسأل أحد صديقه مثلا: ألا نقرأ، ألا تنام...؟ فيرد مجيبا: بلى سأفعل ! وحذفوها لكثرة استعمالها. و ما شَجَّعهم على حذف بعض المفردات أو تغييرها هو شهرة مكانها، و أنّه صار معلما لها لاستفاضة و كثرة استعمالها.

3-التعليل بأمن اللُّبْسِ:

لقد كان الخوف من الوقوع في اللبس من دوافع خروج بعض النصوص اللغوية عن أصول اللغة و مبادئ النحو، و الأمر الذي وقف عائق، أمام تطبيق القاعدة و حال دون تحقيق أقيسة النحو، إذ رأى النحاة الأوائل ضرورة تحقيق المعنى و الابتعاد قدر الإمكان عن مظاهر اللبس و الإخلال بالدلالة.

و النحاة أثناء حرصهم على تقصي جانب الدلالة وجدوا أنفسهم قد عدلوا ببعض المفردات عن مبدأ القياس فخالفت بذلك قواعد النحو وشذت عن نظام اللغة، و من أمثلة ذلك قولهم: بَحْرَانيٌّ في النسبة إلى البحرين، و كان الأولى أن يقولوا بَحْرِي، و لكن لو قلت في النسبة إلى البحرين بحري لإلتبس المعنى، و لم

---

1)–سيبويه، الكتاب ج 3 ص 504

*لدن= يقال امرأة لَدْنه =بمعنى ناعمة و فلان لَدُنٌ = أي حسنت أخلاقه و لانت

2)– ابن السراج، الأصول في النحو ج3 ص 343

يُدْرَ هل النسبة إلى البحرين وضعت أم إلى البحر؟ لذلك خالفوا القياس و زادوا ألفًا و نونا إلى البحرين في النسبة، للتفريق بينهما.

و من ذلك أيضا: إذا نُسِبتْ إلى مدينة الرسول (ص) قلت مَدَنِيٌّ، أمَّا مدينة المنصور قلت: مَدِينيٌّ، أمَّا من ينسب إلى مدينة كسرى يقال له: مدائني فقد ميزوا بينها للتوضيح و أمن اللبس، كما فعلوا ذلك أيضا في جمعهم (العيد) على أعياد، و كان أصل الياء فيه – الواو- لأنه من عاد يعود وأصلها عِوْدٌ، فكان الأولى في الجمع أن يقولوا عود، لكن قلبت الواو ياءً لسكونها و انكسار ما قبلها و قيل في الجمع أعياد مخافة أن تلتبس بجمع (العود).

فقد سعى بعض النحاة جاهدين إلى أمن اللبس و تحقيق فائدة للكلام فخرجت بذلك بعض المفردات عن القياس، فصارت شاذة مخالفة لأصول النحو، وإنما جاءت كذلك، لأن تطبيقها أحيانا وفق مبادئ النحو يؤدي إلى التباس صيغة بأخرى أو معنى بآخر، لذا رأوا أن تشذ عن القياس أولى من أن يلتبس المعنى.

فخوف التباس المعنى يبيح الخروج عن القاعدة، فالمراد من اللفظ الدلالة على المعنى و من أجل ذلك رأوا أنه لا ضرر إذا خالفت بعض المفردات أقيسة النحو أو شذت عن نظائرها ما دام أنها تسعى لتحقيق الدلالة.

وإذا كان بعض النحاة قد حالفهم الحظ فـي تفسير دواعي الخروج عن القاعدة و إيجاد دوافع لذلك الخروج، فإن البعض منهم قد خرست ألسنتهم و عميت أبصارهم، إذ لم يجدوا ما يتشبثون به ليفسروا أسباب الشذوذ، (فإن نحن ننتظر منهم أن يناقشوا مسائل الشذوذ و إذ بنا نتفاجأ بتلك التعليلات الطارئة و التفسيرات السطحية فلا نظفر إلا بالنّزر اليسير) [1]، ومنهم من يتهرب كلية من تقديم تعليل أو تفسير لظاهرة الشذوذ، ويذهب بالقول إلى أنها أشياء تحفظ و لا يقاس عليها، مثلما فعلت الكوفة التي توسعت في القياس، و كادت تلغي حقيقة الشذوذ جملة و تفصيلا، إذ أباحت النسج على كل ما جاء و اتفق من كلام العرب حتى و لو كان قليلا نادرا، فلما عجزت عن تقديم تعليل لأسباب الشذوذ، رأت الإعراض عنه أولى من العناية به، و نفس الموقف نجده أيضا عند ابن فارس، فلما عجز عن تفسير مظاهر الشذوذ ذهب بالقول إلى " أن تفسيرات من سبقوه لا تعدو أن تكون مجرد ضرب من الإمكان غير المقنع" [2]، و منهم من يعرض مواطن الشذوذ فقط دون تفسير لها أو شرح لعللها، فعندما تصادفه عقبة الشرح و التفسير يلوذ بالصمت و يعرض المفردة الشاذة دون تفسير لها،

1) حسين عباس الرفاعية، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، 65.
2) المرجع نفسه، ص 67–68.

ويشير فقط إلى كونها نوادر تحفظ، و إذا ما حاول الشرح، فإنه يقوم فقط بإطلاق أحكام عامة دون تفصيل لها أو تعليل.

وابن قتيبة كذلك حاول تقديم تفسير لأسباب الشذوذ و بيان علله، ولكنه لم يحظ بفرصة التوفيق في ذلك، إذ جاءت أغلب محاولاته هشة رثة لا دعائم لها و لا أساس قويم، فهي تفسيرات غير مقنعة لا تستند إلى دعائم علمية أو حجج منطقية (فمع كل محاولاته لتفسير الشذوذ إلا أنه لم يخرج عن منهج من سبقه في تناول ظاهرة الشذوذ و مسائله بالتفسير)[1].

أما البعض الآخر من النحاة فيرون أنه لا هدف مطلقا من معرفة ماهية الشذوذ و علله، لكونه مخالفا للقياس نادر الاستعمال، إذ رأوا أن الغرض من تدوين اللغة و وضع قواعد النحو إنما ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها و يستوي من ليس بفصيح بمن هو فصيح.

فصعوبة إخضاع بعض مفردات اللغة لقواعد النحو و لأ قيسة العربية جعل البعض من النحاة يتهرب من مسألة إيجاد تفسير و تعليل لمظاهر الشذوذ في اللغة و لا يحفل بها أو يلتفت إليها، فهذا هو موقف البعض من النحاة القدامى فما هو الحل مع أمثالهم المحدثين؟.

تفسيرات المحدثين للشذوذ:

لقد تناول بعض اللغويين والنحاة المحدثين ظاهرة الشذوذ بالشرح والتفسير، وحاولوا الكشف عن حقيقته وماهيته وأسباب ذلك الخروج والخرق غير المعهود، وقد جاءت تفسيراتهم متباينة مختلفة لاختلاف وجهات نظرهم وميادين تخصصهم، إذ سارت تفسيراتهم على أربعة أوجه وفرق وهي كما يلي:

1-الفريق الأول:

جارى القدماء فيما جمعوه و فَسَّروه دون أن يكون لهم رأي بيّن و موقف واضح يخصهم، إذ اكتفوا بما جاء به النحاة الأوائل ولم يزيدوا عليه شيئا يعكس رؤاهم و أفكارهم، فهذا الفريق اعتمد على سابقيه ولم يكلّف نفسه عناء البحث و التنقيب.

وفي مقدمة هؤلاء الدكتور علي عبد الواحد وافي الذي وافق المتقدمين في كل ما قالوه و ذهبوا إليه، و قد استند في تفسيره للشذوذ على المجال اللهجي، إذ يرى بأنّ لغة قريش قد تغلبت على غيرها من اللغات و اللهجات، ولكنها لمّا احتاجت إلى مفردات و صيغ جديدة لم تكن موجودة في قاموسها اللغوي، أُضطرت إلى استعارتها و اقتباسها من اللهجات الأخرى، فهي لم تقف مكتوفة الأيدي أمام مفردة أو صيغة تحتاج إليها، بل

1)-المرجع السابق ص 65.

سارعت إلى اقتباسها من غيرها، فلما قُدِّر للغة قريش التغلب على غيرها من اللهجات، أصبحت اللغة الفذّة التي يصطنعها العرب في ميادين الأدب، ما جعلها تحتاج إلى صيغ و مفردات عديدة، و من أجل تغطية هذا النقص لجأت إلى الاقتباس من غيرها، و لكن هذه الصيغ و المفردات المقتبسة جاءت غريبة عنها مخالفة لقياسها، و ظهرت عندها بمظهر الشاذ، فالدكتور عبد الواحد فسَّر الشاذ وما خالف القياس بأنّه مقتبس و مستعار من نظام لهجي لقبيلة عربية أخرى.

ونفس الموقف نجده أيضا عند الدكتور عبد العال سالم مكرم الذي يرى بأن اللهجات العربية قبل الإسلام قد امتزجت وتداخلت فيما بينها، فلا غرابة بعد ذلك أن تكون هناك صيغ شاذة وألفاظ نادرة، فهذا الاختلاط أدى إلى تكوين لغة عربية فصيحة فيها كثير من ألفاظ اللهجات العربية وتراكيبها، تكون في غالب الأحيان غير متماشية مع قواعد النحو وأقيسة العربية.

وذات الموقف نجده أيضا لدى عبَّاس أبي السُّعود الذي يقر أن ما عُدَّ شاذًا حينًا و خطأ حينا آخر و فسَّر بعدة أوجه، ما هو إلاّ ضرب من لغة لبعض قبائل العرب فدواعي الشذوذ في نظر هؤلاء راجعة إلى تداخل اللهجات العربية، و هذا الموقف قد أشار إليه ابن جني سابقا في حديثه عن باب تداخل اللغات و باب اختلاف اللغات و كلها حجة، يقول (اعلم أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك و لا تحظره عليهم...لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ عليه و يخلد إلى مثله، و ليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبها، لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى، لكن الغاية في ذلك أن تتخيّر إحداهما فـتقول على أختها و تعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها و أشد من غيرها)[1].

فهذا الفريق يفسر الشاذ باعتباره مظهرًا لهجيًا ناتجًا عن امتزاج اللهجات كما فسّره الأقدمون.

أما الفريق الثاني: فقد حافظ على أمانة النقل و جارى النحاة القدامى في تفسيرهم و لكنّه في ذات الوقت حاول أن يوسِّع دائرة التعليل و التفسير، و من بين هؤلاء الدكتور إبراهيم السامرائي الذي قدّم تفسيرين لظاهرة الشذوذ، الأوّل خصّه (بميدان تداخل اللهجات) و الثاني ما أسماه (التراكم اللغوي).

وتظهر تفسيراته لما جاء شاذّا نتيجة لتداخل اللهجات في حديثه عن اختلاف القراءات القرآنية، و من ذلك ما جاء في سورة الفاتحة، فقد قرأ أبو السّواد الغنوي (هياك) بدلا من (إيَّ اكَ) و قرأ عمرو بن فايد (إيَاك) بتخفيف الياء، فهو يرى أن مرد كثير من الغريب و الشاذ في القراءات القرآنية إلى اختلاف لهجات العرب، فالناس قد فطروا على أساليب في التعبير خاصة بهم و بذلك قرأوا، ومن ذلك أيضا اختلافهم في صيغ جموع التكسير، فمنهم من يجمع أَسَد على (أُسُد) بضم الهمزة والسّين ومنهم من يقوم بضم الهمزة وإسكان السّين

(1)–ابن جنّي، الخصائص ج1 ص 194.

(أُسْد) و آخرون يقومون بضم السّين و إشباعها حتى تصير مدّا (أُسُ ود)، فاختلاف العرب في صيغ الجموع راجع إلى اختلاف الظواهر اللهجية بينهم، و هذا التفسير على أساس تداخل اللهجات واختلافها لا يعدو أن يكون نقلا عن النحاة القدامى، أمّا تفسيره لظواهر الشذوذ بقضية التراكم اللغوي فهو الجديد الذي أبدعه و حاول بواسطة التوسيع في التحليل و الشرح، و يظهر ذلك جليّا في حديثه عن أوزان الأفعال الشاذة مثل: (فَعِلَ) بكسر العين في الماضي و(يَفْعِلُ) بضمها في المضارع، وكان من المفروض أن يأتي القياس مفتوح العين في المضارع نحو: (فَرِحَ ← يفرَح) أو مكسورها مثل: (حَسِبَ ← يحسِب).

فهو يرى أن هذه الأوزان الشاذة التي تأتي في المضارع مضمومة العين ما هي إلا مخلفات لغوية تعود إلى فترة تاريخية لا يعرف عنها شيئا من تاريخ لغة العرب، فهذه الأوزان الشاذة المخالفة للقياس كانت شائعة في اللغة العربية منذ زمن بعيد قبل أن تتجه اللغة إلى القياس و الضبط و التصنيف، فثبت منها الكثير الشائع و هجر منها القليل، و لكن هذا الهجران لم يأت على كل شيء، إذ بقيت منه بعض المخلفات والرواسب، وما بقي منه اعتبر نادرا شاذًّا لاختلافه مع الكثير الشائع.

ولم يسلم الشعر من هذه المخلفات ، إذ يقر أن ما اعتبر ضرورة شعرية لا يعدو أن يكون مخلفات حقبة تاريخية مرت بها القصيدة العربية قبل أن تتضح و تكتمل، فالباحث في النصوص الشعرية الجاهلية سيجد من الإقواء و عيوب القافية و النظم، ما لا يجده في النصوص الشعرية الإسلامية التي سلمت من مخلفات الحقبة التاريخية.

و من النماذج الشاذة التي ألحقها كذلك السمرائي بزمرة البقايا اللغوية المندثرة فك الإدغام على غير قياس، فمن العرب من يجيز فك الإدغام بغير قياس مطاوعة لسنن العربية التي لا تحتمل إلتقاء الساكنين، و من ذلك قول أبي النجم العجلي: الحمد لله العليّ الأجلل، فكلمة الأجلل مخالفة للقياس، والأصح أن يقول الأجلّ بالإدغام، لأنه أصل القياس، و مثله كذلك قول الشاعر ابن أم مصاحب:

مهلا أعاذل قد جرّبت مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوامٍ وَإِنْ ضَنَنُوا.

ونفس الموقف نجده أيضا عند الدكتور رمضان عبد التواب الذي يرى بأن الأبنية المخالفة للقياس ما هي إلا أبنية ميتة، وما الألفاظ الباقية على وزنها إلا رواسب ذلك الماضي السحيق، ولم يتوقف عند هذا الحد فحسب، بل يرى أنه يمكن للفظ الشاذ أن يعدَّ تطورا جديدا لظاهرة لغوية معينة تلت حلقة سابقة، و هذه الحلقة الجديدة تسعى لإلغاء سابقتها و القضاء عليها لتبرز على أنقاضها، فهو يقر أن الشذوذ يمكن أن يكون أيضا إرهاصا وبداية لتطور لغوي جديد ولكن ما جعله يخرج عن دائرة القياس ويصبح شاذا نادرا هو أن هذه الصيغ اللغوية الحديثة الولادة لم تكد ترى النور حتى هاجمها النحاة و اللغويون حين تدوين اللغة، إذ ضبطوها وقننوها على

أقيسة النحو، فحاولوا بذلك بينها و بين مسيرة التطور، فأوقفوا نموها، ولم يراعوا كونها في بداية نموّها و أول نشأتها.

وحذا حذو هؤلاء أيضا، الدكتور غالب المطلبي الذي يذهب في تفسيره للشاذ إلى قوله (لعله كان مرحلة مرت بها هذه اللهجات في فترات ساحقة، ثم بقيت آثاره في سياقات قليلة، مَعْلَمًا على ما حدث) [1].

ولكن تفسير الظواهر اللغوية الشاذة بقضية التراكم اللغوي أو بفرضية اعتبارها بقايا لغوية لحلقة مفقودة زالت و اندثرت، أو أنها تطور جديد من مراحل تطور اللغة.

كل هذه الأمور مجرد افتراضات تفتقر إلى دليل قاطع وبرهان ساطع، فهي تفسيرات لا تزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة والتعمق، وكذا التعزيز والقطع بتقديم شواهد تاريخية أو أمثلة تتعلق بحياة هذه الألفاظ الشاذة، والملاحظ أن هذا لن يتم بيسر وسهولة ما دامت هذه الفترة التاريخية التي تعود إليها هذه الألفاظ لا يكاد يعرف عنها شيءٌ.

أما الفريق الثالث:فيمثله جموع النحاة المهتمين بالدراسات الصوتية، و تدور تفسيرات هؤلاء في فلك التعليل بالخفة، على نحو ما سار به الأقدمون و لكن برؤية جديدة وفق معطيات الدرس اللغوي الحديث في حقل الدراسات الصوتية، فقد ارتأى هؤلاء تفسير ظواهر الشذوذ في ضوء القانون الصوتي الموسوم بالمخالفة الصوتية، بقصد التخفيف و كراهية التضعيف و توالي الحروف نفسها، فهم يرون أن الشذوذ يرجع سببه إلى أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهدٍ عضلي أثناء النطق بهما في كلمة واحدة، و لتيسير النطق و تخفيف الجهد قُلب أَحد الصوتين صوتا آخر، و يرى أحمد مختار عمر أن حدوث هذه الظاهرة أمر ضروري و لازم لتحقيق التوازن و تقليل عامل المماثلة الصوتية على اللسان، فهم ينظرون إلى المماثلة باعتبارها ميزة سلبية في اللغة، و من أمثلة إبدال العرب بعض الحروف ببعضها الآخر إبدالا شاذا قولهم:

(أَمْلَيْتُ) التي أصلها (أَمْلَلْتُ)، (تقصَّيْتُ) التي أصلها (تَقَصَّصْتُ) و هذه التبدلات و المخالفات الصوتية كلها تسعى لغرض واحد و هو تقصي الخفة في الكلام و الابتعاد عن الثقل. فقد أُبْدِلَتْ في المثالين كل من اللام والصّاد ياءً خلافا للقياس، ففك الإدغام يقتضي أن يكون الحرفين من نفس الجنس.

في حين أن الفريق الرابع: ضاق ذرعا و نفذ صبرا، فاتخذ لنفسه سبيلا مغايرا عن سابقيه، إذ لم ترق له تفسيرات القدامى و لا أمثالهم من المحدثين فأطلُّوا برؤية جديدة، و على رأسهم محمد العدناني الذي دعا إلى ضرورة تبسيط قواعد النحو، و ذلك بحذف مفرداتها الشاذة و الاكتفاء بما هو مطّرد مقيس عليه متذرعا في ذلك بحجة تيسير النحو و تسهيل أمر تعلمه على الناشئة، يقول (فيا ليت مجامعنا تجعل النّسبة إلى صنعاء

(1)–حسين عباس الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص 77.

قياسية، لكي تريحنا من هذا الشذوذ و الخروج على قاعدة النسب، و تجعلنا نسير بخطوة قصيرة شطر هدفنا الأسمى هدف التبسيط و التسهيل)[1].

إن كان محمد العدناني بكلامه هذا يريد أن يلغي حقيقة الشذوذ جملة و تفصيلا باعتبار أنه لا فائدة ترجى من وراء تحصيله و تعليمه، فإن إبراهيم المنذر يعدّه ضربا من الخطأ و نوعا من الوهم و اللبس، و يرى أنه لا عبرة أصلا من وجوده في اللغة إذ يجب محاربته و القضاء عليه، فقد نادى بضرورة إلغاء المسموع المخالف للمطرد حتى و إن كثر استعماله بين أوساط العرب ، إذ يقول أن خَوَنَة في جمع خائن خطأ و الصواب خَانَةَ حملا على قياس بائع = باعة و قائد = قادة.

ولكن إذا اعتبرنا الشذوذ ضربا من الخطأ و اللبس و نوعا من الوهم و التزييف فكيف يمكن لنا أن نفسر للناشئة و طلاب العلم منهم ما نُدَّ من مفردات اللغة و شُذَّ عن غيرها؟ ثم كيف لنا أن ننكر وجود هذا النوع من اللغة في تراث أمتنا، و هل من المعقول أن نلغي حقيقة الشذوذ في اللغة و نلغي معه سلسلة غزيرة و ثروة ضخمة من تاريخ تراثنا بهدف التبسيط و التسيير؟ و الأبعد من هذا كيف يمكن لنا أن نلغي الشذوذ في أعظم كتاب لغوي مقدس وأي يد تجرأ على ذلك؟

إن الشاذ لحقيقة مؤكدة و آية واضحة، و ما إنكاره إلا مجرد نوع من العبث و الجهل، فمن يريد إنكار حقيقة الشذوذ و وجوده إنما يريد أن يؤكد على حقيقة جهله و ضيق معرفته، فحريّ بالنحوي العالم المثقف أن لا ينكر ما أثبته القد امى، إذ عليه أن يسعى ليفيد منه و يزيد عليهم عساه بذلك يفيدنا و يفيد لغته العربية لتلحق بركب اللغات الأخرى و تصل إلى مستوى اللغات العالمية !؟

موقف البصريين من الشّاذ:

لقد كان البصريون يسعون إلى إنشاء لغة يسودها النظام والمنطق وتحكمها قواعد النحو وأقيسة العربية ، لذلك وضعوا أسسا للبحث وقواعد للنقل لبناء الكلام على أحسن وجه، واستندوا في استنباط واستخلاص قواعدهم النحوية على الكثير المطرد من كلام العرب، واتخذوا من السماع سيد الأدلّة ورأوا أنه لابد لكل قياس من سماع يستند إليه ويدعّمه، ولا يعتمد على القياس إلا إذا انعدم السماع، والقياس بدوره ينبغي أن يكون على مل كثر وروده واشتهر استعماله واطرد في بابه.

فالبصرة تقيس كلامها على الأكثر والأشهر في الاستعمال، أما ما قل وندر وخالف القياس، فتخرجه من دائرة القواعد النحوية وتعتبره شاذّا، فهم قد وضعوا قواعدهم على ما كثر شيوعه وفشا استعماله وزادت نسبة

(1)محمد العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان–بيروت– ط1 1984، ص385.

وروده على ألسنة العرب، فكلما وجدوا قدرا كافيا من الأمثلة التي تتصل بظاهرة من الظواهر اللّغوية وضعوا لها قاعدة عامة، أمّا القليل النادر فهو في ننظرهم لا يستحق أن توضع له قاعدة أو يخص بقياس.

والكثير المطرد عندهم لم يكن محددا بدقة، بل كان أمرا نسبيا بينهم، ما جعل رؤاهم تختلف وآرائهم تتباين حول الظاهرة النحوية الواحدة،فقد يصرّح أحدهم بأنه يمكن القياس على مسألة معينة، لاعتقاده أن ما روي من أمثلتها ونظائرها عن العرب يكفي لوضع قاعدة نحوية، في حين يرى البعض الآخر أن ذلك غير كاف، فيحصره في نطاق الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، فبالرغم من انتمائهم إلى مدرسة نحوية واحدة، إلا أن مواقفهم من ظاهرة الشذوذ قد تعددت واختلفت، ومن ذلك اختلافهم في جرِّ (رُبَّ) للضمير، فقد اختلفوا في شذوذه وقلّته وقياسه، فالسيوطي يرى بأنه ليس قليلا شاذا بل هو جائز بكثرة وفصيح، أمّا ابن مالك فعدّه قليلا شاذا، في حين أنّ أبا حيّان يرى أنه إذا أخذنا السماع بعين الاعتبار فهذا أمر شاذ قليل عند العرب.

واللافت للانتباه أنّ بعض البصريين لم يتقيدوا بما وضعه أوائل نحاة البصرة من ضوابط للقياس، ففي غالب الأحيان ما يخرجون عنها فيجيزوا القياس على بعض الشواهد القليلة والأمثلة النادرة، وبالرغم من تصريح سيبويه بأنّ الأقل نوادر تحفظ ولا يقاس عليها فلا ينبغي القياس على الشاذ المنكر، إلا أنّه في بعض الأحيان ما يجيز القياس على الشاذ النادر، ومن ذلك أنه اكتفى بمثال واحد فقط لتأسيس قاعدة صرفية في باب النسب، وهو شنئي في النسبة إلى شنوءة[*]،وجعل (فَعَلِيٌّ) قياسا للنسب في كل ما يأتي على وزن (فَعُولَة) مع أنّه لم يثبت عنده إلا هذا الشاهد المفرد والكلمة الواحدة -شنئي- والتي اعتبرها المبرد شاذة وأخذ بالأصل الأول للنسب وهو إبقاء الكلمة على حالها وإضافة ياء النسب إليها.

ومن ذلك أيضا أنّه يستند إلى قول رجل أو رجلين من الأعراب ويتخذ كلامهما حجة على مسألة نحوية معينة، يقول (ومن جواز الرفع في هذا الباب أنني سمعت رجلين عربيين من العرب يقولان: كان عبد الله حسبُك به رجُلاً)[1]. ومما عدّه مقيسا وهو شاذ عند غيره من نحاة البصرة لقلته وندرته الجرّ على الجواز.

ومن الذين توسعوا أيضا في القياس على الشاذ "أبو الحسن الأخفش" فقد جعل من الكلمة النادرة قياسا يتّبع، ووافق الكوفيين في بعض أصولهم وقواعدهم النحوية، مثل الاعتماد على القراءات الشاذة في تأسيس القواعد والقياس على الشاذ القليل، فالأخفش قد انحاز قليلا عن السبيل الذي رسمه أعلام مدرسة البصرة وهو ضرورة القياس على الكثير المطرد في الاستعمال، فقد سمع **هداوي** في جمع **هدية** فجعله مقيسا لكل ما كانت لامه ياءً

*الشنوءة= التقزز من الشيء والشناءة=البغض الشديدن وهي اسم لقبيلة عربية.

(1)- سيبويه، الكتاب ج1، ص27- 28.

من الأسماء التي جاءت على وزن (فعيلة)، مثل مطية مطاوي، بهيّة بهاوي، منيّة مناوي...وهي عند غيره شاذة سماعا وقياسا ولا يحفل بها ، ومن ذلك أيضا قبوله القياس على الفعل المضارع المتصل ب (ال) التعريف وهو عند الجمهور مقتصر فقط على الضرورة الشعرية، فقد رفض غيره من النحاة القياس عليه، كما أنه خالف أيضا جمهور النحاة في حذفه همزة الاستفهام عند الاختيار مستندا في ذلك على قول الشاعر:

أَحْيَا وَأَسِيرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلَا وَالبَيْنُ جَارَ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا.

فالأصل في القياس في أحيا←أأحيا، إذ حذفت الهمزة، وهي عند سيبويه والمبرد من شواذ الكلام.

كما أن المازني خالف أيضا جمهور نحاة البصرة في بعض المسائل النحوية فقاسها على النادر والقليل، ومن أمثلة عن ذلك قلبه الواو المكسورة الواقعة في أول الكلمة همزة نحو= (إشاح)، (إسادة) والأصح أن يقال (وِشاح)، (وِسادة) واعتبر أن ذلك مقيس مطرد في حين يرى غيره من النحاة أنه شاذ نادر، كما أنه سمع من بعض العرب قوله (حمريان) في تثنية (حمراء) فجعله قياسا يحمل عليه غيره، وهو شاذ عند غيره، والقياس أن يقال حمروان بقلب همزة حمراء واوا.

كما نلحظ توسع الجرمي* في القياس على الشاذ، ومن ذلك قبوله الجرّ بعد (ما خلا، ما عدا)

باعتبار أن (ما) حرف زائد لا محل له من الإعراب، لكن ابن هشام خالفه الرأي، إذ يقول (...فإن قالوا- يقصد الجرمي وأتباعه- ذلك بالقياس فهذا فاسد لأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده...وإن قالوا بالسماع فهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه)[1].

كما أن محمد بن أحمد إبراهيم أبو الحسن المعروف بابن الكيسان أجاز جمع الصفات التي من باب أَفْعَلْ فَعْلَاءْ مثل (أحمر- حمراء) وفُعْلَانَ فعلى مثل (سكران- سكرى) على الجمع المذكر السالم فيقال: أحمرون- سكرانون- خضرانون- حبلنون (حبلى)...وغيرها، وهو من الشاذ عند جمهور النحاة ولا يقاس عليه، كما أنه أجاز جمع طلحة بإضافة الواو والنون فيقال طلحنون والأصل أن تجمع بإضافة الألف والتاء (طلحات).

فهذه بعض النماذج التي تبين لنا موقف نحاة البصرة اتجاه ظاهرة الشذوذ والتي أظهرت لنا تباين آرائهم واختلاف مواقفهم حول الشاذ وكذا مخالفتهم في بعض الأحيان لما اشترطه الأقدمون من نحاة البصرة لقواعد القياس، لكن هذا النزر اليسير الذي ورد مخالفا لما هو عليه القياس لا يمس بوحدة المنهج البصري ولا يضره في شيء ولا يحط من قدره أو يهز من كيانه، ذلك أنه لا يزال المطرد الشائع المروي بكثرة عن العرب هو المعلم البارز الذي يميز البصرة عن غيرها ويغنيها عن نفيسها.

1)- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج2، ط2، دار الكتب العلمية-بيروت، 1998، ص213.

*)- صالح ابن اسحاق أبو عمر الجمري البصري، نحوي ولغوي فقيه.

الكوفيون وموقفهم من الشاذ:

إن معايير الكوفيين في القياس تبدو أقل صرامة وأكثر اتساعا، فلم يعيروا لمبدأ الاطراد والكثرة بالغ الاهتمام، بل اعتمدوا في قياسهم على كل ما جاء على ألسنة العرب حتى ولو كان قليلا نادرا وشاذا، إذ أجازوا القياس على كل شيء مادام أن الكلام كله عربي، فإذا ما سمعوا بيتا فيه جواز شيء حتى وإن كان مخالفا لأصول النحو جعلوه أصلا وبوّبوا عليه.

والكوفة لم تتخذ لنفسها منهجا دقيقا في جمع اللّغة، فقد كانت مولعة بجمع الشعر وكل أقوال العرب حتى ولو كان مجهول القائل، فقد روى الكوفيون كل ما سمعوه عن العرب وجوزوا القياس عليه شاذه ومتداوله وأنكروا على البصريين اقتصارهم على الفصيح فقط وإهدارهم لباقي لغة العرب، لأن الشاذ في نظرهم ما هو إلا كلام عربي، يمثل بيئات لغوية ولهجية لقبائل عربية، لذلك لم يهملوا شيئا من كلام العرب سواء أكان مشهورا أم شاذا، ولكن هذا المنهج الذي سارت عليه الكوفة لم يرق للبصرة، إذ اتهمتها بإفساد النحو وتضليل وجهته فقد روي عن زعيم المدرسة الكوفية -الكسائي- أنّه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز في الكلام، وشعر أهل غير الفصاحة والبلاغة فيجعل ذلك أصلا يقيس عليه ويستنبط منه الأحكام والقواعد النحوية حتى أفسد بذلك النحو، فالكوفة لا يوجد في منهجها ما هو شاذ أو قليل، فما يسميه البصريون شاذا نادرا يعتبر أصلا من أصول النحو عندها وأساسا تستنبط منه القواعد النحوية فقد احترمت الكوفة كل ما جاء على لسان العرب.

ومن النحاة من ينفي ورود لفظ الشذوذ أو ما في معناه من القلة والندرة ونحوهما عند المدرسة الكوفية، إذ يقر إبراهيم أنيس أن أصحاب المدرسة لم يتورطّوا مطلقا في مثل هذه المصطلحات.

ولكن هل حقا اعتمدت الكوفة في وضع أقيستها النحوية على الكلام النادر الشاذ؟ ثم كيف لها أن تضع القياس بالاعتماد على الشاذ حينا ثم تنكر حقيقته أحيانا أخرى، أو ليس هذا تناقض صارخ يضع العقل في الميزان؟.

إن إطلاق هذه الأحكام بمثل هذا التعميم أمر مجافٍ للحقيقة فليس صحيحا أن الكوفة اعتمدت على الشاذ اعتمادا كليا لتأسيس قواعدها النحوية، فقد يعتقد البعض أن الشذوذ عندهم أساس لوضع القواعد العامة للغة، أو أنهم اعتمدوا على كل مسموع مهما كان، فإن كان الحق كذلك فما استقام لهم حكم ولا صلح لهم قياس، صحيح أنهم توسّعوا في السماع ولم يتشدّدوا في رواية الآراء كما فعلت البصرة، ولم يكونوا صارمين في مبدأ الكثرة، ففي غالب الأحيان ما يبنون قواعدهم النحوية على الشاهد الواحد أو الشاهدين مثلما فعل الكسائي الذي أجاز إضافة حيث إلى المفرد استنادا في ذلك إلى قول الشاعر:

أما ترى حيث سهيل طالعا نَجْمًا يضيء كالشهاب لامعا[1]

ولكن الحقيقة الخفية التي يجب أن تلتفت إليها الأبصار، هي أن الكوفة إنما بنت أصولها النحوية وأقيستها العربية على الشاهد الواحد والمثال النادر عندما لم تجد معه أمثلة أخرى تدعّمها وتثبت صحّتها، أما إذا وجدت للظاهرة النحوية الكثير من الأمثلة المسموعة عن العرب ووجدت معها مجموعة قليلة ونادرة من الأمثلة، فإنها لا تتردد مطلقا في أخذ الكثير المطرد، دون الالتفات إلى الشاذ القليل فلا نتصور أبدا أن يكون نحاة الكوفة بهذه الغفلة والسذاجة بحيث يتركون الشائع ويتبعون الشاذ، فمن غير المنطقي أن يجدوا أمامهم مجموعة كثيرة من الشواهد اللّغوية وأخرى قليلة نادرة فيصنعون القاعدة على هذه ويتركون تلك، فالكسائي الذي نسبت إليه الاعتزاز بكل مسموع واعتماده على الشاذ في القياس نقل عنه الفرّاء في جمع (مَكْرُمَةَ) على (مَكْرُمَ على) و (مَعُونَةَ) (مَعُون) قوله: هما (مَفْعُلُ) نادران لا يقاس عليهما، فواضح أنَّ الكسائي لا يعتمد على النادر و القليل في حضور الكثير المطرد، والفرّاء نفسه كان يلتزم بمبدأ الكثرة ولا يأخذ بالشاهد الواحد إلا بانعدام أمثاله، بل كان في كثير من الأحيان ما يخالف أستاذه الكسائي، ويوافق أهل البصرة، ومن ذلك إنكاره القياس على الشاهد الواحد لمخالفته نظائره المسموعة مثل: جمع (حِلْيَةٌ) و(لِحْيَةٌ) على (حُلَيٌّ) و(لُحيٌّ) -بضم الأول- فمثل هذين اللفظين لا يقاس عليهما، ومما عدّه أيضا قبيحا لقلته وندرته قلب ألف كِلَا ياءً، فقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا) في الرفع والنصب والجر فيقال مثلا: (مررت بكلا الرجلين) أو (ذهب كلا الرجلين)، في حين أن بني كنانة تقول: رأيت كلي الرجلين أو مررت بكلي الرجلين إذ قلبتِ الألف ياءً بخلاف القياس وهي قبيحة نادرة عنده.

كما أقرّ ابن السكيت أن في اللغة نوادر تحفظ ولا يقاس عليها، ومن ذلك حديثه عن فتح اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي شذوذا، وكان القياس أن تكسر، لأنه إذا كان فاء الفعل واوا فإنّ صيغته القياسية تكون على وزن (مفعِل) بالكسر فهذا هو أصل القياس مثل: وَعد ← موعِد، إلا أن هناك بعض المفردات جاءت نادرة شاذة كقولهم: ادخلوا موحَد موحَد، وفلان بن مورَق وموكَل...والتي لا يقاس عليها واعتبرت شاذة.

فهذه النصوص التي ذكرناها تبين بجلاء موقف الكوفيين من الشاذ، والظاهر أنَّهم لم يحفلوا بالقليل الشاذ في مقابل الكثير المطرد ولم يعولوا عليه في تأسيس قواعدهم النحوية، فما الشاذ عندهم إلا مخرج اضطراري حين انعدام المخارج، فإذا لم يكن للظاهرة اللغوية إلا شاهد واحد فهذا يضطرهم ويضطر غيرهم من البصريين إلى الاكتفاء به والاعتماد عليه لتأسيس القاعدة، إذ لا مفرّ لهم إلا الخضوع لهذا

الشاذ النادر، لاستنباط الأقيسة واستقراء القواعد النحوية، فقد لا يغمض لهم جفن إذا تركوا كلاما بلا قياس يضبطه ويحدد موازينه ويؤكد على صدق عربيته.

1)- السيوطي، همع الهوامع ج2، ص153.

ولعلّ الإكثار من الإحالة إلى الشاذ، ظاهرة تحسب لنحاة البصرة أكثر من نحاة الكوفة، فقد دعاهم الحذر الشديد والحرص اللامتناهي للحفاظ على اللغة وتحري سلامتها وصحتها وصدق فصاحتها إلى التشدد في وضع القواعد واستنباط القياس، فإذا ما فوجئوا بما يخرج عن قواعدهم مما قاله العرب الخلص الثقاة أحالوا كلامهم إلى ظاهرة الشذوذ من أهم القضايا التي كثر حولها الجدال وغلب على نتائجها الخلل والاضطراب فلا عجب إذن إن رأيناهم اختلفوا فيه وتفرّقوا في أمره.

موقف المحدثين من الشذوذ:

إنَّ موقف النحاة واللغويين المحدثين من الشاذ قد سار في اتجاهين اثنين، إذ اختلفت النظرة إلا مفهوم الشذوذ وكثر الاضطراب والخلل في أمره وتعددت الرؤى والأفكار حول حقيقة كنهه، فمن اللغويين من اعتبره خطأً ووهما يسعى لإفساد اللغة وإلحاق الضرر بأبنيتها ومضامينها، ولذلك لابد من تجنبه وتفاديه في الكلام قدر الإمكان، والسير بمقتضى القياس والقواعد اللغوية، إذ يرون أنه لا فائدة من ورائه ولا منفعة من وجوده، فهو إنما يهدم اللغة ويقف حاجزا أمام نموّها وتطورها، إذ نادوا بضرورة إلغائه من قاموس اللغة والاكتفاء فقط بما يتماشى مع قواعد النحو، وهم إنما سلكوا هذا المنهج لأنهم اضطربوا في حقيقته ولم تتحدد لهم معالمه بوضوح، فغموض معنى الشذوذ عند النحاة قديما وحديثا، وعدم وجود أقيسة نحوية تخضع له وتسير بمقتضاه جعلهم يتهربون منه، فلم يتبين معهم جوهر الشذوذ ولبّه ومتى يتحقق في المادة اللغوية.

كل هذا أوقعهم في الاختلاف والاضطراب والحيرة، فما يصوّبه هذا قد يخطئه ذاك وما يبيحه ذاك قد يمنعه سواه، فغموض الشاذ وتناقضه وانحرافه عن النسق المعهود في الكلام جعل هؤلاء يحكمون على الشاذ بأنه الهادم والمدمر للغة إذ يرون أنَّه لابد من إخراجه عن نطاق اللغة.

لاشك أن بعضا مما ذهب إليه أصحاب هذا الاتجاه صحيح، ولكن كيف لهم أن يتناسوا أن كل عمل بشري لا يخلوا من الزلات والأخطاء، وبالأخص في البدايات الأولى لمراحل نموه وتطوّره، فكل علم مهما كان إلا وله جوانب نقص واضطراب، ولكن هذا لا يعني بالضرورة الدعوة إلى ترك أصول النحاة وتغيير منهجهم، فلو جاز لنا أن نلغي هذه الظاهرة الشاذة من أبنية اللغة، فكيف السبيل إلى إلغائها في القرآن الكريم ومن يجرؤ على ذلك؟.

إنَّ طرح الشاذ في اللغة أمر لا يخطر ببال منصف أو ملم على الأقل بأصول التفكير النحوي العربي، لما تتمتع به هذه الأصول من قوة، لذا فالواجب علينا هو شدّة الحرص في هدوء وروية تامة دون تهور على أن يكون النحو خاليا من التكلف والتعسف، فبدلا من أن ندعو لإلغاء الشاذ في اللغة وُجِبَ علينا العمل بمقتضى نحاة الاتجاه الثاني الذين دعوا إلى اعتبار الشذوذ مجرد ظاهرة لغوية تحيل إلى خلل واضطراب في نظام اللغة يمكن التعامل معه ومسايرته، فكل لغة تسعى لوضع معايير محددة ومقاييس منتظمة تضبط نظامها وتصون

ألسنة مستعمليها، ولكن لما خُرِقَتْ هذه الأنظمة صارت اللغة أمام انحرافات واضطرابات، هذه الأخيرة شكلت ظواهر نادرة ومظاهر شاذة.

واللغة من حيث هي ظاهرة إنسانية مليئة بالاستثناءات لا تخضع لقواعد ثابتة وأنظمة مطلقة، فوجود الشاذ أمر لا يمكن تجنبه أو تجاهله، لأن قوانين اللغة ليست محكمة ومضبوطة من كل جوانبها، فيما أن اللغة نتاج لفكر إنساني، والإنسان كما هو معروف مخلوق ضعيف خاضع للإرادة أقوى منه فمن الطبيعي أن يوجد شيء في النصوص اللغوية يخرج عن الظاهرة العامة لمبادئ النحو، فكل نظام لغوي من أيّ لغة كانت ولو كانت من أشدّ اللغات علما وتثقفا إلا وفيها موضع نقص وتقصير، فظاهرة الشذوذ لا تخلو منها أية لغة

الشذوذ وعلاقته بالعلوم الأخرى:

إن مصطلح الشذوذ واسع الميدان متعدد الآفاق، ففي أثناء مسعانا للوقوف على استخدامات مصطلح الشذوذ لاحظنا أنه متناول في دراسات عدة وعلوم مختلفة، إذ انتبهنا لحضوره في الدراسات النفسية، الاجتماعية، القراءات القرآنية، الحديث الشريف وكذا الدراسات اللغوية بمختلف مستوياتها، وسنحاول هنا أن نقف على معنى الشذوذ في كل دراسة:

1-الشذوذ في علم النفس:

إنّ الشذوذ في علم النفس يفسر بأنه السلوك غير السوي، المنحرف عن النمط المعهود، فهو مظهر سلبي، لأنه مخالف للطبيعة الإنسانية الأصلية ومناقض لها، إذ يعد تجاوزا بالغا واضطرابا نفسيا يستدعي العلاج للحدّ منه ولتقويم السلوك الإنساني، ليلحق بالطبيعة البشرية السوية.

2-الشذوذ في علم الاجتماع:

هو تلك التصرفات المنافية للقواعد العامة والأحكام الشائعة في أوساط المجتمع بحيث تخالف قيم وعادات أفراد ذلك المجتمع ولا تتطابق مع نمط حياتهم ومعتقداتهم، مثل العربي الذي يعيش في بلد عربي ومجتمع إسلامي لكنه لا يسير وفق قيم مجتمعه فيتدين مثلا بالنصرانية أو اليهودية أو يكون ملحدا مخالفا لأفراد مجتمعه فيكون بذلك شاذا منفردا عنهم.

3-الشذوذ في علم التفسير:

لقد كان القرآن الكريم لأهل العرب مفخرة يمجدونه ويعظمون أمره، وكانوا يتفننون قي ترتيله وتجويده، لنيل الثواب والأجر من جهة ومعرفة تعاليم دينهم السمحة من جهة ثانية.

لكن ولعهم وحبهم لقراءة القرآن، جعلت قراءاته تتعدد وتختلف، خصوصا في عهد الخليفة الثالث -عثمان(ض)-، نظرا لاختلاف لهجاتهم وتنوع لغاتهم، ولمَّا خشي عثمان بن عفان (ض) من ضياع شيء من القرآن بقراءاته المتعددة، ارتأى توحيد المصحف على قراءات سبع مجمع عليها وهي المتمثلة في قراءة نافع، ابن كثير، ابن عامر، ابن عمروا، عاصم بن أبي النجود، حمزة بن حبيب والكسائي، إلا أن هناك قراءات خرجت عن هذا الإجماع، الأمر الذي أدى بها إلى الانفصال التام عن المتواتر، فخرجت بذلك عن القراءات المقبولة فأطلق عليها العلماء مصطلح القراءات الشاذة.

وفي حديث ابن قتيبة عن القراءات القرآنية يقول: (...تدبرت وجوه الخلاف في القراءات القرآنية فوجدتها سبعة)[1].

أولها:أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وفي حركات بنائها بما لا يغير صورتها ومعناها في الكتاب مثل قوله عز وجل: (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم)[2] بالرفع أو نصب كلمة أطهر.

ثانيها: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وفي حركات بنائها بما يغير معناها ولكن لا يزيل صورتها في القرآن كقوله تعالى: (رَبَّنَا باعِد بين أسفارنا)[3] و(رَبُّنَا بَاعَدَ بين أسفارنا) فالآية الأولى -دعاء- أما الثانية فهو أسلوب تقرير وإخبار.

ثالثهما: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها وصورتها أيضا مثل: (ننشزها)[4] وننشرها.

رابعها: أن يظهر الاختلاف في الكلمة بما لا يغير معناها ولكن يغير صورتها في القرآن كقوله عز وجل (صيحة واحدة)[5] و(زقية واحدة).

خامسها: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ومعناها معا مثل: (طلح نضيد)[6] و(طلعٍ نضيد).

سادسها: أن يكون الاختلاف في التقديم والتأخير، مثل: (وجاءت سكرة الموت بالحق)[7] و(وجاءت سكرة الحق بالموت).

1)-محمّد السيد أحمد عزوز، موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-، لبنان،2001، ص19،20.
2)- هود/78.
3)- سبأ/19.
4)- البقرة/259.
5)- يس/26.
6)- الواقعة/29.
7)- ق/19.

سابعها: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان مثل قوله تعالى: وما عملت أيديهم) [1] و(ما عملتهِ أيديهم).

ومن أمثلة القراءات القرآنية الشاذة:

قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون)[2] ، فقد قرأ الإمام ابن مسعود رضي الله عنه فامضوا بدلا من فاسعوا، فهذه القراءة شاذة لعدم تواترها وكذا مخالفتها للرسم العثماني!: فللقراءة الصحيحة ثلاثة شروط وقوانين حدّدها النحاة فيما يلي:

1-أن توافق القراءة وجها من وجوه العربية.

2-أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

3-أن تكون القراءة صحيحة الإسناد.

فهذه الشروط تعد ضوابط للقراءة الصحيحة، فإن اجتمعت في القراءة ووافقت أحد القرّاء السبع حكم عليها بالصحة ومتى أُختل ركن منها أو أكثر اعتبرت شاذة ضعيفة.

فالشاذ في القراءات القرآنية ما خالف هذه الشروط وسار على غير خطى القراء السبعة لذا يجب على كل من أراد أن يقرأ القرآن ويرتله على وجهه الصحيح أن لا يخرج عن نطاق هذه الحدود والضوابط وإلا اعتبرت قراءته شاذة.

ولكي يتمكن المسلمون من القراءة بوجه صحيح متماشٍ مع المُجْمَعُ والمتفق عليه، فإن الصحابة السبع تفرقوا في الأمصار العربية ليلقنوا للناس القرآن (فكان منهم نافع بن أبي نعيم بالمدينة وعبد الله بن كثير بمكة وعاصم بن أبي النجود بالكوفة وأبو عمرو بن العلاء بالبصرة وعبد الله بن عامر بالشام...وغيرهم في مناطق أخرى من بقاع المسلمين)[3].

فقد اهتم الدارسون اهتماما بالغا بتوضيح معنى الشذوذ الواقع في القراءات القرآنية ومع ذلك لم تتضح معالمه بصورة جلية ولم تتحدد أبعاده اللغوية، فاختلفوا بذلك في تفسيره وكيفية وجوده، فقضية الشاذ في اللغة أمر عسير، ولعسره صعب عليهم تفسيره وتصنيفه خصوصا في آي الذكر الحكيم.

---

1)- يس/35

2)- الجمعة/09.

3- ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ج1، القاهرة، 1994، ص03.

والحقيقة أن ما يعنينا نحن في بحثنا هذا، ليس اختلاف القراءات القرآنية وتعدد رواياتها بحيث اعتبرت شاذة، فليس هذا هو الشاذ الذي يهمنا والذي نحن بصدد رصده، واقتفاء معالمه، إنما ما يهمنا هو ذلك الشذوذ النحوي في القرآن الكريم الذي يكون مغايرا لأقيسة النحو ومخالفا لقواعد اللغة، لأن ذلك الشاذ لا يمكن نكرانه أو تجاهله لوروده في أقدس نص لغوي، وسنحاول هنا أن نتحرى موقف النحاة منه ونظرتهم إليه؟ !.

موقف النحاة من الشذوذ النحوي في علم التفسير:

إنّ ما يلفت النظر ويدعوا للاستغراب والعجب أنّ بعضا من النحاة يقومون برد القراءة القرآنية الصحيحة المستوفاة لجميع الشروط فيخطئونها ويرفضونها لا لشيء إلا لكونها تخالف أقيستهم النحوية وقواعدهم اللغوية، وكان الأولى لهم والمفروض عليهم أن يجعلوا القرآن وقراءته المصدر الأول في التقعيد النحوي وبناء الأحكام لا أن تكون القواعد حكما على القرآن، فالمنطق والعقل يحتم عليهم ذلك لقداسة القرآن وعظيم أمره.

والنحاة الذين سلكوا هذا السبيل واتبعوا هذا المنهج إنّما هم أصحاب مدرسة البصرة، إذ لم يتخذوا من الشاذ الوارد في القرآن أصلا من أصول الاستشهاد عندهم، فهم يشترطون في القراءة أن تكون موافقة لقواعدهم النحوية وأقيستهم اللغوية، فإن حدث أن خالفتها، فإما أن يردوها أو يخضعوها لأصولهم النحوية، ومن ذلك قراءتهم لاسم إنّ منصوبا بالرغم من أنه ورد مرفوعا في القرآن الكريم، وذلك في وله تعالى: (قالوا إنّ هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما)[1] ، فذهب نحاة البصرة يتأولون هذه الآية أعسف تأويل ويضطربون في أمرها ويختلفون فيها، فقد كان حكمهما مجمعا على أن اسم (إنَّ) لا يكون إلا منصوبا، لكن الآية تخالف حكمهم النحوي، لذلك ذهب بعضهم إلى قراءة إنَّ مخففة (إنْ هذان) ومنهم من يشدد إنَّ ويقرأ هذين (إنَّ هذين) فقد اضطربوا واختلفوا في الشذوذ النحوي في القرآن الكريم: ولو أنهم تقبلوا الشاذ في القرآن لما وقعوا في هذه المزالق، ولما اختلفت آراؤهم ومواقفهم النحوية.

-أما الكوفيون فقد اعتبروا القرآن مصدرا رئيسيا ومهما، سيستشهدون به ويستنبطون منه القواعد النحوية، ويقيسون عليه ويعوّلون عليه في كل مسائلهم النحوية واستفساراتهم اللغوية.

فهناك من النحاة من يرى صحة الاستشهاد والاحتجاج بالقرآن الكريم متواتره وشاذه على حدّ السواء، فكل ما ورد في القرآن جاز الاحتجاج به والقياس عليه، فاحتجوا بالقراءة الشاذة إذا لم تخالف قياسا وحتى ولو خالفته، وأنكروا على غيرهم من يرد القراءة الشاذة أو يخطئها، ذلك لأنها كلام عربي مقدس، فلا أفصح ولا أبلغ منه، وقد كان ابن جنّي يحفل بالشاذ ويقدر عظيم شأنه ودوره ومكانته عند الله عز وجل، يقول (...إننا نعتقد بقوة هذا المسمى شاذا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله وأراد منّا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه ومرضى من

1)- طه، 63.

القول لديه)[1]. ويقول في موضع آخر (...بل لعل داعية الاحتجاج للشاذ أثبت والاستجابة له ألزم ...فغرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى شاذا، وأنه ضارب في صحّة الرواية بجريانه آخذ في سمت العربية مهلة ميدانه لئلا يرى مُرى أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له)[2].

فالقرآن الكريم متواتره وشاذه من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة الفصحى، لأنه من أوثق الشواهد وأصدق الروايات وأدل المقاصد، سواء في ظواهره الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو اللغوية، بوجه أعم في مختلف الألسن واللهجات، بل من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك واعتبار أن الشواذ في القرآن من أغنى مأثورات التراث الإنساني العربي التي تصلح لأن تكون أساسا للمادة اللغوية، والتي يستطيع المرء من خلالها أن يلاحظ بجلاء ووضوح تام تاريخ هذه اللغة الخالدة فتتبين له معالم حضارته وأسس بناء صِرحها، لذلك يدعوا الدكتور سعيد الأفغاني لتصحيح القواعد اللغوية التي لا تتفق مع الشاذ في القرآن، لأن هذا سيعود بالنفع والخير على النحو واللغة العربية على حدّ سواء، وبذلك يتخلص النحاة من فوضى الاضطراب والاختلاف فتكون كلمتهم موحدة وأقيستهم النحوية واحدة لا اختلاف فيها.

4- الشذوذ في الحديث الشريف:

الحديث النبوي هو كل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، من قول أو عمل، والحديث في أغلبه هو شرح وتفسير لما جاء في القرآن الكريم.

أمّا الحديث الشاذ فهو ذلك الحديث الذي يرويه الصحابة والثقاة من الناس لكنه يكون مخالفا لما هو

أولى منه، وهو حديث مقبول ولا شك في صحته ومصداقيته، يقول الإمام الشافعي (ليس الشاذ من الحديث ما يرويه الثقة...لكن الشاذ ما يرويه الثقة ويخالفه عمل الناس)، ولا يمكن ردّ الحديث الشاذ أو الإعراض عنه أو مخالفته أو تخطئته لأنه صادر عن صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم والثقاة من أهل العرب، ومن أمثلة الحديث الشاذ، "حديث معاذ بن جبل في غزوة تبوك في الجمع بين صلاتين".

فكما هو معلوم فُرضت في اليوم خمس صلوات، وكل صلاة تؤدى في وقت محدد خاص بها، ولكن نظرا للظروف الاضطرارية التي كان المسلمون يعيشونها في تلك الفترة لكونهم في حرب مع المشركين تم الجمع بين الصلاتين خلافا للشريعة الإسلامية وهذا مما يعد شاذا ومغايرا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم ولكن عمل به لكونه صادرا عن صحابي موثوق به.

1)- ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ج1، ص11.
2)- المرجع نفسه، ص11.

5- الشذوذ في الدراسات اللغوية:

إنّ اللغة تسير وفق نظام شامل و مبدأ عام تراعي أصوله و تلتزم بها ، فالسير بمقتضى هذه الأصول و القوانين ضرورة حتمية لتحقيق فائدة الكلام ، و اللغة لكي تكون مكتملة من حيث مبانيها ، معانيها ، دلالتها و مضامينها تستند إلى مستويات أربعة لا غنى عنها تصونها و تضمن لها سلامة اللسان و صدق الكلام ، لكن قد يحدث خلل و اضطراب في مبادئ هذه المستويات و أسسها فيقع الشذوذ فيها وهذه المستويات هي كما يلي :

المستوى الصوتي:

يقوم على مجموعة من العلاقات و الرموز يعبر عنها بأصوات يحدثها جهاز النطق و تدركها الأذن و تضبطها اليد بالكتابة ، وهذه الأصوات تؤلف بطريقة منطقية منظمة لتؤدي وظائف اصطلاحية محددة ، فالكلام على هذا الأساس نشاط إنساني مكتسب يختلف اختلافا جوهريا من مجتمع لآخر لانه ميراث تاريخي و نتاج إجتماعي ، فاللغة مجموعة من الأصوات و لكل صوت مخرجه و صفاته و حرف يدل عليه عند الكتابة و يميزه عن غيره .

و المستوى الصوتي للغة هو الذي يدرس طبيعة الصوت وطرق النطق به ، لكن قد تختل طرق النطق و ينحرف الصوت عن مخرجه المعهود فيظهر الشذوذ ، ومن أمثلة ذلك ، التبدل الصوتي لحرف السين إذ ينطق صادا مثل قولهم : الوسريط ومثله أيضا قوله عزوجل " و نقلبهم ذات اليمين وذات الشمال و كلبهم باسط ذراعيه"[1] يقول الأستاذ شاهين في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية (يبدو لي أن الشذوذ في هذه الألفاظ يفسر في ضوء قانون المخالفة الصوتية ، فلما كان الصوتان متماثلين فإن نطقهما يأتي من نقطة مخرجية واحدة و عملية نطقية واحدة)[2] و يقر البعض من النحاة أن الشذوذ الصوتي لا يثير أي إشكال دلالي ، إنما هو جانب صوتي يهدف للتخفيف لتحقيق الانسجام بين الأصوات اللغوية .

المستوى الصرفي:

الصرف في اللغة هو التغيير و التقليب من حالة لأخرى[3]

و في الإصطلاح : هو التغيير في أحوال أبنية الكلمة وما بها من زيادة وحذف و إعلال و إبدال وإفرادو تثنية و جمع ...و تغيير المصدر إلى الفعل و الوصف المشتق منه كاسم الفاعل و اسم المفعول و صيغة المبالغة ...إلخ و "يعتبر معاذ بن مسلم الهراء واضع علم الصرف "[4]

---

[1] الكهف/17.
[2] حسين عباس الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص30.
[3] فهد خليل زايد، الأخطاء الشائعة النحوية والصرفية والإملائية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع2006، ص175.
[4] أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، دت، ص49.

و يختص علم الصرف بالأسماء المتمكنة و الأفعال المتصرفة و لا يهتم بالحروف و الأسماء المبنية ، فالتصريف لا علاقة له بالأسماء المبنية كالضمائر و الأفعال الجامدة مثل نعم ،بئس فالصرف هو العلم الذي تعرف به صياغة الأبنية العربية و أحوالها مما ليس إعرابا أو بناء ، ومعرفة بناء الكلمة الصرفي يساعد على معرفة موقعها وما يتلوها في الجملة من حيث الإعراب والمعنى ، لكن قد ترد بعض الكلمات و المفردات و الصيغ الصرفية مغايرة لمقتضى القياس فتعد شاذة نادرة ومن أمثلة ذلك أن القاعدة تنص على أن المثنى المقصور الخماسي مثل (مصطفى)يقلب الألف فيه ياء فتقول في التثنية (مصطفيان) ولكن هناك مفردتان خرجتا عن هذا الشرط و شذتا عن القياس إذ حذفت منهما الألف بدلا من قلبها ياء فقالوا في الخوزلى ← خوزلان* وفي القهقرى ← قهقران** بخلاف القياس.

والعرب قد أجرت هذين اللفظين على غير قياس قصد التخفيف و أمن اللبس ، و يظهر الشذوذ أيضا في تصريف الفعل سأل ، إذ يقال في صيغة الأمر سل ولكن الفعل سل شاذ مخالف لأصول القياس إذ الأصل أن يقال اسأل و مثله أيضا الفعل كل إذ القياس أُوكل ، ولكن لما ثقل على اللسان مالوا إلى التخفيف و إسقاط الهمز فوقع الشذوذ . ومن ذلك أيضا أنه إذا كان الاسم ممدودا و الهمزة فيه للتأنيث تقلب فيه الهمزة واوا عند التثنية مثل (صحراء ← صحراوان) ، "غير أن هناك بعض الألفاظ خرجت عن مقتضى القياس الصرفي ، فقد سُمع في تثنية خنفساء و عاشوراء قرفصاء قولهم خنفسان ،عاشوران ، قرفصان على غير قياس"[1]

وكما هو معلوم فإن المستوى الصرفي يدرس التغيرات التي تطرأ على أبنية الألفاظ فتؤدي معاني جديدة وهذه التغييرات هي وحدات صوتية و بهذا يتضح مدى ارتباط الدرس الصوتي بالصرفي ، و تعد المفردات العربية الشاذة شذوذا صوتيا و صرفيا من أخطر أنواع الشذوذ ،و يصل عدد الأفعال الشاذة في اللغة العربية إلى أربعمائة (400) فعل شاذ ،(و تنفرد اللغة العربية من بين لغات العالم كلها بقلة عدد شواذ الأفعال فيها ، فإذا أخذنا اللغة الفرنسية كمثال فإن الأفعال الفرنسية الشاذة تتجاوز عشرة آلاف فعل شاذ) [2]

المستوى النحوي :

إن القواعد النحوية وسيلة لضبط الكلام و النطق و أداة مهمة لتمييز الخطأ من الصواب ، و النحو إنما هو امتداد طبيعي لعملية التدريب اللغوي و استمرار في السير فيها و استكمال لأهدافها ، فالتركيب النحوي عنصر مهم من عناصر النظام اللغوي لا يجوز مخالفته أو الخروج عنه ، لكن قد تشذ بعض المفردات عن القاعدة و ترد مخالفة للقياس النحوي ومن أمثلة ذلك : قوله عزوجل " إنّ هذان لساحران " فمن المعلوم أنّ القاعدة

[1] أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص103.
[2] سليما فياض، الأفعال العربية الشاذة ط1، دار الشرقيلات للنشر والتوزيع، 1996، ص11.
*الخوزلى= مشية فيها تثاقل
**القهقرى= الرجوع إلى الخلف بمعنى التقهقر والتراجع والتدهور.

النحوية تنص على أنّ (أنّ و أخواتها) تنصب الأول ويسمى اسمها و ترفع الثاني ويسمى خبرها لكن جاءت الآية الكريمة مخالفة لمقتضى القياس ، و الأصل أن يقال :(إنّ **هذين** لساحران) ، ومثله أيضا أنّه لا يجوز أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة ولكنهم قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبيل أنه اسم يلزمه الألف و اللام ولا يفارقانه .

مع العلم أنه لا يوجد شذوذ في الدلالة ، ذلك أن الشاذ في المعنى يؤدي إلى انعدام التفاهم و التواصل بين أفراد المجتمع الواحد ، والعرب إنما تسعى لتحقيق المعنى و أمن اللبس في الكلام ، ومن الضروري للمناهج الدراسية أن تحتوي على كل الأفعال الشاذة صوتيا - صرفيا -نحويا بحيث تدرج في باب خاص و ينص على حفظها منذ المرحلة الإعدادية مثلما يحفظون الأفعال الشاذة - Irregùlar verb -في اللغة الإنجليزية .

الشذوذ في الأبواب النحوية:

أولا: الشاذ في نواسخ المبتدأ والخبر:

أ-ما خالف القياس في باب (كان وأخواتها):

مما هو ثابت باستقراء جميع النحاة أنّ (كان وأخواتها) تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني فيسمى خبرها، فهذا مما لا شك ولا خلاف فيه، لكن هناك من المرويات والشواهد الشعرية والنثرية التي خرجت عن هذه القاعدة وخالفت القياس النحوي، بحيث يأتي مثلا قائلوها بخبر (كان وأخواتها) مرفوعا خلافا للأصل النحوي، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

هي الشّفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاءُ الداء مَبْذُولُ.

فقد جاء خبر (ليس) مبذولُ بالرفع والقياس نصبه.

ومثله أيضا قول الآخر:

إذا متُّ كان الناس صنفان شامت وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع[1].

فظاهر القياس يقتضي نصب الخبر بحيث يقول (صنفين)، لكنه أتى به مرفوعا بخلاف القاعدة، وقد اختلف جمهور النحاة في توجيه هذين البيتين، فذهب بعضهم إلى أنّ في (كان وأخواتها) ضمير شأنٍ وهو اسمهما، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر بعدهما في محل نصب خبر لهما، أما الكسائي فيرى أنّ "كان" و"ليس" في البيتين زائدتان، فهما ملغيتان لا عمل لهما ووافقه في ذلك ابن الطراوة.

1)- السيوطي، همع الهوامع ج1، ص354.

وما جاء أيضا مخالفا للقياس قولهم (ليسَ الطيبُ إلا المسكُ) فقد جاء خبر ليس (المسكُ) مرفوعا، وذهب بعضهم في تفسير هذا القول إلى أنَّ الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره أفخره أي (ليس الطيب إلا المسك أفخره) والجملة الاسمية (المسك أفخره) في محل نصب خبر ليس.

وزعم أبو علي الفارسي أن اسم ليس ضمير شأن والطيب مبتدأ والمسك خبره، أو الطيب اسمها وخبرها محذوف، أما سيبويه فيرى أن من العرب من يجري ليس مجرى ما في الإهمال لاشتراكهما في إفادة

النفي، في حين أنَّ عمرا بن العلاء ذهب بالقول إلى أنَّ ذلك القول لغة تميمية، فهم يهملون ليس مع إلاّ حملا على "ما".

فالملاحظ هنا اضطراب آرائهم واختلاف تأويلاتهم فيما شذّ عن القاعدة النحوية إذ سلكوا عدّة مسالك في إعراب ما شذ في باب كان وأخواتها، فقد نحا البصريون والكوفيون بهذين البيتين وأمثالهم مناحي كثيرة، واتجهوا نحو التأويل والتخريج عساهم يخرجون برأي أو منفذ متقبل يرضي النحو وأهله، لذا رأوا في خبر كان ضمير الشأن حينا وحذفوه أحيانا أخرى، وجوّزوا رفعه للضرورة الشعرية طورا وأهملوه أطوارا أخرى، فقد اضطربت أمامهم السبل وسدّت عليهم منافذ شرح وتفسير هذه الظاهرة النحوية الشاذة.

ومما جاء أيضا مخالفا للقياس في "كان" على وجه الخصوص حذف نونها مثل قول الشاعر:

فإن لم تكِ المرأة أبدرت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم.

وقول الأخر:

لم يكِ الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفّى بالسَّرَرِ.

ومثله أيضا قوله عز وجل (ولم أك بغيا)[1] وأيضا قوله (لم نك من المصلين)[2] وأيضا قوله تعالى (ولا تك في ضيق)[3] وقوله (فلم يك ينفعهم)[4].

ويذهب سيبويه إلى أنّ حذف النون في البيتين الشعريين محمول على الضرورة، كما قال بجواز ذلك يونس ونخبة من نحاة الكوفة، أما ابن مالك فينفي أن تكون الضرورة سببا في ذلك، لأنه يرى أن بإمكان الشاعر أن يبقي على النون فلا يحذفها ولن يختل بذلك لا المعنى ولا تفعيلات البيت، إذ يقرّ أن الشاعر إنّما حذف النون

1)- مريم/20.
2)- المدثّر/43.
3)- النحل/127.
4)- غافر/75.

لأجل الخفة وأمن الثقل، فإذا ثبتت النون مع الساكن الذي يليها سيكون الثقل أشد على اللسان لذا حذفت للتخفيف أثناء النطق، أمّا أبو حيّان فذهب بالقول إنّ علّة الحذف هو التداول وكثرة

الاستعمال وليس سببه الثقل.

يقول السيوطي (...والصحيح أن هذا كله لا يجوز، ومما لا يحتمله القياس...فهو من القلة بحيث يحفظ ولا يقاس عليه)، فحذف النون ورفع خبر "كان" وأخواتها كله من النوادر الشاذة أو ينصرفوا عنها، إنما لكونها رُوِيَت عن الثقاة وصحَّ ثبوتها، لذا سعوا إلى إيجاد مخارج لها وإخضاعها لأصولهم النحوية حينا أو طالبوا بحفظها أحيانا أخرى لمّا سدت عليهم سبل التأويل والتخريج ذلك لأنه مما لا يمكن نكرانه أو تجاهله.

ب- ما خالف القياس في باب (إنَّ وأخواتها):

إذا كانت (كان وأخواتها) ترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها، فإنّ (إنَّ وأخواتها) تسير بخلاف هذه القاعدة، ذلك أنها تنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الثاني ويسمى خبرها.

لكن ورد من كلام العرب ما خالف هذا الأصل النحوي (إنّ وأخواتها) ومن أمثلة ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

إذَا اِلْتَفَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا.

ففي هذا البيت نصبت إنَّ كلا من اسمها وخبرها (حرّاسنا+أسدًا) شذوذا والأصل في القياس أن يأتي خبر إنّ بالرفع (أسُدٌ).

وقول الآخر:

ألا يا ليتني حَجَرًا بوادٍ أقام وليت أمّي لم تلدني.

ومثله أيضا: ياليت أيام الصبا رواجعًا.

ومن ذلك أيضا قوله عز وجل: (إنَّ هذان لساحران)[1].

والملاحظ أن النحاة لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذه الأمثلة والشواهد النادرة، بل راحوا يتقصون أثرها ويسعون لتقديم تخريج مناسب لها يرضي أقيستهم النحوية وقواعدهم اللغوية، فذهبوا يتأوّلونها

ويبحثون عن عذر لها، فهذا ابن عصفور يرى أن الخبر في (حُراسنا أسْدًا) محذوف وتقدير الكلام (إنَّ

1)- طه/63.

خبر هذه الحروف إذا وضحت الدلالة واستقام المعنى ووافقه ابن هشام في ذلك، يقول: (...قَدْ خَرَّج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف أي تلقاهم أسْدًا).

ومثل ذلك أيضا قولهم :

كأن أذنيه إذا تشوفا قَادِمَةً أو قَلَمًا محرَّفا

فقد نصب الشاعر ب (كأنّ) المبتدأ والخبر معا (أذنيه+قادمة) على خلاف الأصل والقاعدة النحوية، وقد أوّل البيت عدة تأويلات علّهم يجدون لهذا الشذوذ من مفر ومخرج، فمنهم من قال إنّ الخبر محذوف تقديره يحكيان (كأنَّ أذنيه يحكيان) وقيل إنّما الرواية (تخال أذنيه) فقد ذكر السيوطي أن هارون الرشيد نبّهه لإصلاح البيت بقوله (دع كأنّ وقل تخال حتى يستوي الشعر ونسلم من الشاذ).

وقد تدخل لام الابتداء على خبر (أنَّ) شذوذا مثل قول الشاعر:

ألم تكن حلفت بالله العليّ أنَّ مطاياك لمن خير المطيّ.

فقد دخلت اللام خبر (أنَّ) بخلاف الأصل النحوي وخروجا عن القياس، ومن ذلك أيضا قوله عز وجل (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنّهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواقِ)[1].

ونظير ذلك ما جاء في خبر (زال) في قولهم:

ومازلت من ليلى لدن عرفتها لكالهائم المقصي بكل مرادِ.

ومثله أيضا دخول لام الابتداء شذوذا في خبر (لكنَّ) في قول الشاعر:

يلومونني في حبّ ليلى عواذلي ولكنني من حبّها لعميد.

وهي كلها نوادر سمعت عن العرب ومن ثمّ ألحقها النحاة بركب الضرائر المسموعة التي تحفظ ولا تحمل على غيرها، فإذا ضعف الشيء في القياس وقلّ في الاستعمال، فهو مرذول مطرح، وقد يأتي منه الشيء إلا أنّه قليل لا يقاس عليه.

1)- الفرقان/20.

ثانيا: الشاذ في المعارف:

أ- الضمائر (مخالفة الضّمير لمفسّره):

الأصل في العربية أن يدل كل لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد والمثنى على المثنى والجمع على الجمع والمؤنث بالمثل والمذكر كذلك...وهكذا،وإذا ما كانت هناك إشارات سابقة إلى اسم مفرد أو مثنى أو جمع أو أنثى أو ذكر، يمكن أن نستغني عن إعادة الأسماء ونتجنب التكرار بالإحالة إلى استعمال الضمائر، فكل اسم قد خصّ بضمير يغنيه عن نفسه ويمنع تكراره كل مرة.

ومقتضى الأصل أن يوافق الضمير مفسّره سواء في العدد أو النوع أو الجنس وذلك بإعادة الضمير مفردا مذكرا إذا كان مفسره مفردا مذكرا أو مثنى مؤنثا إذا كان مفسّره مثنى مؤنثا...وهكذا دواليك، وأغلبية الاستعمال العربي جاء موافقا لهذا الأصل، وما وافق الأصل لن نعنى بالحديث عنه والاستفاضة فيه فمن عادة الأصل أن لا يشغل الناس بالبحث والشرح، إنّما الاهتمام والعناية يوجه دائما إلى ما خالف الأصل وعدل به إلى غيره فشدّ بذلك الانتباه وشخصت إليه الأبصار ترمقه بالدراسة والبحث.

ومن أمثلة مخالفة الضمير لمفسّره، قول الشاعر:

ألا إنَّ جيراني العشية رائح دعتهم دواع من هوى ومنازحٌ.

وقول الآخر:

إنّي رأيت الصامرين **يموت ويفنى** فارضخي من وعائيا.

فأصل القياس أن يقول الشاعر في البيت الأول رائحون ولكنّه قال رائحٌ وهذا مما خالف الأصل النحوي، والأمر نفسه في البيت الثاني فالأصل أن يقول يموتون ويفنون.

وقد أجاز ابن مالك ذلك بالحمل على المعنى، وقال: أراد يموتون فأفرد، كأنه قال يموت من ذكرت ويفنى، إذ يرى أنه يمكن أن ينوب ضمير الغائب عن ضمير الغائبين فيأتي الضمير مفردا ومفسره جمع مذكر السالم، واستدل على ذلك بأن بعضا من قبائل العرب تقول: الزيدون قام، ولكن أبو حيان النحوي رفض أن يعود للضمير المفرد على الجمع المذكر السالم، فهذا أمر مردود لا يقاس له، فهو من النوادر، يقول: لا حجّة فيه، لأن في ذلك هدما للقواعد الثابتة من لسان العرب، فكما للضمير المفرد مفسر مفرد يجب أن يكون مفسر الجمع ضمير الجمع أيضا، إذ يجب أن تضاف الواو والنون إلى صيغة الجمع المذكر السالم في حالة الرفع أو الواو والألف في حالة النصب والجزم، هذا في حالة بناء الجمع المذكر، أما صيغة بناء الجمع المؤنث فتكون بزيادة الألف والتاء مثل العائشات، الفاطميات، الأمهات...أما ضمائر الغيبة فهي النون في حالة الرفع.

وممّا جاء مخالفا للقياس قوله تعالى: (قال نسوة في المدينة)[1] ومثله أيضا قوله عزّ وجل (إذا جاءك المؤمنات يبايعنك)[2] ومثله أيضا قوله (إذا جاءكم المؤمنات)[3].

ومن المواطن التي يكون فيها الضمير مفردا ومفسّره جمع لمذكر عاقل قولهم: الرجال ذهبت أو ذاهبة، أو الرّجال أكرمتها، ومثل هذا القول يصح ومما هو متداول بكثرة عند قبائل العرب، والسرّ في عودة الضمير مفردا مؤنثا على الجمع المذكر في هذا الموضع تأويل الجمع بالجماعة، فكأن وجه الكلام: جماعة الرجال ذهبت أو جماعة الرجال أكرمتها.

فإسناد الفعل إلى ضمير الجمع المذكر السالم العاقل يكون بوجهين:

الأول: المتعارف والمتفق عليه.

الثاني: أن تلحق الفعل تاء التأنيث، مثل الرجال قامت فتفرده وتؤنثه لأنه يرجع إلى تقدير الجماعة، ومثل ذلك قوله عز وجل (وإذا الرسل أقّتَتْ* لأي يوم أجلت)[4].

ومن مخالفة الضمير لمفسره أيضا قوله تعالى (وإنَّ لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه)[5].

وذهب سيبويه إلى إجازة كل ذلك على قبح، ونَصَّ على عدم القياس فيه، قال (فإن قلت ضربني وضربت قومك، فجائز، لكنّه قبيح أن تجعل الجمع كالواحد).

وقد سلك السيوطي نفس منهج سيبويه ورفض القياس في ذلك، وعلّل السبب بقوله (كثيرا ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم، ألا تراهم يقولون

"هو أحسن الفتيان وأجمله" في معنى هو أحسن فتى وأجمله ونظائره في ذلك كثيرة، فإذا حسن الحمل

على المعنى خالفوا القياس).

ومن ضمائر الرفع المتصلة (واو الجماعة) التي تستعمل لجماعة الذكور المخاطبين والغائبين العقلاء، وربما تستعمل شذوذا لغير العقلاء توسعا إذا نزلوا منزلتهم ومن أمثلة ذلك قوله عز وجل (يا أيها النمل أدخلوا مساكنكم)[6] ، والأصل في واو الجماعة أيضا أن تتصل بآخر الفعل مع إثباتها نطقا وكتابة لأنّها من الضمائر

1)- يوسف/30.
2)- الممتحنة/12.
3)- الممتحنة/10.
4)- المرسلات/12. *- أقّتت: أصلها أقتت من الوقت، فقد قلبت الهمزة واوا.
5)- النّحل/66.
6)- النمل/18.

البارزة، ولكن من العرب من يحذفها عن الآخر بغير قياس، استغناء عنها بالضمة ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

فَلَو أنَّ الأَطِبَاءِ كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَاءِ الأُسَاةُ.

فأصل القياس (كانوا حولي) إذ حذفت الواو، وأبقي على الضمة على النون دليلا على الحذف، ولم يقتصر حذف واو الجماعة على الشعر فقط بل سمع ذلك في النثر أيضا، (فمن العرب من يقول الزيدون ذَهَبَ -بضم الباء- ولم يختلف النحاة في عدم قياسية هذا الحذف)[1]، إنما الاختلاف بينهم كان حول سببه ودواعي تفسيره وتخريجه، فمنهم من يرى أنّه محمول على الضرورة الشعرية، أمّا الفرّاء فينصّ على أنَّ الحذف لغة بعض العرب، وأنه ليس من قبيل الضرورة، فمن العرب من تسقط واو الجماعة اكتفاء بالضمة قبلها، فقالوا: في ضربوا -ضَرَبُ، وفي قالوا: قالُ، وفي نَجَحُوا نجحُ وهكذا...وذلك بضم الحرف الأخير قبل واو الجماعة دلالة على الحذف، وهي لغة هوازن وعلباء وقيس.

ب-أسماء الأعلام:

سبق ذكر أن المادة اللغوية التي يكثر استعمالها بين الألسن ويشيع تداولها عند الناس، تكون عرضة للتغيير أكثر من غيرها، ولمّا كانت أسماء الأعلام من أكثر المفردات تداولا واستعمالا وأوفرها حضا، حدث فيها من التغيير ما لم يحدث لمثيلاتها من أسماء الأجناس الأخرى.

وقد نبه النحاة لهذه الظاهرة في أكثر من موضع وأشاروا إليها في العديد من المسائل النحوية، يقول الفارسي ("أسماء الأعلام قد كثرت في كلامهم فاستحبوا فيها التغيير") وقال ابن جني ("اعلم أن هذه الأعلام إنّما جازت فيها المخالفة للجمهور من قبل أنّها كثر استعمالها، فجاز فيها من الاتساع ما لم يَجُزْ فيما قل استعماله من الأجناس")، فالشذوذ في أسماء الأعلام مردّه إلى كثرة التداول والاستعمال، فالشيء إذا كثر عندهم غيروه، ولم يعيبوا على أنفسهم هذا الحذف والتغيير ما دام التفاهم بينهم حاصل لا محالة، ذلك لأن هذا التغيير لا يؤثر على فهمهم في شيء، إذ تعوّدوا عليه وألفوا سماعه، والعرب إذا حذفت أو غيرت شيئا في الجملة أو المفردة أو الحرف أو الكلمة فلها شيء يدل عليه ويوضح معناه، ومن أمثلة حذف الجملة قولهم: تالله قد فعلت وأصله، أقسم بالله العظيم أنّي فعلت كذا، إذ حذف الفعل والفاعل وأبقي على الجار والمجرور دليلا على الجملة المحذوفة، أو حذف الفعل ومن ذلك قولهم: الطريق الطريق بمعنى احذر الطريق أو إياك والطريق، وأيضا حذفهم للجملة من الخبر كقولهم: الناس مجزيون بأفعالهم إن فعلوا خيرا فخيرٌ وإن شرا فشرٌ، بمعنى إن فعل المرء خيرا جُزي بالخير وإن فعل شرا جزي بمثله،ومثله أيضا قوله عزّ وجل (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا

4)- عطية محمد عطية عبد الله، الشاذ في النحو والصرف،2008، ص167.

عشر عينا) أي فضرب فانفجرت ، ومثله أيضا قوله تعالى: (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية) بمعنى به أذى من رأسه فَحَلَقَ فعليه فدية.

فلما كان التغيير والحذف واقعا في الأفعال والجمل والكلمات فما بالك بالأسماء التي تعودت الألسن على ذكرها واعتاد المرء سماعها، فالتغيير الذي يطرأ على بنية الأسماء غيرُ مستبعد، وفي أغلب الظن أنهم ركنوا لهذا التغيير وتساهلوا في بعض الألفاظ إذ لم يراعوا فيها ما روعي في نظائرها فجاءت مخالفة لما يقتضيه القياس لوضوح الدلالة في أسماء الأعلام، فالمراد من اللفظ أن يدل على المعنى، فغذا ظهر المعنى واتضحت الدلالة فلا حاجة إلى اللفظ المطابق للقياس.

ومما جاء شاذا في الأسماء مخالفا للقياس قولهم: مَحْبب (اسم لرجل) ومَهْدَدْ (اسم لامرأة) والقياس فيه: مَحِبًّا ومَهِدًّا بالإدغام، فكل ما جاء على وزن (مَفْعَلْ) وكانت عينه ولامه من نفس الجنس أدغم الحرفان وصارا حرفا واحدا، وهذا حكم عام مطرد في كل ما جاء على صيغة (مَفْعَلْ) من كل ثلاثي مضاعف.

ومن الشذوذ أيضا قولهم: ماهان (اسم امرأة)، فالقياس يقتضي القول (موهان) كما يقال في نظائرها النكرة= جولان- طوفان- دوران.

ومثله أيضا قولهم: مَدْيَنْ- مَكُوزَة (أسماء قبائل عربية) فهذا من الشواذ وأصل القياس أن يقال فيهما: مدان- مكازة، بقلب الواو والياء ألفا، كما فعل في نظائرها من نحو: منال- مفازة- مهابة.

وما ألحق بركب الشواذ أيضا قولهم: رجاء بن حيوة واصله حَيَّة، إذ قلبت إحدى الياءين واوا بخلاف القياس، فـ(حيوية) من الشواذ في الأعلام وأصل قياسه (حَيَّة) بتضعيف الياء، لأن القياس يقتضي: متى ما اجتمعت الياء والواو تقلب الواو ياء وتدغم مع مثيلتها.

والشاذ في الأعلام كثير معروف المواضع، والشيء إذا كثر استعماله وعرف موضعه جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره.

ج-الموصولات:

مما هو معروف أنَّ الأسماء الموصولة نوعان:

-أسماء موصولة خاصة وهي: (الذي- التي- اللذان- اللتان- الذين- اللائي والآلي).

-أسماء موصولة عامة وهي: (من للعاقل- ما لغير العاقل- ذو (خاصة بقبيلة طيء)، "ال" الموصولية، من ذا، ماذا وأيّ)[1].

ويظهر الشذوذ في الموصولات في دخول "ال" الموصولية على ما لا يجوز دخولها عليه، ومن أمثلة ذلك دخولها على الجملة الاسمية بخلاف مقتضى القياس مثل قول الشاعر:

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معبد.

فالملاحظ في البيت اتصال "ال" الموصولية بالجملة الاسمية رسول الله شذوذا وأصل القياس: من القوم الذين رسول الله منهم، فالشاعر أتى ب"ال" بمعنى الذين ولكنه حذف (ذين) وأبقى على (ال) على وجه الشذوذ.

كما شذ أيضا دخولها على الظرف مثل:

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشه ذات سعة.

إذ وصلت (ال) بالظرف (مع) بخلاف القياس، والأصل أن يقال: شاكرا على الذي معه.

ومما خالف القياس في الذي والتي حذف (ال) منهما شذوذا، وقد زعم ابن مالك أنّ ذلك لغة لبعض القبائل العربية واستدل على ذلك بقراءة من يقرأ شذوذا قوله تعالى: (صراط ذين أنعمت عليهم).

ومما خالف الأصل كذلك حذف النون في (الذين- اللتان- اللذين) ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

أَبَنِي كُلَيْبِ إنَّ عَمَّيَّ اللذا قَتَلَا الملوك وَفَكَّكَا الأغلالا.

ومثله أيضا قول الآخر:

هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم.

ففي كلا المثالين حذفت النون من الأسماء الموصولة شذوذا والقياس أن تثبت.

ومن أصول القياس أيضا أن لا يفصل بين الموصول وصلته، لأنهما بمنزلة جزأي الاسم المركب، ولكن قد يرد شذوذا الفصل بينهما، مثل قول الشاعر:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي فكن مثل من- يا ذئب- يصطلحان.

[1] عبد العال سالم مكرم، تطبيقات نحوية وبلاغية ج1، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع1992، ص181، 182.

فالشاعر قد فصل بين الموصول (من) وصلته (يصطلحان) بالنداء (يا ذئب)، وهو مما يعد شاذا مخالفا لأصول النحو.

ثالثا: الشذوذ في الفعل المضارع:

أولا: الشذوذ في النواصب:

تنص القاعدة النحوية على أنَّ الفعل المضارع إذا جاء بعد أن المصدرية أو إحدى أخواتها فالمشهور فيه أن ينصب الفعل لكن هناك حالات نادرة ومواقف شاذة يكون فيها الفعل المضارع مرفوعا بعد أن المصدرية شذوذا، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ- وَيَحْكُمَا- مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أحَدَا.

حيث رفع الفعل- تقرآن- بإثبات حرف النون فيه بالرغم من وجود (أن) الناصبة وهذا مما لا يرقى إلى درجة القياس، ذلك أنه من النوادر القليلة التي تحفظ ولا يقاس عليها فثبات النون في تقرآن بعد أن الناصبة من الشواذ في القياس والاستعمال جميعا.

وقد اختلف النحاة الأوائل في تخريج هذا البيت وتأويله، فقد ذكر عدد من النحاة الكوفيين أنَّ (أن) في هذا المثال، إنما هي (أنَّ) الثقيلة، ولكنها خففت عندما شذ اتصالها بالفعل، إذ يخرّجون (أن) في البيت الشعري على أنها المخففة من الثقيلة، وهي لم تفصل عن الفعل بفاصل لأجل الضرورة الشعرية، أمّا البصريون فيحملونها على (ما) المصدرية، إذ يقرون بأنّ (أن) في المثال كان من المفروض أن تنصب الفعل المضارع، ولكنها لمّا شبّهت ب(ما) حملت عليها فوقع المضارع بعدها مرفوعا، فترك إعمالها، وهي لغة بعض الأقوام العربية الذين يشبهون (أن) ب (ما) المصدرية فيبطلون عملها.

(قال ابن جنّي سألت أبا علي الفارسي رحمه الله فقال: هي المخففة من الثقيلة كأنه قال: أنّكما تقرآن إلا أنه خفف من غير تعويض)[1].

ومثله أيضا قول الفرّاء:

إن تهبطين بلاد قومٍ يرتعون من الطلاح.

ومما يحمل على الشذوذ أيضا في أن المصدرية، مجيء الفعل المضارع بعدها مجزوما مثل قول الشاعر جميل بثينة:

1)- ابن جنّي، الخصائص ج1، ص390.

أحاذر أن تَعْلَمْ بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا.

والملاحظ في البيت أن الفعل المضارع (تعلمْ) جاء مجزوما شذوذا بعد أن الناصبة، وهذا يعدّ من النوادر عند النحاة ولا يجوز خاصة في سعة الكلام.

فجزم المضارع بعد أن الناصبة لا يجوز عند جمهور النحاة ولكن من الكوفيين من جوّز هذا الأمر مثل الرؤاسي يقول: (فصحاء العرب ينصبون ب أن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم آخر يجزمون بها)[1] ، فهو يقرّ أن الجزم الشاذ هنا بعد أن الناصبة إنما هو لغة لبعض القبائل العربية ولا سبيل لنكرانه أو تجاهله.

في حين أن ابن مالك يرى أن السكون في (يعلمْ) ، إنما هو سكون وقف لأجل الضرورة وليس للإعراب، أما اللحياني فيرى أن الجزم بأن الناصبة إنما هي لغة بين صُبَاحٍ.

والأغلب أن جزم الفعل المضارع بعد أن الناصبة يحمل على كونه لغة لبعض القبائل العربية وليس لضرورة شعرية، فالحمل على كونه لغة هو الأرجح، لأنه ثبت عن الرواة الثقاة أن الجزم ب(أن) لغة بعض العرب، فقد روي عن أبي عبيدة وبالضرورة الشعرية مع أمر ثبت بالنقل أنه من لغة لبعض العرب.

ومما جاء مخالفا للقياس أيضا أن ينصب الفعل المضارع شذوذا مع غياب أداة النصب، وذهب المبرد وأبو العباس إلى أنه إذا حذفت أن أو إحدى أخواتها بقي عملها لأن الإضمار لا يزيل العمل كما هو الحال

في إضمار رُبَّ وأكثر العوامل، ومن أمثلة ذلك قول أبي العباس:

وهم رجال يشفعوا لي فلم أجدْ شفيعا إليه غير وجود يعادله.

ومثله أيضا قوله عزّ وجل: (إلّا وَحْيًا أو من وراء حجاب أو يرسلَ)[2] ، فتقدير الكلام في البيت الشعري أن يقال: وهم رجال أن يشفّعوا لي فحذفت الأداة مع الإبقاء على الوظيفة النحوية ومثله أيضا في قوله عزّ وجل أو أن يرسلَ، وذهب البعض من النحاة إلى أنّه يجوز حذفها مع إبقاء الفعل منصوبا ولكن أكثرهم يرى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت الأداة.

1)- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج2، ص284.
2)- الشورى/51.

ومثله أيضا قوله تعالى (أفغير الله تأمروني أعْبُدَ)[1] ، ومن النثر قولهم: خذ اللص قبل يأخذَك ومره يحفرها وقولهم أيضا: نهنهت نفسي بعدما كدت أفْعَلَهُ، ففي كل هذه الأمثلة حذفت الأداة الناصبة مع الإبقاء على عملها إذ جاء الفعل المضارع منصوبا بالرغم من غيابها في الجملة.

وقد اختلف النحاة في القياس عليه، إذ ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى صحة القياس عليه، لكن أبو حيان يرى ضرورة حصره على السماع لأنه لم يرد منه إلا النزر اليسير، لذا لا ينبغي أن يجعل منه قانونا عاما يقاس عليه، فالحذف وإقرار الفعل بعده مرفوعا أو مجزوما يقتصر على مورد السماع فقط لا غير ولا يقاس عليه.

ثانيا: الشذوذ في جوازم الفعل المضارع:

من الأدوات التي تدخل على الفعل المضارع فتجزمه وتغير حركة إعرابه: لم- لمّا- لام الأمر- لا الناهية...وغيرها، والمشهور في لام الأمر أو اللام الطلبية الجازمة البناء على الكسرِ، مثل قوله تعالى: (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فَلْتَقُمْ طائفة منهم)[2] ومثله أيضا: لِتَدرس كي تنجح، يا أطفال لِنخرج كي نمرح، لِتفهم المرأة دورها في المجتمع...، ولكن من العرب من يحركها بالفتح شذوذا كقولهم: لَتدرس، لَتقوم، يا زيد، وهي لغة قبيلة بني سُلَيْم فهم يفتحون اللام بدلا من كشرها خلافا للقياس.

والغالب في اللام الجازمة أن تدخل على فعل الفاعل الغائب مثل: لِيَقُمْ زيد، لِينجح المجتهد، لِيعالج المريض، لِيسجن المجرم... أمّا دخولها على فعل المتكلم المبني للمعلوم سواء أكان مفردا نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "قوموا لأصل لكم" أم جمعا مثل قوله عزّ وجل: "لنحمل خطاياكم"، فهذا في غاية .

القلة والندور، ذلك لأن المتكلم لا يأمر نفسه، فهذا ليس مألوفا في كلامهم، أما دخولها على فعل الفاعل

المخاطب فنادر وهو أمر شاذ لكونهم استغنوا عنه بصيغة الأمر في الدلالة على الطلب فقد اعتبر بعض

النحاة قولهم: "فلتفرخوا"، "فلتقم" قولا شاذا نادرا وعدّوه عيبا وكلاما مستقبحا، واستغنوا عنه ب (افرحوا) و(قم)، ومن أمثلة دخول اللام الجازمة على فعل المخاطب قول الشاعر:

لِتقم أنت يا ابن خير قريش كي تقضي حوائج المسلمين.

ومثله أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: لتأخذوا مصافكم.

1)- الزمر/64.
2)- النّساء/102.

فمن النحاة من يعيب اتصال اللام الجازمة بفعل المخاطب لأنه يمكن لصيغة الأمر أن تنوب عن دلالته ومعناه بأحسن لفظ وأدق تصوير، وعلى رأسهم الكسائي الذي رفض دخول اللام الجازمة على فعل المخاطب واعتبرها من النوادر والشواذ التي وردت مخالفة لما عليه جمهور العرب.

وكما ندر دخولها على فعل المخاطب شذ أيضا حذفها مع بقاء الفعل مجزوما ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى.

وأصل القياس ليِبك من بكى، فحذفت اللام الجازمة وأبقي على وظيفتها النحوية. ومثله أيضا عزّ وجل: (قل للذين آمنوا يغفروا)[1] وأيضا قوله تعالى: (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة)[2] ففي كلا المثالين حذفت اللام الجازمة وأصل القياس ليغفروا- ليقيموا، فقد أسقطت اللام وبقي الفعل بعدها مجزوما.

ويرى سيبوسه أن العرب إنما حذفتها تشبيها لها ب أن المضمرة أما المبرد فقد أنكر جواز حذفها مع بقاء الفعل المضارع مجزوما، لأن عوامل الأفعال لا تضمر بالأخص الجازمة منها، ويذهب الكوفيون إلى أن دخول اللام الجازمة على الفعل هو الأصل، وإنما حذفت خطأ لكثرة اِستعمال أمر المخاطب وشدة وروده ودورانه على الألسن، فاستدعى ذلك حذفها تخفيفا على اللسان، (أما ابن جنّي فيرى أن الأصل يكون بحذف الأمر وهو اللام الجازمة فأصل اضرب، لِتضرب وأصل قم لِتقم...كما تقول للغائب لِتضربن هند- لِيقم زيد...لكن لما كثر أمر الحاضر نحو: قم- اقعد- اخرج- خذ- دع...حذفوا حرف المضارعة تخفيفا

فبقي ما بعده في أكثر الأمر ساكنا فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فقيل: أُكتب، اضرب، اذهب، اجلس ونحو ذلك)[3].

ومع قول الأكثرين بجواز حذف اللام في الشعر، إلا أنهم يقرون بأن الحذف قد يكون مستحسنا مستساغا في مواضع معينة ومستكرها مستقبحا في مواضع أخرى، فمن مواضع الاستحسان إذا سبق الحذف بما يدل على معنى اللام الطلبية مثل حذف لام يبكِ في المثال السابق، فقد استحسن هذا القول لان قبله كان أمرا -فاخمشي- وإن لم يكن مجزوما فإنّه في معنى المجزوم، فاخمشي قريب من حيث معناه من الفعل لتخمشي، ولكن إذا لم يسبق الحذف بما يدل على معنى اللام الطلبية فإن الحذف سيكون مستقبحا، مثل حذف اللام من الفعل تفد في قول الشاعر:

محمد تَّفِدْ نفسك كل نفس إذا ماخفت من شيء تبالا.

1)- الجاثية/14.
2)- ابراهيم/31.
3)- ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ج1، ص313.

ومن مظاهر الشذوذ في الأدوات الجازمة أيضا إلغاء الوظيفة النحوية ل "لم" الجازمة بحيث إن الفاعل بعدها لا يأتي مجزوما بل مرفوع ومن مواضع ذلك قول الشاعر:

لولا فوارس من نِعْمٍ وأسْرَتِهِمْ يوم الصليغاء لم يوفون بالجار.

إذ يرى أبو حيان والفارسي أن هذا الخروج مخصوص بالضرورة الشعرية، في حين إن ابن جنّي وابن مالك حملا هذا الخروج على "لا" النافية المهملة، فقد شبها حرف الجزم "لم" ب "لا" النافية المهملة لاشتراكهما في النفي، وذهبت طائفة ثالثة إلى أن رفع المضارع بعد أداة الجزم "لم" ما هو إلا لغة لبعض القبائل العربية، وعلى رأس هؤلاء الأخفش.

ومما ورد شاذا مخالفا للقياس في "لم" حذف مجزومها مثل قول الشاعر:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم.

أراد:إن وصلت وإن لم تصل، ولمّا كان المقصود يفهم من سياق الكلام حذف الفعل لتجنب التكرار، ولأن المعنى المراد منه واضح لا يستدعي إعادة الفعل مرتين.

ومثله أيضا قول الآخر:

احرص على ما أُؤتمنت عليه إلى يوم يردوها أعطوك أجرا أو لم.

وقد تحذف الفاء في جواب فعل الشرط شذوذا مثل قوله (ص) لأبيّ بن كعب في شأن قطة (...إن جاء صاحبها أو استمتعْ بها) فقد أسقطت الفاء من فعل جواب الشرط شذوذا وأصل القياس أن يقترن الفعل بالفاء - فاستمتع بها- والحذف من هذا القبيل مقصور على السماع، فيحفظ ما ورد منه ولا يحمل على غيره، فهذا من الندرة والشذوذ بحيث لا يخفى أنه من لغة بعض العرب، وحق الكلام أن يأتي المضارع منصوبا بأدوات نصب خاصة، ومجزوما ضرورة بعد أدواته الجازمة فلا يكون القول إلا بهذا القياس، لكن لما لم يحدث ذلك سعى النحاة لتصويب الأمر ورده إلى القياس، ولمّا لم يقدروا على ذلك بالرغم من تأويلاتهم وتخريجاتهم النحوية اعتبروه شاذا، ونادوا بحفظه والسّير بخلافه ذلك لأنه مما لا يقاس عليه، فهذه الظواهر اللغوية الشاذة التي خالفت كلام العرب المطرد من القلة والندرة التي لا ينبغي القياس عليها.

-الشذوذ في حروف الجر:

من حروف الجر التي تختص بجر الأسماء: في- إلى- الباء- من- اللام- حتى- رُبَّ- على- عن- الكاف...وغيرها وقد يأتي الخفض ب (متى) و(لعل) و(كي) شذوذا، فالشائع مثلا في متى من حيث الاستعمال

أنها ترد كاسم يستفهم بها عن الزمن كما في قوله تعالى: (متى نصر الله)[1] أما استعمالها كحرف للجر والخفض فنادر شاذ عند العرب، ولم يسمع استعمالها كحرف للجر إلا في لغة هذيل، فمتى عندهم بمنزلة (من) الابتدائية، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بمَاءِ البحر ثم ترفّعتُ متى لُجَجٍ خضر لَهُنَّ نئيجُ.

بمعنى ترفعت من لُجَجٍ خضرٍ، إذ استعملت متى بمعنى "من" فخفض لفظ لجج ب متى حملا على من.

كما أن الغالب في (لعلّ) أن تأتي حرف ترجٍ أو توقع ومن المعلوم أنها من أخوات إنَّ بحيث تنصب الأول اسما لها وترفع الثاني خبرا لها، ولكنها في غالب الأحيان تشذّ عن هذه القاعدة فتلحق جماعة الحروف الخافضة فتجر المبتدأ شذوذا مثل قول الشاعر:

لعلَّ اللهِ فضَّلكم علينا بشيء أنَّ أمَّكُمْ شَرِيمُ.

ففي المثال جُرَّ لفظ الجلالة (اللهِ) ب (لعل)، وهي لغة عقيلية، وقد ارتضاها كل من أبي زيد والأخفش

والفرّاء، في حين أنكرها الفارسي زاعما أن الأصل فيها أن يقال: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، إذ يقر أن كلمة أبي إنما جرت بحرف الجر (اللام) وليس ب (لعل).

أما (كي) فهي أداة لنصب الفعل المضارع، وتأتي للتعليل والتفسير، وقد ترد كحرف جر شذوذا، وانحصر عملها في الجر في ثلاثة مواضع هي التالية:

1- أن تختص ب "ما" الاستفهامية تنزيلا لها بمنزلة اللام التعليلية الجارة لاشتراكهما في المعنى، ومن أمثلة ذلك قولهم إذا سألوا عن علة الشيء: كيمه؟ -أي، لم؟- وأصل الكلام: كي ما؟ فحذفت ألف (ما) الاستفهامية بعد دخول كي الجارة عليها وعوّض عن الألف بهاء السكتِ، ولكن جر (كي) ل (ما) الاستفهامية قليل شاذ عندهم، وأصل القياس أن يقولوا: لم؟ أو لأي شيء كان هذا؟.

2- أن تختص ب "ما" المصدرية فتجرها تنزيلا لها بمنزلة اللام الجارّة مثل قول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فَضُرَّ فإنما يُرَادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ.

ف (كي) هنا جارّة للمصدر المؤول من "ما" وصلتها، وأصل الكلام (يراد الفتى للضر أو النفع).

1)- البقرة/214.

3- أن تجر "أن" المصدرية المضمرة وصلتها، كقولك: جئت كي تكرمني، والأصل جئت كي أن تكرمني ولمّا ثقل هذا على النطق واللسان أضمرت "أن"، ف (أن) وما أدخلت عليه في تأويل المصدر -تكرمني- في محل جرّ ب "كي" التي بمعنى اللام والتقدير: جئت لإكرامي.

واستعمال (كي) كأداة للجر لم يكن بتلك الأصالة والرقي الموجودة في أدوات الجر الأصلية،وهي إنما جاءت ملحقة في العمل بالجر باللام التعليلية الجارة وأنزلت منزلتها لما بينهما من تشابه وتقارب في المعنى.

ومما هو معروف أنَّ الباء تزاد في ستة مواضع توكيدا: في الفاعل، المفعول، المبتدأ، الخبر، الحال والتوكيد، ومن غريب زيادتها أن تزاد في المجرور شذوذا مثل قول الشاعر:

فأصبحن لا يسألنه عن بِما به أصَعَّدَ في علُوّ الهوى أو تصوّبا.

ففي قوله (عن بما به) وقعت الباء زائدة بين الجار (عن) ومجرورها (ما) خلافا للقياس، ويرى ابن عصفور ان الباء تقع زائدة في خبر "ما" و "ليس" وفي الفاعل والمفعول...ولا تزاد فيما عدا ذلك.

والأصل في حروف الجر أيضا أن تتصل بمجرورها، ولكن قد يحذف الجار شذوذا ويبقى عمله، إذ لا تسقط منه وظيفته النحوية ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

إذا قيل أي الناس شرَّ قبيلة أشارت كليبٍ بالأكُفّ والأصابعُ.

ومثله أيضا قول الآخر:

رسمِ دار وَقفتُ في طلله كِدْتُ أقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ.

وتقدير الكلام في البيت الأول (أشارت إلى كليبٍ) والبيت الثاني (إلى رسم دارٍ) وقد حذف في كلا المثالين حرف الجر (إلى) مع إبقاء وظيفتها النحوية جرّت الاسم بعدها بالرغم أنّها محذوفة.

ومن أمثلة الحذف الشاذ في النثر قولهم: اللهِ لنفعلن والأصل بالله لتفعلن، ومن نوادر الحذف أيضا أن رؤية بن العجاج إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عافاك الله بمعنى بخيرٍ.

إن حذف الجار وإن لم يكن جاريا بمقتضى القياس، إلا أنه كثير في كلام العرب، وما حذفهم هذا إلا لأجل التخفيف على اللسان، يقول سيبويه (ومن العرب من يقول لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجرّ وإيّاه نون) [1].

وقد تمسك الكوفيون بهذه الأمثلة النادرة والشواهد القليلة، فجوّزوا حذف الجارّ مع الإبقاء على وظيفته النحوية، فمما هو معروف عن الكوفيين اعتمادهم في القياس على الأمثلة القليلة والنادرة والمسموعة عن

[1] سيبويه، الكتاب ج3، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة-، ص498.

العرب، بخلاف البصريين الذين خرّجوا هذه الأمثلة والشواهد إما على الضرورة الشعرية، أو أنها لغة نادرة خاصة بقبيلة معينة من القبائل العربية التي لا يصحّ القياس عليها أو أنها قول لفرد واحد لا يعتد به لقلته وشذوذه عن مقتضى القياس العربي.

-الشذوذ في الإضافة:

من أصول النحاة في الإضافة أنّه لا يضاف اسم آخر حتّى يجرد ما فيه من نون أو تنوين أو أداة تعريف، فالإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام ولا تجتمع الإضافة مع التنوين ولا التنوين مع الألف واللام، ولكن هناك من الأمثلة القليلة والشواهد النادرة التي خرجت عن هذه القاعدة، حيث ورد فيها إثبات النون مع الإضافة المحضة على غير قياس مثل قول الشاعر:

ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وأيدي المعتفين رواهقه.

فقد أثبت النون في (محتضرونه) مع إضافتها إلى هاء الضمير شذوذا والقياس أن يقول محتضروه

بحذف النون ونظير ذلك قول الآخر.

هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا مُحْدَثِ الأمر مَعْظِمَا.

إذ ثبتت كذلك النون مع إضافتها إلى هاء الضمير خلافا للقياس، وقد أجمع النحاة على عدم جواز الجمع بين النون والتنوين والإضافة، ومن النحاة من يعتبر أن هذين البيتين مصنوعان فلا يصح الاحتجاج أو الاستشهاد بهما وعلى رأسهم المبرد الذي شكك في صحتهما، وقد وافقه في ذلك سيبويه بعد أن أكد أن حذف النون والتنوين لازم في الإضافة.

ومن الأمثلة النادرة الشاذة التي ورد فيها الجمع بين الإضافة والألف واللام في الإضافة قولهم: الثلاثة الأثواب، ويرى ابن عصفور أن قولهم الثلاثة الأثواب ضعيف فالألف واللام زائدة ولا تجتمع مع الإضافة، أما ابن مالك فقصر هذا على السماع، كما منع البصريون القياس عليه، فكما لا يجوزالرطل زيتٍ لا يجوز الثلاثة الأثواب، والظاهر أنه من الشواذ اجتماع الإضافة مع أداة التعريف، فهذا من نادر الكلام، وهي لغة في غاية الضعف وتخالف القياس، فلا يعوّل عليها ولا يلحق غيرها بها، ومثله أيضا قولهم: الخمسة الأزرار، الأربعة الأكواب، السبعة الغلمان...فهذا كله شاذ ولا يحفل به في القياس لمخالفته أصول النحو.

ومما يحمل على الشذوذ في الإضافة أيضا، إضافة الاسم إلى مرادفه كقولهم: ليث أسدٍ، طريق سبيلٍ أو الصفة إلى موصوفها نحو: فاضل رجل، كريم محمد، أو الموصوف إلى صفته مثل: رَجُل فاضلٍ، محمدِ كريمٍ،

فالإضافة في هذه الأمثلة كلها مخالفة لمقتضى القياس النحوي، ذلك لأن الغرض من الإضافة هو التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه أو مرادفه ولا يتخصص بها.

وقد ورد بعض الأمثلة والشواهد النادرة التي خالفت القياس النحوي للإضافة فعالجها النحاة إمّا بتأويلها وتخريجها وصرفها عن ظاهرها، أو بتقدير محذوف بين المضاف والمضاف إليه.

*فمن الأول قولهم، جاء سعيد كُرْزٍ، وخشرم دبرٍ، والظاهر في هذين المثالين إضافة الاسم إلى نفسه واللفظ إلى مرادفه، فسعيد هو كرز نفسه وخشرم دبر هما اسمان لشيء واحد هو النحل، فالخشرم هو جماعة النحل ولا واحد له من لفظه والدبر هو النحل، والنحاة يؤولون الجزء الأول -سعيد مثلا- بالمسمى والثاني -كرز- بالاسم أواللقب، (ويرى جمهور النحاة أنه لا ينبغي أن يضاف اسم لمرادفه ونعته ومؤكده لأن المضاف ستعرف أو يتخصص بالمضاف إليه)[1] ولكن إن سمع شيء من ذلك يؤول حيث يراد بالاسم الأول -المضاف- والمسمى الثاني المضاف إليه.

- أما الثاني الذي يخرج على تقدير المحذوف بين المتضايفين فقولهم: صلاة الأولى ومسجد الجامع...وتأويلها أن يقدر في الأول اسم زمان محذوف أي صلاة الساعة الأولى، وفي الثاني اسم مكان محذوف أي مسجد المكان الجامه، وقد تمسك الكوفيون بظاهرة هذه النصوص فأجازوا إضافة الشيء إلى نفسه من غير تأويل أو تقدير محذوف، لكن البصريون رأوا ضرورة تقدير المحذوف، ذلك لأنه لا يستقيم المعنى حقيقة إلا بتقدير المحذوف وحجتهم في ذلك قوله تعالى: (وحَبَّ الحصيد)[2] ، ففي هذه الآية من الضروري تقدير المحذوف وتأويله، والتقدير فيه (حَبَّ الزرع الحصيد) فيكون الحصاد صفة للزرع وليس الحبّ لأن العرف اللغوي يقتضي أن تقول حصدت الزرع فلا تقول حصدت الحَبَّ إلا على وجه المجاز، فالمتعين أن يكون الحصاد صفة للزرع لا للحبِّ، وعلى هذا فهم يحتجون جميعا على ضرورة تأويل المحذوف لتحقيق الدلالة الكاملة المرجوة من وراء الكلام.

ولما كان المضاف إليه متمما لمعنى المضاف ومعرفا أو مخصصا له جُعِلَا كالشيء الواحد وأنزلا منزلة كجزأي الكلمة الواحدة، ومنعوا الفصل بينها إلا اضطرارا، مثل قول الشاعر:

كما خط الكتاب بكفّ يوما يهودي يقارب أو يزيل.

بكف←مضاف، يهودي←مضاف إليه.

1)- السيوطي، همع الهوامع ج2، ص418.
2)- ق/09.

إذ أضيف كف إلى يهودي ولكن فصل بينهما بالظرف يومًا وهو أجنبي غريب عن المضاف، لأنه متعلق بالفعل (خُطَّ)، ومثل هذا الفصل ضعيف لا يجوز في سعة الكلام ومثله في الضعف أيضا الفصل بين المتضايفين بمفعول به مثل قول الشاعر:

تسقي امتياحًا ندى المسواكَ ريقتها كما تضمن ماءَ المزنة.

وأصل القياس أن يقول: تسقي امتياحا ندى ريقتها المسواك، ولكنه فصل بين المضاف (ندى) والمضاف إليه (ريقتها) بالمفعول به (المسواك) خلافا للقياس.

ومثله أيضا الفصل بالنعت مثل قول الآخر:

بَجَوْتُ وقَد بلَّ المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب.

فقد فصل بين المتضايفين (أبي) و(الطالب) بنعت (شيخ الأباطح) والأصل أن يقول: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، ولكنه عدل عن هذا إلى غيره شذوذا، وهذا كله مما يعتبره النحاة من النوادر والشواذ في اللغة لأنه جاء خلافا للقياس ولأصول النحو العربي.

-الشذوذ في العدد:

تنص القاعدة النحوية المتعلقة بألفاظ العدد على أنّه لا يجوز الجمع بين العددين واحد واثنان ومعدودهما في الكلام، لكونهما يقعان في لفظ العدد والجنس معا، فلا يقال مثلا: واحد رجلٌ أو اثنان رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ورجلان يفيد الجنسية والتثنية فلا حاجة إذن لذكر المميز.

ومما سمع من كلام العرب مخالفا للقياس النحوي قول بعضهم:

كأنَّ فَصّيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل.

قال: ثنتا حنظل إذ جمع بين العدد والمعدود شذوذا والقياس أن يقول: حنظلتان.

ومن شذوذ الجمع في النثر قولهم: اشتريت قدحًا اثنين واشتريت اثني مُدِّ. والصواب أن يقال: اشتريت قدحين ومدّين.

والأصل كذلك في الأعداد من (3-9) أن تجري عكس القياس، فتذكّر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر، ومن أمثلة خرق هذه القاعدة ومخالفة القياس قول الحطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود* لقد جار الزمان على عيالي.

فقد أَنَّثَ الشاعر شذوذا العدد ثلاثة بالرغم من أن معدوده مؤنث، فالأصل أن يقول ثلاث أنفس بحذف التاء المربوطة بمقتضى القياس النحوي، يقول سيبوسه (قال: ثلاثة أنفس لأن النفس عندهم إنسان ألا ترى أنهم يقولون نفس واحد فلا يدخلون الهاء)[1].

أما ابن عصفور فيرى أن النفس حملت على معنى الشخص فعوملت معاملة المذكر، ومثله أيضا قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان نصيري دون ما كنت أتّقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر.

قال ثلاث شخوص ولم يقل ثلاثة شخوص - والشخوص مفرد شخص وهذا الأخير اسم لمذكر- حملا على القياس النحوي، لذلك ذكَّرَ العدد شذوذا، ومثله أيضا قولهم: ثلاثة أعين فالعين اسم لمؤنث ولكنهم أنثوا كذلك العدد شذوذا لأنهم قصدوا أعين الزجال.

والأعداد من (3-9) تحتاج إلى مفسر أو معدود مجموع مجرور بالإضافة فهذا هو أصل القياس، مثل قوله عزّ وجل (سخّرنا عليهم سبع ليالٍ وثمانية أيامٍ حسوما) [2] فالمعدود المفسر في الآية الكريمة (ليال، أيامٍ) جاء مجرورا بالإضافة بمقتضى القياس، ومن الأمثلة الشاذة التي خرجت عن نطاق هذه القاعدة، إذ جاء فيها المفسِّر منصوبا قولهم: ثلاثَةٌ أثوابًا، إذ تم تنوين العدد ثلاثة لقطع الإضافة فجاء المفسّر بعده منصوبا - أثوابًا- على التمييز، وقد قصر سيبويه هذا الخرق على الضرورة ولم يجزه في سعة الكلام لقلة الوارد المسموع منه يقول (لو جاز في الكلام أو اضطر شاعرٌ فقال ثلاثَةٌ أثوابًا كان معناه معنى ثلاثةُ أثوابٍ) [3] في حين أنّ الفرّاء وبالرغم من ندرة هذه الأمثلة وشذوذها إلا أنّه استند إليها، فأجاز نصب المفسِّر قياسا في الشعر والنثر.

كما أنّ مفسّر المائة والآلف يكون مفردا مجرورا مثل قولهم: عندي مائة درهمٍ وألف فرسٍ، وقد شُذّ أن يكون المفسّر منصوبا ومن أمثلة عن هذا الشذوذ قول يزيد بن ضبّة:

إذا عاش الفتى مائتين عامًا فقد ذهب المسرّة والفتاءُ.

والشاهد فيه نصب عاما شذوذا، حيث أتى المفسر-عاما- مفردا منصوبا ووجه القياس جَرُّه -مائتين عامٍ-.

---

1)- الكتاب سيبويه ج3، ص562. *- ذوق= نوق مفرد ناقة.
2)- الحاقة/07.
3)- سيبويه، الكتاب ج2، ص161.

والغالب في مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما أن يخفض ويجر بمن، مثل قوله عزّ وجل (فخذ أربعةً مِنَ الطّير)[1] ، ولا يخفض بالإضافة إلا على ندرة وشذوذ، ومن الأمثلة النادرة التي ورد بها الخفض بالإضافة قولهم: ثلاثُ غنمٍ، خمس ذودٍ، ومن شواهد ذلك في القرآن قوله تعالى: (وكان في المدينة تسعة رَهطٍ)[2] ومثله قوله (ص) ليس فيما دون خمس ذودٍ صدقة.

ويتفق كل من الأخفش والمبرد وأبي علي الفارسي أن الخفض بالإضافة لا يقاس عليه بل يقتصر ما ورد في ذلك على السماع فقط، فإذا حصل بين العدد والمعدود ب"من" قيس عليه وإن فصل بمضاف إليه شذ ولم يقس عليه، فقد صرّح سيبويه أنّه لا يصح في كلامهم أن يقال ثَلاثُ غَنَمٍ، وهذا الحكم ينطبق على بقية أسماء الجموع فلا يقال: ثلاث إبل، ولا ثلاث بقر أو ثلاث بط إلا شذوذا، وإذا أردت أن تسير بمقتضى القياس تقول (له خمسٌ من الإبل وخمس من الغنم من قِبَلِ أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان)[3]. وقد ذهب البعض بجواز القياس على ما سُمع وإن لم يستعمل بكثرة عند العرب.

ومقتضى القياس أيضا أن لا يضاف عشرون وأخواتها من ألفاظ العقود إلى المفسّر إنما ينصب على التمييز فيقال مثلا: عشرون درهمًا، ثلاثون رجلًا، أربعون لصًا...ولكن من العرب من يضيف العشرون وأخواتها إلى المفسّر شذوذا مثل قولهم: عشرو درهمٍ، أربعو ثوبٍ، ويعزى هذا إلى أنه لغة نادرة لا ترقى إلى درجة القياس ولا تُبنى عليها قاعدة، فهذا مما هو شاذ لا يلتفت إليه.

كما أن الأصل في العدد أن يجاوز معدوده فلا يفصل بينهما إلا شذوذا مثل قول الشاعر:

في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفراش رقادي.

فقد فصل بين العدد المركب (خمس عشرة) ومعدوده (ليلة) بالجار والمجرور (من جمادى) شذوذا، وأصل القياس أن يقول: في خمس عشرة ليلة من جمادى، ومثله أيضا قول الآخر:

على أنّي بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولًا كميلَا

بذكر نبك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا.

يقول سيبويه (ولو قال أتاك ثلاثون اليوم درهما لكان قبيحا في الكلام غير مستحب) [4] ، فلموافقة القياس وسنن العرب في فصيح الكلام ينبغي السير بمقتضى القياس.

1)- البقرة/260.
2)- النمل/48.
3)- الكتاب، سيبويه ج3، ص562.
4)- الكتاب، سيبويه ج2، ص158.

من مواضع الشذوذ في سورة البقرة:

إنّ معالجة إشكالية الشذوذ النحوي والبحث عن أسسه وإستراتيجيته وكذا أغراضه في بعده التبليغي الوظيفي، وفي فضاء رحب كالقرآن الكريم لمسألة جِدُّ صعبة ومعقدة، تحتاج إلى تأمل عميق وجهد كبير، قصد تحديد واستقصاء مواطن الشذوذ في آي الذكر الحكيم -سورة البقرة- بوجه أخص، وسنحاول هنا تقصي مواضع الشذوذ دون المساس بقداسة الخطاب الإلهي المقدس الذي يسمو على كل ما أنتجته يد البشر، نظرا لعجائب نظمه وآليات تبليغه، والوصول إلى أسرار الخطاب الإلهي وتحديد مواطن الشذوذ فيه أضخم من أن يحيط بها منهج محدد أو تختزل في دراسة واحدة، فما الشذوذ الذي سنذكره سوى غيض من فيض لصعوبة تقصيه أولا، ورحابة القرآن الكريم ثانيا -سورة البقرة- فمحاولتنا هذه تقوم على قناعتنا بأننا من نزال بحاجة ماسّة إلى دراسات مكثفة وجهود معمقة لتحديد الشاذ ضمن معالم دقيقة وآليات واضحة، ومن بين مواضع الشذوذ في آي الذكر الحكيم من سورة البقرة ما يلي:

1/ قوله تعالى: (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ)[1] ومعنى الآية: أن للمسلمين زوجات طاهرات في الجنة فالأزواج هنا جمع زوجة، وكان القياس وأصل الكلام القول: أزواج مطهّرات فلما جاءت أزواج جمع كان الأولى أن تأتي صفتها أيضا جمعا، وإنما جاءت الآية كذلك بخلاف القياس لأنها لهجة لبعض القبائل العربية.

2/ وفي قوله عزّ وجل: وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ)[2] فقد قال عزّ وجل تتلو والمزاد (تلت)، لأن ذلك قد وقع وانتهى، وقد قصد بعدوله عن الماضي بالمضارع الإخبار عمّا مضى بالمستقبل، ذلك لأنّ المضارع أقوى في الإبلاغ من الماضي، فهو يوضّح الحال التي يقع فيها ويبين هيئة الفعل ويستحضر الصورة حتى ليكون المستمع وكأنّه يعاين الحالة ويشاهدها وهذا ما قد لا يتوصل إليه باستعمال الفعل الماضي.

3/ قوله عزّ وجل: (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا)[3] فموضع اللفظة الشاذة في هذه الآية قوله (رِجَلًا) ورجالًا جمع رِجْلٍ، وكان من المفروض أن تجمع (رِجْلٌ) على (رِجَلٌ) ذلك لأن الصيغة المفردة (فِعْلٌ)

تجمع على (فِعَلٌ)، لكن نظرا لضعف الصيغة الأصلية (فِعَلٌ) للدلالة على الجمع والكثرة التي يريدها المتكلم فقدت قدرتها البيانية، فلجأ الناطق لتأكيد الكثرة التي يريدها بإطالة حركة العين مدًّا خلافا للقياس. فصيغة (فِعْلٌ) لا تجمع على (فعال) ومثله رِجل لا يجمع على رِجال إنما القياس أن يجمع على فِعَلٌ -رِجَلٌ-.

1)- البقرة/25.
2)- البقرة/102.
3)- البقرة/239.

4/ قوله عزّ وجل: (وَلَا تَنْسَوْا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ، إنَّ الله بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) [1] ، "يرى أبو موسى الأشعري أن أصل القياس (ولا تناسوا الفضل بينكم) إذ يقر أن كلمة تنسوا شاذة مخالفة لأصول النحو" [2].

5/ قوله عزّ وجل: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ) [3]، تعتبر هذه الآية شاذة مخالفة لأصول النحو، لأنه من المفروض أن يأتي الفعل المضارع (تعبدون) مجزوما بحذف النون، لكونه سبق بأداة النفي والجزم "لا"، ولكن المضارع ورد بثبوت النون وهذا يعد قليلا شاذا في اللّغة، وقد اختلف الفرّاء في قراءة هذه الآية، فمنهم من يقرأها كما خطت في الرسم العثماني وآخرون يقرأونها بخلاف ما وردت عليه في الرسم مثل ابن مسعود الذي قرأ (لا تعبدوا) بالجزم.

6/ قوله تعالى: (والمطلقات يتربّصْنَ بأنفسهنّ ثلاثة قروء *) [4]، فقد قال عزّ وجل قروء بخلاف القياس ذلك لأن جَمْع قُرْء يكون على أَقْرُء، فالمحفوظ في كلامهم والمتبع في قياسهم النحوي أن كل ما جاء على وزن (فَعْل) إذا كان صحيح العين يكون على صيغة (أفعل)، فكان الأولى أن يُقال ثلاثة أقرء بمقتضى القياس، ولكن ترك أقرء واستغنى عنه بقروء شذوذا، ويعلل ابن يعيش ذلك بان (قروء) أكثر استعمالا في جمع القرء من الأقرؤ، فقد استعير لفظ قروء لأنه يدل على معنى الكثرة أكثر من غيره لذلك آثروا استعماله في الكلام.

فالشذوذ في اللّغة يبيح الاتساع وخرق القياس والخروج عن مقتضى الإعراب، ويسمح في غالب الأحيان بنصب الفاعل ورفع المفعول، فهو يجيز في اللّغة من أجل إظهار الدلالة والغبانة عن المعنى

وتوضيح فكرة الانحراف عن العرض اللّغوي وتجاوز قواعد النحو، مثل قولك خرق الثوبُ المسمارَ، فهنا كل من الفاعل والمفعول يعرب بإعراب الآخر.

والشذوذ في القرآن إنما جاء بقصد التحدي والإعجاز وتقريب المعنى وتقوية أثره في النفس، والقرآن مهما بلغت آياته من الشذوذ والخروج عن قواعد النحو إلا انه يبقى أصدق تعبير عن واقع اللّغة من حيث أصواتها وتراكيبها وجميع أصولها.

ونشير إلى أن الشاذ لا يعني مطلقا الخطأ والوهم، إنما هو خروج نسبي عن أقيسة النحو الأولى، فقد يرد اللفظ شاذا نادرا لكنه عربي فصيح، فالشاذ لا يقف أبدا حاجزا في سبيل فهم معاني القرآن واستيعاب الرسالة المحمدية، فهذه الظاهرة اللّغوية وإن خالفت المطرد والقياس، إلا أنها تبقى حقيقة راسخة في حياة اللّغة لا سبيل لنكرانها أو تجاهلها.

1)- البقرة/237. *- القرء بمعنى الحيض.
2)- يسرى محمد ياسين الغياني، أبو حاتم السجستاني والدراسات القرآنية، ص232 (مذكرة تخرج).
3)- البقرة/83.
4)- البقرة/228.

ولمّا كانت أهداف دراسة الشذوذ والنحو تقويم اللسان والقلم لإتباع جواهر الأدب، كان لزاما علينا أن نشير إلى بعض الأخطاء اللغوية الشائعة لدى جمهور اللّغويين والمتعلمين عسانا نساعدهم في تجاوزها وتهذيب اللّغة، فما استفحال هذه الظاهرة وكثرتها في الكلام، إلا لكون هممنا ضعفت وعزائمنا قصرت، فصرنا نركن إلى السهل الذي لا عناء في تحصيله، حتى وصلنا إلى مرحلة صار فيها التحدّث بالفصحى تكلفا ومغالاة، والذي نراه أنّه يجب على كل عربي غيور على لغته أن يلم بقواعدها ويسير وفق قوانين نحوها، وأن يتعلم من لغته ما يستطيع أن يميز بينه وبين كلام غيره من الأعاجم وكذا ما يسعفه على فهم ما يقرأ من كلام العرب شعرهم ونثرهم، وكذا سائر الكتب في مختلف العلوم والمعارف والفنون، وعند ذلك لم يجد بإذن الله من يحارب الجهل ويقاتل ليصوب الخطأ.

والجدول التالي سيوضح أهم الأخطاء اللّغوية الشائعة التي يكثر تداولها بين أوساط المثقفين والمتعلمين مرفقة بتصويب وتصحيح لها، ونأمل أن تكون هذه الإضافة ذات فائدة تخدم النحو وأهله.

الخطأ الشائع	الصواب اللغوي
• ما زرته أبدا	- ما زرته قط لأن أبدا: ظرف زمان لاستغراق المستقبل ، ولا يجوز استعماله للدلالة على الماضي ، قال تعالى (و لن يتمنّوه أبدا بما قدّمت أيديهم)، البقرة 95 فالصواب إذن أن يقول : ما زرته قط آو لن أزوره أبدا.
• أعطيت لعلي حقّه .	- أعطيت عليا حقه. لأن الفعل (أعطى) يتعدى إلى مفعولين دون الحاجة إلى حرف الجر، فقد قال تعالى (رَبُّنَا الذي أعطى كل شيء خلقه).طه50 ولم يقل أعطى لكل شيء خلقه.
• اقتبس الكاتب عن فلان بعض آرائه.	اقتبس الكاتب من فلان بعض آرائه. لأن من تفيد التبعيض و هذا ما لا تفيده عن قال تعالى: (يوم يقول المنافقون للذين آمنوا أنظرونا نقتبس من نوركم) الحديد 13.
أنا كمسلم أرفض هذا التصرف. أو أنا كطالب علم أرفض الإضراب.	لأنني مسلم أرفض هذا التصرف. لأنني طالب علم أرفض الإضراب. لا مجال للكاف هنا و ليس لها أي معنى تضيفه للجملة ، فهو مسلم لا كمسلم ،فهل معنى كونه كمسلم أنه يحمل صفات المسلمين و يشبههم و لكنه لا يؤمن بما يؤمنون به ؟ فالأولى اجتناب استعمالها فذلك افصح و ابلغ.
• هما توأمان.	هما توأم. إذ يرى النحاة أنه من الخطأ أن نقول للمولودين معاً من بطن واحد هما توأمان ، فالأصح توأم لأنه يعبر عن التثنية.

• يوحي الإنشاد بجمال و روعة الشِّعر .	يوحي الإنشاد بجمال الشِّعر و روعته. فمن الخطأ تقدم المعطوف على المضاف إليه و الصواب أن يأتي المضاف إليه مضافاً إلى أولى الكلمة ثم تتولى بعد ذلك المعطوفات و يلحق بها ضمير يعود على المضاف إليه.
• أصرّ الرجل على يتناول ضيفه الغذاء .	-أصّر الرجل على ضيفه أن يتناول الغذاء . إذ لا يعقل أن يكون الإصرار موجها للتناول فهو مما لا يصلح أن يصر عليه ، فمن البداهة أن يكون الإصرار على الضيف ، فالضيف عاقل يجوز أن نصرَّ عليه لكي يقوم بفعل ما.
• ألن تأتي للحفلة ؟ نعم سآتي . جواباً على رغبته في حضور الحفل .	- بلى سآتي . ففي قوله نعم : فإنما نفى مجيئه لأن السؤال كان منفيا ، و الأصح أن يقول بلى سآتي أو لا،سآتي ذلك لأن نفي النفي إثبات ، قال تعالى (و إذ قال إبراهيم ربّ أرني كيف تحيي الموتى ، قال : (أو لم تؤمن ، قال بلى ، و لكن ليطمئن قلبي) البقرة 260.
• كلا الرجلين ذهبا . • كلتا المرأتين صامتا .	- كلا الرجلين ذهبَ. - كلتا المرأتين صامتْ . لأن (كلا و كلتا) اسمان مفردان وضعا لتأكيد الإثنين أو الإثنتين و لا يدلان في ذاتهما على التثنية ، فلفظهما دال على المفرد لا التثنية . و المعنى هو الذي يدل على المثنى . قال تعالى : (كلتا الجنّتين آتت أكلها) الكهف 33 قال آتت و لم يقل آتتا .
• ينبغي لكل مسلم أن يتقي الله .	ينبغي لكل مسلم أن يتقي الله . إذ يجب أن يتعدى الفعل (ينبغي) بحرف الجر اللام

	لا ب (على) قال تعالى : (و ما ينبغي للرحمان أن يتخذ ولدا) مريم 92.

خاتمة

الخاتمة:

لقد ظل النحو العربي السبيل الوحيد لتحديد قيم المفاضلة في الكلام و معرفة معاييره إذ لطالما كان النحو يمثل التراث العربي للأمة الإسلامية بما يحمله من عطاء فكري و بعد معرفي و إرث ثقافي ، فهو رافد علمي لا ينضب ، وقد يعرف أحيانا نوعا من الإستكانة و الجمود ، لكنه لا يلبث أن يعود إلى سيرته الأولى ، فهو النبع الصافي الذي يغترف من فضله كل طالب علم .

ومن المعلوم أنّ الدافع الرئيسي و الغرض الأساسي من وضع القواعد النحوية هو حراسة العربية و صونها من اللحن و التحريف و تحصينها من الخطأ و التزييف ، وقد عكف على هذه المهمة نفر من النحاة سعوا إلى وضع قواعدهم النحوية على ما كثر شيوعه و فشا استعماله وزادت نسبة وروده عند العرب ، ومما لا ريب فيه أن لكل لغة مقاييس تضبطها و قوانين تسيرها ، لكن هذه القوانين والمقاييس ليست نهائية مطلقة ، فغالبا ما تخرج عن نظامها و مبادئها التي رسمت لها أول أمرها ، فكما أن للسان زلات و فلتات فاللغة بالمثل يكون لها ندور و شذوذ ، فهذا ليس بالأمر الغريب أو المستبعد فما اللغة إلا نتاج ذلك اللسان .

ولما كان للغة مقاييس مطردة شائعة لها كذلك ظواهر شاذة نادرة مخالفة لأصول النحو و مقاييس اللغة و لا أحد بقادر على تجاهل الشاذ في اللغة أو نكرانه ، فقد استطاعت ظاهرة الشذوذ أن تفرض نفسها على النحو و النحاة على حد السواء ، خصوصا مع ورودها في متن النص القرآني المقدس . و لا يقصر الشذوذ مطلقا في تغطية مساحة القول الفني القائم على عناصر الصياغة اللغوية ، ولا يقف أبدا عائقا في سبيل الفهم بل هو بديل حقيقي لطبيعة الثقافة العربية التي أفرزتها فنون اللغة ، فهو من صميم التراث العربي ،و السعي إلى إشراكه في اللغة إسهام لإثراء الحقل اللغوي ،إذ إنه يعكس بصدق عناصر ذاتية الأمة و هويتها ، فما الشذوذ إلا وسيلة تعبير خصت بها طائفة من القبائل تنتمي إلى مجتمع العرب .

ولا ينكر المنهج العلمي الحديث للنحو وجود ألفاظ تخرج عن نطاق القاعدة و تخالف العرف ، ولكنه في ذات الوقت يطالب بتقديم تفسير وتعليل منطقي مناسب لها طالما إنها شاذة ، فوجود أقوال لا تضبطها القاعدة ولا تسير وفق مبادئ النحو حقيقة مقبولة ، لكن أن تبقى هذه الحقيقة مبهمة دون أن تخضع للتفسير على نحو ما فهذا ما لا يقبل .

وقد بذل النحاة الأوائل جهودا عظيمة لتأصيل القواعد النحوية وضبط القوانين اللغوية حتى يكون النحو العربي علما وصفيا تصدق نتائجه على قواعده المرسومة إلا أن هناك بعض الأحكام خرجت عن نطاق قدرتهم و تجاوزت أقيستهم النحوية فأصبحت لا تنطبق مع ما استقرأوه من قواعد وقوانين ، ولما كان الدرس النحوي يفرض على النحاة إخضاع النصوص للقاعدة لم يجد النحاة من بد للخروج من هذا المأزق و الانفلات من هذه

الأزمة إلا اعتبارها شاذة فأخرجوها عن نطاق القاعدة حفاظا على قداسة النحو ، و لعدم السماح لها بالتعدي على أصول القاعدة .

و مهما يكن من أمر ، ورغم الشذوذ الوارد في اللغة فإن التراث اللغوي العربي سيظل قادرا على العطاء وجديرا بالإفادة إلى يوم الدين.

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر (القرآن الكريم):

- سورة الحشر.

-سورة النساء.

-سورة فاطر.

-سورة التوبة.

-سورة المجادلة.

-سورة هود.

-سورة سبأ.

-سورة البقرة.

-سورة يس.

-سورة الواقعة.

-سورة ق.

-سورة الجمعة.

-سورة طه.

-سورة الكهف.

-سورة مريم.

-سورة المدثر.

-سورة النحل.

-سورة غافر.

-سورة الفرقان.

-سورة يوسف.

-سورة الممتحنة.

-سورة المرسلات.

-سورة النمل.

-سورة الشورى.

-سورة الزمر.

-سورة الجاثية.

-سورة إبراهيم.

-سورة الحاقة.

2-المراجع:

-أ-

-أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، 18الناشر مصطفى البابي الحلبي، 1954.

-أبو عبد الله بن الطيب الفارسي، فيض نشر الانشراح من طي روض الإقتراح ج2، ط2، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2002.

-أبي البركات الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، 1957.

-أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب القاهرة، 1998.

-أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف.

-إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، 1992.

-إبراهيم بن علي محمد العسيري، مذكرة تخرج بعنوان: أصول التفكير النحوي عند ابن ولّاد.

-ابن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو ج1، تح:د عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- 1996.

-ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ج1، المكتبة العصرية، صيدا -بيروت- 1991.

-ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ج1، القاهرة، 1994.

-الزبيدي، طبقات النحويين، واللغويين تح محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف-القاهرة- ط2، 1983.

-ب-

-بركاهم العلوي، النحو الوظيفي، المدرسة العليا للأساتذة والآداب -بوزريعة- 2009.

-ج-

-جلال الدين السيوطي الاقتراح في أصول النحو،دار المعرفة الجامعية، 2006.

-جميل إبراهيم علوش، مذكرة تخرج بعنوان ابن الأنباري وجهوده في النحو.

-جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج2، ط2، دار الكتب العلمية -بيروت- 1998.

-د-

–دوكوري ماسيري، نظرية الإطراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين.

-ح-

-حسين بوشنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني)الوصف الخارجي.

-حسين عباس الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير للنشر والتوزيع -عمان- ط1، 2006.

-ك-

-كاسد ياسر الزبيدي، دراسات نقدية في اللغة والنحو، دار أسامة للنشر -عمان- ط1، 2003.

-م-

-محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعارف الجامعية، دط، 2000.

-محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1938.

-محمد ظافر يوسف الحامدي، التدريس في اللغة العربي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1984.

-محمد عبد الله حبر، الأسلوب والنحو، دار الدعوة للنشر والتوزيع، ط1، 1988.

-محمد السيد أحمد عزوز، موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع -بيروت- لبنان، 2001.

-س-

-سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دط، 1994.

-سعود بن غازي أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في ق4ه، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

-القاهرة- ط1، 2005.

-سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره،ط1.

-سيبويه، الكتاب ج1، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988.

-سليمان فياض، الأفعال العربية الشاذة، ط1، دار شرقيات للنشر والتوزيع، 1996.

-ع-

-عبد العال سالم مكرم، تطبيقات نحوية وبلاغية ج1، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1992.

-عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403ه.

-عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ج2، مكتبة دار التراث22 شارع الجمهورية، القاهرة، ط3.

-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الغانجي، مطبعة المدني.

-عباس حسن، النحو الوافي ج2، دار المعارف -مصر- ط3، 1975.

-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2007.

-عطية محمد عطية عبد الله، الشاذ في النحو والصرف، 2008.

-ف-

-فخر صلاح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ج1، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، 1990.

-فهد خليل زايد، الأخطاء الشائعة النحوية الصرفية والإملائية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006.

-ي-

-يسرى محمد ياسين الغياني، أبو حاتم السجستاني والدراسات القرآنية (مذكرة تخرج).

3-قائمة والمراجع باللغة الأجنبية:

نقلا عن الحاج صالح بحوث ودراسات في اللسانيات belletino degli studi oriental $n^0$6 (1877)- العربية.

-L-massignon, héflexion sur la structure primative de l’analyse grammaticle en arabe 1945 p03 نقلا عن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية

نقلا عن عبد الرحمن الحاج صالح fleish traite de lhilologie arabe beyrout 1961p23-
بحوث ودراسات في اللسانيات العربي

4-المعاجم، المجلات، المواقع،الموسوعات:

أ)-المعاجم:

-القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي ألفبائي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ط1، 1985.

-معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، 1985.

-معجم تاج اللغة وصحاح العربية (الصّحاح)، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت -لبنان- مادة (ق،ي،س).

-معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، .2004

ب)-الموسوعات:

-الموسوعة العربية العالمية، دائرة المعارف العالمية، موسوعة الكترونية مرتبة وفق الألفبائية المعجمية العربية.

ج)- المجلات:

-محمد جاهمي، واقع النحو العربي في المرحلة الثانوية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، فيفري 2005.

د)-المواقع:

Pdf :http://3w almostapha.

doukmas@yahoo.fr .

الفهرس

الفهرس:

المبحث .....الصفحة

1-مقدمة .....أ-د

الفصل الأول:في مفهوم النحو.

1-تعريف النحو: أ-لغة 10

ب-اصطلاحا

2-تعريف بعض علماء اللغة للنحو العربي 15

3-بعض المفاهيم والمصطلحات المتصلة بالنحو 17

4-موضوعه 18

5-استمداده 19

6-سبب نشأته 22

7-سبب التسمية 25

8-واضعه 26

9-اختلاف الآراء حول نسبة النحو إلى أبي الأسود الدؤلي 28

10-فائدة تعلم النحو 29

11-بعض الآثار المروية في الحثّ على تعلم النحو 30

12-وظيفة علم النحو ومهمته 31

13-الفرق بين النحو والصرف 32

14-البنية النحوية 33

15-الجنسية النحوية 34

16-اهتمامات علم النحو 35

17-أهمية العلاقات النحوية في تحقيق القيمة النحوية لبناء الكلام 39

18-المدارس النحوية 41

19-مشكلات النحو -أسباب الضعف في علم النحو -.....46

20-محاولات تيسير النحو - أساليب علاج الضعف النحوي -.....48

21-أصول النحو العربي 50

22-علاقة النحو بعلوم العربية الأخرى 55

23-علم النحو علم عربي محض 59

24-خاتمة الفصل الأول 63

الفصل الثاني:

1- تعريف الشذوذ: أ- لغة 67

ب- اصطلاحا

2- بعض المفاهيم والمصطلحات المتصلة بمفهوم الشذوذ 69

3- أسباب الشذوذ 71

4- أقسام الشاذ 75

5- قوانين الاطراد والشذوذ 79

6- تفسيرات القدامى لظاهرة الشذوذ 80

7- تفسيرات المحدثين 84

8- موقف البصريين من الشذوذ 88

9- موقف الكوفيين 91

10- موقف المحدثين من ظاهرة الشذوذ 93

11- الشذوذ وعلاقته بالعلوم الأخرى: أ-علم النفس 94

ب-علم الاجتماع.

ج-علوم التفسير

د-الحديث الشريف

ه-الدراسات اللغوية:1-المستوى الصوتي

2-المستوى الصرفي

3-المستوى النحوي

12- الشذوذ في الأبواب النحوية: أ-الشاذ في نواسخ المبتدأ والخبر (كان وأخواتها – إنَّ وأخواتها).....101

ب-الشاذ في المعارف (في الضمائر-الأعلام- الاسم الموصول)

ج-الشاذ في الفعل المضارع (نواصب الفعل المضارع وجوازمه)

د-الشاذ في:- حروف الجر

-العدد

-الإضافة

13- مواطن الشذوذ في سورة البقرة 122

14-خاتمة 129

15-قائمة المصادر والمراجع.

16-الفهرس